المركز الديمقراطي العربي
برلين - المانيا

أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي
دراسة حالة "العراق أنموذجا"



تأليف:
صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6461. B

المركز الديمقراطي العربي
برلين - المانيا
أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة "العراق أنموذجا"

الـنــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة "العراق أنموذجاً"

إعداد: صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة

ضبط وتدقيق: د. يوسف الرقاي

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6461. B

الطبعة الأولى

جانفي 2021 م





Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي

دراسة حالة "العراق أنموذجاً"

تأليف:

صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة

الاهداء

إلى عائلتي .. وحلمي وإنجازي .. حيث الأرض تحنُّ لأصابع وليدة !

صلاح الدين المشاقبة

فهرس المحتويات

الفصل الأول

مقدّمة الدّراسة

المقدمة

أثرت المتغيرات التي صاحبت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقها في المجالين الداخلي والخارجي، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية، التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها على مفهوم السيادة، وهناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، كما أنه هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة، كما يمكن القول أيضا أن هناك علاقة عكسية محتملة بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة.

بعد التطورات الهائلة التي شهدها العالم لم تعد السيادة الوطنية بقادرة على الصمود في مواقعها المؤثرة والمتماسكة والمتحررة إلى حد كبير من الضغوط الخارجية؛ سواء في المجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي أم السياسي، شاءت الدول ذلك أم أبت، وتطرح العولمة السياسية تحدي خروج العملية السياسية من حدود الدولة القومية على النطاق العالمي من حيث الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر المجتمعات بأقل القيود والضوابط، علاوة على تطوير الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية على مستوى عالمي، وتطوير الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث بإدخال إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية على نظمها المختلفة مما أهل دور الدولة لتقديم مزيد من الخدمات الناجحة لمواطنيها، علاوة على انهيار النظم المطلقة التي كانت السلطة فيها تحتكرها فئة معينة[1].

ومن أوائل دول المنطقة التي نالت استقلالها العراق، التي عملت حثيثاً على بناء نظامها السياسي الوطني، إذ تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وحاول قادة العراق الأوائل لعب أدوارٍ فاعلةٍ في المجال الاقليمي، حيث انضم العراق الى عصبة الأمم في 2 تشرين الأول 1932، وأصبح عضواً مؤسساً لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعضو فاعلاً في العديد من الأحلاف والتكتلات الأقليمية، وخاصة معاهدة سعد آباد عام 1937 الذي جمعت العراق وتركيا وأيران وأفغانستان، كمنظمة إقليمية تعمل على النأي بالمنطقة من الصراعات الدولية، ومشروع الهلال الخصيب الذي تبناه رئيس وزراء العراق نوري السعيد 1933-1943 الهادف الى توحيد بلاد الشام وبلاد الرافدين تحت لواء الأسرة الهاشمية، وحلف بغداد عام 1955 الذي جمع بريطانيا وتركيا والعراق وإيران وباكستان، الهادف الى صد المد الشيوعي آنذاك، حيث كان العراق بؤرة من بؤر التجاذب الدولي في فترة إحتدام الثنائية القطبية، كذلك عمد العراق على اقامة الإتحاد الهاشمي في 14 شباط عام 1958، رداً على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط عام 1958, وعندما تدفق النفط في

---

[1] بوبوش، محمد (2006)، **اثر التحولات الدولية الراهنة على السيادة الوطنية**، الرباط: جامعة محمد الخامس، ص122.



العراق أضيف الى موقعه الاستراتيجي عاملاً مهماً زاد من اهتمام الأطراف الدولية بهذا البلد، وشهدت مرحلة التسعينيات احتلال العراق للكويت عام 1990، ودخول العراق في مواجهة مع المجتمع الدولي في حرب تحرير الكويت التي أدت الى تدمير مقدرات العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية والعلمية، فضلاً عن فرض حصار دولي شامل أدى الى انهاك الدولة العراقية وتم احتلالها في عام 2003 من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا في 9 نيسان 2003، وعليه جاءت الدراسة الحالية لبيان تأثيرات العولمة على سيادة الدولة الوطنية في الوطن العربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

لقد شكلت العلاقة ما بين الدولة والعولمة إحدى أهم نقاط الخلاف والتباين ما بين الباحثين في العالم العربي لما للعولمة من أنعكاسات على العديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي جعلهم يقفون على مفترق طرق حول طبيعة هذه العلاقة، فالقسم الأول يرى في العولمة أنها قلصت سيادة الدولة وقلصت من نفوذها وسيطرتها على حدودها السياسية الأمر الذي جعلها عرضة للتدخل الأجنبي وتدخل الشركات متعددة الجنسيات في شؤونها الداخلية، أما القسم الآخر فيرى في العولمة أنها لم تفقد الدولة مكانتها وأهميتها ولكنها غيرت من وظائفها والتي تتغير في ضوء التأثيرات الداخلية والخارجية، من هنا تحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة التالية: ما انعكاسات العولمة على الانظمة السياسة العربية؟ وما أهم انعكاسات العولمة على السيادة الدولة العربية؟ وهل هناك أثر للعولمة على سيادة الدولة في العراق؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها من ضمن الدراسات التي تحاول إلقاء مزيد من الضوء على ظاهرة العولمة وتأثيراتها المحتملة والآنية على الدولة والمجتمع والأفراد من خلال إبراز المتغيرات الرئيسة التي أحدثتها العولمة في الحياة الإنسانية على مختلف الصُعد الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وتنبع أهمية الدراسة من أهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها، ومن النتائج التي ستتوصل اليها الدراسة والتي تتعلق بالعولمة وتأثيراتها على الانظمة السياسية العربية، كما تكمن أهمية الدراسة في أنها من الدراسات الحديثة في حدود علم الباحث التي تتناول تحليل تأثير العولمة على السيادة في الانظمة السياسية العربية بشكل عام، وعلى سيادة الدولة في العراق منذ عام 2003.

كما أنه من المؤمل أن يستفيد من الدراسة الفئات التالية:

- الأكاديميون المهتمون بالأنظمة السياسية العربية ومجال العولمة السياسية وسيادة الدولة.
- الباحثون من خلال جعل الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة أو تكميلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالعولمة وانعكاساتها على الدولة والسيادة الوطنية.
- دراسة وتحليل أنعكاسات العولمة على الدولة العربية والانظمة السياسية العربية.

- دراسة وتحليل تأثيرات العولمة على سيادة الدولة في العراق.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مستوى تأثير العولمة على الدولة والسيادة الوطنية؟
- كيف أثرت العولمة السياسية على سيادة الدولة العربية والانظمة السياسية العربية؟
- ما مستوى تأثير العولمة السياسية على سيادة الدولة العراقية بعد عام 2003؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: يوجد علاقة ارتباطية سلبية بين العولمة (السياسية، والاعلامية، والاجتماعية، والاقتصادية) وبين سيادة الدولة في الوطن العربي، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تأثيرات سلبية للعولمة السياسية على سيادة الدولة العربية.
- يوجد تأثيرات سلبية للعولمة على سيادة الدولة العراقية بعد عام 2003.

مصطلحات الدراسة:

العولمة: مشتقة من "عالم" التي يعرفها "مختار الصحاح" "بالخلق" وتجمع عوالم "والعالمون" أصناف الخلق، و"العالمين" تشمل الكون أي عالمنا والعوالم الأخرى، ومصطلح "العولمة" العربي هو ترجمة لكلمة globalization الانجليزية المشتقة من كلمة globe التي يعرفها قاموس المورد على أنها كرة أو "الكرة الأرضية"[1].

والعولمة اصطلاحاً هي : التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتماد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية"[2]

الدولة: هي كيان مؤسسي يقوم على حيز جغرافي، أو رقعة جغرافية محددة ومعلومة، تقطنها مجموعة اجتماعية يرتبط أعضاؤها بروابط تاريخية ولغوية وحضارية وثقافية، تمثل القاسم المشترك الذي يلتقون عنده، وهذه المجموعة الاجتماعية المتواجدة في أرض محددة أو إقليم معلوم تعيش في ظل سلطة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية[3].

---

[1] أحمد، عبدالرحمن أحمد (1998) العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد 26، ص51.

[2] عبد الله، اسماعيل صبري (1997). "الكوكبه: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية. **المستقبل العربي**، (222)، ص5.

[3] فهمي، عبدالقادر محمد (2010). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص36.

النظام السياسي: عرف جابريل ألموند النظام السياسي بأنه كيان محدد من التفاعلات التي تحدث في كل المجتمعات المستقلة، وتتركز وظيفة هذا النظام في تحقيق عمليات الاندماج والتكيّف، سواء ما تعلق من ذلك بالداخل أو في علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات الخارجية، وذلك بأسلوب الاستخدام الفعلي أو التهديد بإستخدام وسائل الإكراه المادي المشروع أو القانوني[4].

الأثر: لغة: أَثَرَ: (فعل) أثَرَ يَأثُر، أَثْرًا وأَثَارةً، فهو آثِر، والمفعول مَأْثور، أثَر المجرمَ : تبع أثره، أثَر الحديثَ: نقله ورواه عن غيره لم يُؤْثَر عنه مثل هذا القول، يُورث ويُنقل عن السلف، أَثَرَ الضَّيْفَ: أَكْرَمَهُ[5].

السيادة: وتشير الى التمتع بالسلطة العليا وترتيب شؤونها الداخلية والخارجية، وعدم تبعيتها لأي سلطة أخرى في الداخل أو في الخارج[1]، ويعبّر عن هذا "السلطان" في لغة القانون الدولي، بما للدولة من سلطة على الإقليم الذي تختص به أفراداً وأموالا وتنظيماً وقانوناً، والسيادة هي الدلالة الرئيسية لهذه الملكية وهي سلطة الدولة العليا على رعاياها، واستقلالها عن أية سلطة أجنبية، وينتج عن هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطاتها التشريعية والإدارية والقضائية وأيضا لها كل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة بينها"[2].

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة لاختبار صحة الافتراض الذي انطلقت منه، إلى توظيف منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي في معالجة موضوع الدراسة حيث يتم استخدام المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من الدراسة والمتعلق بتحديد اثر العولمة على الأنظمة السياسية العربية، أما المنهج التاريخي فيقوم على أساس أن التاريخ هو محور فهم أي ظاهرة سياسية أو نظرية سياسية للوقوف على مجمل مراحل تطور وبناء الدول العربية، فالنظام هو وسط تفاعلي تستجيب عناصره للحافز الخارجي (المدخلات)، ويوصف النظام بالسياسي وذلك أنه يختص بالظاهرة السياسية، فالنظام السياسي ينصرف الى الطريقة التي تمارس بها السلطة، وقدرتها على الاستجابة للتحديات او الضغوط التي تواجهها، وتتفاعل معه ليترتب على عملية التفاعل هذه نتائج محددة يطلق عليها تسمية مخرجات، وعلى هذا ركز (ديفيد ايستون) في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلق بمقدرة النظم السياسية على الاستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها، وهذه الضغوط التي يطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام كما قد تنبثق من داخل النظام نفسه، وتتوقف طبيعة القرارات والسياسات التي يتوصل اليها النظام في مجال استجابته لتلك الضغوط والمطالب، على القدر المتاح له من الامكانات والموارد المساندة او ما يسميه (Supports) وتعني ان النظام، ومن وجهة نظر(ديفيد ايستون) يعمل في

---

(4) Dougherty & Robert Pflatzgraff (1971). **Contending Theories of International Relations**. N.Y: Lippincott, ,p113.

(5) عمر، أحمد مختار (2008) **معجم اللغة العربية المعاصرة**، القاهرة: عالم الكتب، ص345.

(1) الحلو، ماجد راغب (2005). **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص62

(2) أبو هيف، على صادق (1975)، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط (11)، ص120



ضوء قدرته على الاستجابة لضغوطات البيئة الخارجية ، بما يمتلكه من امكانات وموارد ليتخذ قرارات ويتبع سياسات يكون بمقدورها مواجهة ، او معالجة ما يواجهه من مشكلات[3].

وعليه سيتم توظيف هذه المناهج في تحليل انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية في العراق.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي في الكثير من الآراء، من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها وينظر إلها دعاتها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته المتبادلة سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات، وبالكيفية التي تساعد في النهاية على تحديد القوى والأسباب التي تدفع إلى تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من شكل معين إلى شكل آخر مختلف[1].

ولتطبيق مفهوم النظم على المستوى الدولي، يقول كابلان أحد الأقطاب البارزين لهذا الاتجاه، أن كل نظام دولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية، إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي[2]. أما بالنسبة لماكليلاند، فإن نظرية النظم هي باختصار أداة في التحليل تقوم على محاولة تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذي يحدث بين النظام الدولي ومكوّناته الفرعية (Sub-systems)، والتعرف على الظواهر السلوكية التي تحدث في نطاق كل واحد من هذه النظم الدولية الفرعية وأن تبحث في انعكاساتها على النظم الأخرى، ويؤكد أن مثل هذه التحليلات وعلى العديد من المستويات تساعد في تعميق فهم النوعية الارتباطات القائمة بين النظم القومية والنظم الدولية بكل ما يصحبها من تفاعلات متبادلة، والنظام الدولي يستند إلى مقومات هيكلية ووظيفية محددة، تشتمل على أنماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التي تحدد في التحليل الأخير الطابع المميز لأداء كل واحد منها[3].

ويدافع أندروسكوت بحماس عن نظرية النظم ويعتبرها أقدر مناهج التحليل على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما تحويه الأخيرة من تفاعلات مستمرة وذلك فضلاً عن نظرتها الشمولية واتجاهها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطاً سببياً منطقياً مستمداً من ظروف الواقع ومبنياً على مشاهداته، فهي تساعد المحلل على أن يثير العديد من التساؤلات التي لم تكن الطبيعة الضيقة والمحدودة للمفاهيم والنظريات التقليدية تسمح بتحليلها وتوجهها ومناقشتها وتضع الكثير من الفرضيات تحت الاختبار للتحقق من مدى واقعيتها، ولقد ظهرت منذ الثمانينيات القرن العشرين عدد من الدراسات العربية والاجنبية المهمة المرتبطة

---

[3]Dougherty & Robert, iped, p112.

[1] عجيلية، عاصم وعبد الوهاب، محمد رفعت (1992). **النظم السياسية**، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ص56.

[2] العطار ، فؤاد (1966).**النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة: دار النهضة العربية، ص45.

[3] Mansfield, E.D. and Snyder, J. (2007). **Turbulent Transitions: Why Emerging Democracies Go to War in the Twenty-first Century', in Crocker, C., Hampson, F. O. and Aall P**. (eds.), Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World, Washington, DC: United States Institute for Peace, pp. 161-176. United States Institute of Peace Press121-122.

بموضوع الدولة القطرية العربية ومنها دراسات كل من: سعد الدين ابراهيم، وايليا حريق، وبهجت قرني، وحازم الببلاوي، وغسان سلامة، ومحمد الرميحي، ومحمد جابر الانصاري، ونزيه الايوبي، وسامي زبيدة، وروجر أوين(Roger Owen)، وسيمون بروملي(Simon Bromely)، ومايكل هودسون(Michael C.Hudson)، وليزا اندرسون (Lisa Anderson)، وج.لوسياني (G.Luciani)، وجون وتربري (John Waterbury)، وغيرهم، وقد قامت الدراسات التي تناولت موضوع الدولة في الوطن العربي بتطوير واستخدام عدة مفاهيم لمقاربة هذا الموضوع، منها على سبيل المثال: الدولة التسلطية، والدولة التابعة، والدولة ما بعد الاستعمار، والدولة الريعية، والدولة الرخوة، والدولة الكوربوراتية، والدولة الرعوية، ودولة المخابرات، وبغض النظر عن القيمة النظرية لبعض هذه المفاهيم، إلا أنها شكلت في الغالب مداخل لتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بطبيعة وخصائص الدولة القطرية في الوطن العربي[1].

وقد استندت أغلب دراسات الدولة في الوطن العربي الى عدة مقولات منها: ان جانباً من المشكلات التي يشهدها الوطن العربي في الوقت الراهن انما يرتبط بظروف نشأة الدولة العربية ككيانات سياسية، وأن دولاً عربية عديدة لم تستكمل عملية البناء المؤسسي بعد، وهو ما ينعكس على طبيعة علاقتها بمجتمعاتها من ناحية، وبالنظام الدولي من ناحية اخرى، كما أن تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والعسكرية لا يعني انها دولة قوية، وان كان يسمح لها بأن تصبح دولة تسلطية، فهناك فجوة بين تضخم أجهزة الدولة العربية من ناحية، وضعف فاعليتها (بالمعنى الايجابي) من ناحية اخرى[2]. وأحد اقوى التيارات التي اجتاحت العالم العولمة المتمثلة بالدولة القطرية المعتدّة بسيادتها، وتمثل ابرز التدفقات، والتي بدأت تسيطر على الكثير من مقدرات النظام الدولي الراهن، والاتجاه المتزايد لتدويل الفكر والسلع ورؤوس الأموال على مستوى العالم[3].

إن العولمة من الناحية الموضوعية تعني تجاوز الفهم القديم لحدود الدولة، بما في ذلك مغادرة الولاءات القديمة إلى ولاءات جديدة، الأمر الذي أدّى إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسار نفوذها وتخلها عن مكانتها شيئاً فشيئاً لصالح مؤسسات وفواعل أخرى[1]. وتهتم العولمة في تقديم المصلحة على السيادة المطلقة؛ والاتفاقات الدولية التجارية والشركات عابرة القارات العملاقة والمؤسسات الدولية العالمية خير مثل على ذلك، واستجابة للتراجع الكبير في سيادة الدولة القومية وسلطتها، بدأ العديد من المفكرين الاجتماعيين والسياسيين يأخذون بالتوجه القائل بتلاشي "فكرة" الدولة بفعل العولمة[2].

([1]) Waterbury, John (1985), **The Soft State and the Open Door,** Egypt Experience with Economic Liberaliztion,vol.18,no.1.

([2]) الرشيدي، محمد حمود البغيلي (2011)، **دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

[3] الصوفي، محمد (2001)، **تحولات النظام الدولي في عصر العولمة،** الرباط: دار السلام للطباعة، ص3.

[1] الناصر ، عبد الواحد (2003)، **العلاقات الدولية الراهنه،** الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ص98.

[2] أمين، جلال (1998). **العولمة والدولة،** في، أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص157-160

وخاصة ما تعلق بالشركات المتعددة الجنسيات، أصبح من الصعب على الدولة الرسمية ضبط نشاطها داخل إقليمها، حيث أن هذه الشركات قد تلجأ إلى عملية "الموازنة التنظيمية"[3] أو ربما يصل الأمر إلى أن تهدد بالإطاحة بالنظام السياسي القائم[4]، وقد استطاعت وسائل الاعلام والانترنت ضمان سرعة تدفق المعلومات والبيانات الأمر الذي أثر سلباً على سلطات الدول والتي تمارسها ضمن حدودها السياسية والتي تمثل أهم مقومات السيادة الوطنية[5].

لقد دفعت العولمة "الدولة الوطنية" ذات السيادة في اتجاهين يهددان بانتزاع هذه السيادة لصالح كيانات جديدة "فوق وطنيّة"، الأوّل خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أخرى اكبر من الدولة، كمنظمة التجارة العالمية والمؤسسات العالمية الدولية الأخرى[6] أو ترحيلها إلى كيانات إقليمية أضخم منها كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشراكة الاورومتوسطية، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في صراع الهويات والحرب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة، وتزيد الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى انفراط الدولة بالوصول إلى مرحلة "التقويم التاريخي للمجتمع"[7].

ثانياً: الدراسات السابقة:

تم عرض الدراسات السابقة التي تعرض موضوع الدراسة وتم تصنيفها دراسات عربية ودراسات أجنبية كما تم عرضها من الأحدث الى الأقدم كما يلي:

الدراسات العربية:

دراسة (بعيطيش، 2020)[1] هدفت الى بيان أن العالم العربي وإشكاليات وتحديات العولمة السياسية في ظل العولمة لم تعد الدولة مطلقة اليد في ممارسة بعض مظاهر السيادة، فقد أدت التطورات لاسيما في بعدها السياسي إلى تقليص سيادة الدولة، وفي ظل هذا الوضع اكتسبت أطراف أخرى أدوارا مهمة في عملية بناء النظام الدولي، وقد كان وقع صدمة العولمة عنيفا على أغلب الدول، ولم يكن العالم العربي استثناءا من هذه القاعدة، بل إن تحديات العولمة على الدول العربية كانت بالغة الجسامة وعلى مختلف الجوانب الإنسانية والأصعدة السياسية بالخصوص.

---

[3] أبو عامود، محمد سعد (2005). العولمة والدولة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، ص203.

[4] من ذلك أن شركة .I.T.T الأمريكية أطاحت بنظام سلفا دور الييندي رئيس تشيلي عام 1973

[5] الفرا، محمد علي (2004). العولمة والحدود، **مجلة عالم الفكر**، 32 (4)، ص80

[6] منصور، محمد إبراهيم (2002). العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة **المستقبل العربي**، 25 (282)، ص149

[7] غليون، برهان (1995). **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ص 198.

[1] بعيطيش، يوسف (2020). **العالم العربي وإشكاليات وتحديات العولمة السياسية**. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي

دراسة (عياشي، 2015)[2] هدفت الدراسة الى بيان أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي وعرضت الدراسة حالة الجزائر كدراسة لحالة الدولة، وحاولت هذه الدراسة التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للسيادة والعولمة، ودراسة تطبيقية للموضوع، ويتعلق الأمر بحالتي العراق وليبيا التي شهدتا أبرز مظاهر الاختراق القانوني والسياسي للسيادة الوطنية كما تضمن تأثير العولمة على واقع الحقوق السياسية للمرأة العربية، وذلك من خلال التطرق لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة العربية والجزائرية في ظل موازنة بين طبيعة ومحتوى التشريعات والاتفاقات الدولية وواقع التشريع الوطني من خلال الآليات والضمانات، وخلصت الدراسة أن للعولمة نتائج وآثار في اتفاقات منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية لدول الوطن العربي، والجدل القائم بين الاتجاه القائل بتلاشي السيادة في ظل العولمة.

دراسة (زريقات،2008) [3] هدفت الدراسة إلى بيان اتجاهات أعضاء مجلس الأمة في الأردن (الأعيان والنواب) نحو تأثيرات ظاهرة العولمة على الوظائف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والثقافية للدولة وأثر ذلك على المجتمع والجماعات والأفراد، واعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء مجلس الأمة، وقد تطور الباحث الأسئلة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة وبعد تحليل المعلومات، توصل الدراسة إلى النتائج من أهمها أن أعضاء مجلس الأمة (الأعيان والنواب) لديهم اتجاهات إيجابية حول تأثير ظاهرة العولمة المباشر على وظائف الدولة في المجتمع وعلى الجماعات والأفراد، وكما أن أعضاء مجلس الأمة لديهم اتجاهات إيجابية تجاه تأثير ظاهرة العولمة في تعميق حقوق الإنسان، وتوجه الأنظمة السياسية نحو الديمقراطية وتطوير الحوار بين الثقافات على الساحة الدولية.

دراسة الفاعوري (2000م) [1]، بينت الدراسة أن العولمة تؤدي إلى تنافس اقتصادي بين دول العالم يكون لصالح الدول المتقدمة وأن تأثيرها يتجاوز الحدود القومية أي يؤثر على سيادة وبنيانها للدولة، فلا بد من تغيير هيكل الدولة التقليدية والمغلقة اقتصادياً، كذلك لا بد للدول من التكيف مع مقتضيات العولمة كالانفتاح والإصلاح الاقتصادي والإداري وتحرير قيود التجارة وتحديث التشريعات والسياسات العامة والدخول في تكتلات اقتصادية وسياسية للدفاع عن مصالح الدول العربية.

دراسة مركز دراسات الوحدة العربية حول العرب والعولمة (1998) [2] فقد تركزت حول انعكاسات العولمة على الدولة القومية في العالم العربي بشكل خاص والدول النامية بشكل عام وعلى سيادة الدولة وتراجع قوة وفعالية هذه السيادة بما سماه عدد الكتاب (بالدولة الرخوة) أما تركيز الندوة فقد كان على الجانب الثقافي حيث طرح السيد محمد عابد الجابري عشر أطروحات حول تأثير العولمة على الهوية الثقافية العربية والإسلامية

---

[2] عياشي، حفيظة (2015). **أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

[3] زريقات، فايز شراري (2008). اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني (الأعيان والنواب) نحو تأثير العولمة على وظائف الدولة، **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، 15 (1)،

[1] الفاعوري، رفعت (2000). العولمة والدولة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، جامعة مؤتة، 15 (6).

[2] مركز دراسات الوحدة العربية (1998). **العرب والعولمة**. بيروت.




وأثار الجابري إلى أنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وإنما ثقافات مختلفة في القيم والرموز والتغييرات والإبداعات والتطلعات التي تشكل الهوية الحضارية لأية أمة وبينما بين أن العولمة الثقافية سلاح خطير يؤدي إلى انشطار الهوية الثقافية الوطنية وأنه لا بد من مواجهة هذه الهجوم الكاسحة على الهوية والثقافة العربية بالارتداد نحو التشبث بالثقافة والهوية الوطنية والقومية عن طريق التفاعل الايجابي بأدوات ثقافة العولمة نفسها وهي الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية. كما لا بد من التعامل مع الواقع وقيمه وليس الاندفاع والهرولة واللحاق بالركب دون فهم حقيقة ما يجري وما يمكن أن يؤدي إليه في نهاية المطاف. فلا بد من تجديد الثقافة العربية وإغناء الهوية العربية والدفاع عن خصوصية قيمها وعاداتها وتقاليدها ودخول العرب عصر العلم والتقنية بشكل فعّال عن طريق الانخراط الواعي اعتماداً على الإمكانيات والآليات التي توفرها العولمة نفسها.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Fassue 2018)[(1)] حيث بينت هذه الدراسة أن العلاقات الدولية قد تم تأسيسها في نهاية حرب الأربعين عاماً بعد معاهدة وستفاليا عام 1658، حيث ألزمت هذه المعاهدة الدول الموقعة عليها باحترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها وقد عرفت معاهدة وستفاليا السيادة على أنها القوة المطلقة للملك، على أن مفهوم السيادة على هذا النحو تغير بعد الثورة الفرنسية، خاصة بعد قيام الشعب الفرنسي بالإطاحة بملك فرنسا، واعتبر الشعب نفسه هو مصدر السلطة والسيادة، ثم أخذ مفهوم السيادة يدخل في إطار قانوني كما دخل مفهوم السيادة بهذا الشكل في الاتفاقيات الدولية التي كانت بتنظيم من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة والتي وقعت عليها دول من كافة الجنسيات.

دراسة (Orozalieva,2010)[(2)]، هدفت الدراسة الى بيان وفهم كيفية العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمليات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وبيان كيف أن كل بلدان آسيا الوسطى، والتي لاتزال تحاول ايجاد أماكن لهم في عالم مترابط جداً في ظل العولمة، وبيان كيفية محاولة دور الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى اتخاذ قرار فتح الأسواق، وخلصت الدراسة الى التركيز على الجوانب الايجابية والسلبية للعولمة في دول آسيا الوسطى، حيث شجعت التنمية والتطوي، وانتقال رؤوس الأموال والهجرة، وفتح الأسواق العالمية من جهة، ولكن من جهة أخرى اضطرت دول آسيا الوسطى لإيجاد موقف سياسي يرضي مصالح الجهات الفاعلة في الداخل والخارج.

دراسة (Bacsu,2007)[(3)] هدفت الدراسة الى بيان دراسة العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد والنهج السائد المستخدم في معظم استطلاعات الرأي العام حول العولمة، حيث تبين الدراسة أن التركيز على الجانب الاقتصادي فقط عند الحديث عن العولمة هو أمر بالغ الخطأ، لأن العولمة تشمل أيضاً الأبعاد السياسية

([1])Fassue Kelleh (2018). **The Changing Paradigm of State Sovereignty, in The International System**, Kean University, Kansas City- Missouri.

([2]) Orozalieva Karina (2010) **W5 Impact Of Globalization On Socio-economic and Political Development Of** , The Central Asian Countries, University Of South Florida, USA.

([3]) Bacsu, Juanita (2007), **Measuring Citizen AttitudesToward W 4 Globalization**, University Of Saskatchewan, Canada.



والثقافية من وجهة نظر الدراسة، وخلصت الدراسة الى اعادة النظر في النظرية والمنهجية المستخدمة في قياس العولمة، حيث تصف التعقيدات الملازمة في تحددي وقياس العولمة.

دراسة (dimitrova, 2002)[1]، هدفت الدراسة الى بيان المعاني المختلفة للعولمة، وبيان الفروق بين العولمة والأمركة، فالعولمة كمفهوم سام يتضمن من خلاله الخير للبشرية، والارتقاء بمستوى المجتمع ككل، وبين الأمركة التي تتضمن مصالح شخصية تسير بموجبها مجموعة المفاهيم الخاصة بالعولمة، لكي تصب في النهاية لمصالح الأهداف الأمريكية، وخلصت الدراسة الى نتيجة أن العولمة كظاهرة تفسر عن طريق ثلاث محاور وهي العولمة كمفهوم وفكرة، والعولمة باعتبارها عملية حاصلة، والعولمة كخطاب تفسيري للظاهرة، وقد حاولت الباحثة التصدي للجدل المعاصر حول العولمة في مجال علم الاجتماع الثقافي والانترولوجيا الثقافية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم عرضها بكونها تتناول لموضوع لم تتناوله الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية حيث أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على موضوع العولمة وتأثيراتها السياسية بينما تتناول الدراسة الحالية وتركز على تحليل تأثيرات العولمة كأحد الظواهر السياسية التي شهدتها النظام الدولي منذ عقد التسعينيات وتداعياتها على الدولة العربية والسيادة في الدولة العربية بشكل عام وانموذج العراق بشكل خاص.

([1]) Dimitrova, Anna (2002), **Challenging Globalization – The W 3 Contemporary Sociological Debate About Globalization**, Institut Eropeen des Hautes Etudes Internationales, France.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدّراسة

تمهيد:

تعبر السيادة عن الوضع القانوني للدولة، إذا ما توافرت لها مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا يعلوها أية سلطة، فداخلياً تتمتع السيادة بمضمون ايجابي من خلال سموها الدستوري والقانوني بالنسبة لأفراد المجتمع، أما خارجياً، فإن مضمون السيادة يصبح سلبياً، وذلك بعدم قبول أية سلطة أعلى منها، فالسيادة الخارجية تعني أن الدولة لاتقر بسلطة فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها هي نفسها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها، فالسيادة هي المعبر عن أعلى درجات السلطان في الدولة،

وعليه سيتم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السيادة الوطنية للدولة.

المبحث الثاني: ماهية العولمة وأثارها على المجتمعات.

المبحث الثالث: انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية.

المبحث الأول: مفهوم السيادة الوطنية للدولة:

يعتبر مبدأ سيادة القانون من أهم مقومات الثبات والاستقرار لأي نظام سياسي فالحكومات الديمقراطية هي التي تخضع تصرفات الحاكم والمحكوم فيها على السواء لحكم القانون، والسيادة عنصر من عناصر الدولة القانونية ومبدأ خضوع الدولة للقانون هو تحقيق صالح الأفراد وحماية حقوقهم ضد تعسف وتحكم السلطة واستبدادها، أما مبدأ سيادة القانون فهو يتعلق بتنظيم السلطات العامة ويستهدف تعيين السلطة التنفيذية، وبالتالي الزامها بالعمل وفقاً لقانون تعتمده السلطة التشريعية[1]،

وسوف يتم تقسيم المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: السيادة لغةً واصطلاحاً وفقهاً.

المطلب الثاني: مفاهيم السيادة المرتبطة بالدولة.

المطلب الثالث: أشكال السيادة الوطنية.

المطلب الأول: السيادة لغةً واصطلاحاً وفقهاً:

يرتبط مفهوم السيادة الوطنية بمفهوم الدولة، وذلك من خلال تعريف الدولة كما يلي:

أولاً: تعريف الدولة:

([1]) المشاقبة، أمين (2015). **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، عمان: الجامعة الأردنية، ص54.

أبرز تعريفات الدولة في الفكر السياسي تعريف دوجي حيث عرفها بأنها: "كل تنظيم للجماعة السياسية القديم منها والحديث، المتأخر والمتقدم، أي أن كل مجتمع سياسي أيّاً كانت صورته، يسمى (دولة)، وعلى ذلك فإن الدولة توجد حيث تقوم داخل جماعة معينة دون التفرقة بين الحكام والمحكومين، وما يترتب على ذلك من نشأة سلطة حاكمة تحكم هذه الجماعة"، ويعرفها إسمان[1] "بأنها "التشخيص القانوني لأمة ما"، ويعرفها كاريه دي مالبير[2] بأنها "مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة"[3].

أما الرئيس الأمريكي السابق ودرو ولسن Wilson فيعرفها بأنها "شعب منظم خاضع للقانون، يقطن أرضاً معينة"[4]. ويعرفها هولاند Holland بأنها "مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية، أو سلطان طائفة منهم، ويعرفها بلنتشلي Bluntschli "بأنها جماعة مستقلة من الأفراد، يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة"[5]. ويعرفها فوشى "بأنها مجموعة دائمة مستقلة من أفراد يملكون إقليماً معيناً، وتضمهم سلطة مشتركة منظمة بغرض أن يكفل لأفرادها في مجموعهم، ولكل واحد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه"[6]، وقد عرف أوبنهايم بأنها: "توجد الدولة تمييزاً لها عن المستعمرات والممتلكات، عندما يستقر أناس في مملكة تحت ظل حكومة خاصة هي صاحبة السيادة عليها"[7].

ثانياً: مفهوم السيادة لغةً واصطلاحاً:

- **السيادة لغة:**

اشتقت كلمة سيادة من ساد يسود سيادة وسودداً وسؤدداً وسيدودة وسودا: شَرُف ومَجُد. ساد قومه: صار سيدهم ومتسلطاً عليهم. والسيادة السُوْدة والسُؤدُد: كرم المنصب، والسيادة: القدر الرفيع. السيادة: لقب شرفي[1].

- **السيادة اصطلاحاً:**

أن مصطلح السيادة مترجم عن كلمة فرنسية، وهي مشتقة من الأصل اللاتيني والذي يعني بالأساس الأعلى، لذلك تعرف السيادة احيانا بالسلطة العليا ورغم أن المفهوم يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا والتي ظهرت في فرنسا وسط ظروف تاريخية ساهمت في تواجده، إلا أنه حظي باهتمام كبير لدى فلاسفة اليونان (كأرسطو)

([1]) ليله، محمد كامل (1969).**النظم السياسية: الدولة والحكومات**، بيروت: دار النهضة العربية، ص25.

([2]) مالبير، كاريه دي (1920).**النظرية العامة للدولة**، الجزء الأول، ص 7.

([3]) مالبير، كاريه دي (1902).**الدولة**، الجزء الأول، ص 11.

([4]) عصفور، سعد (1954).**القانون الدستوري**، الاسكندرية: دار المعارف، ص 224.

([5]) ليلة، محمد كامل. مرجع سابق، ص 21.

([6]) إبراهيم، وايت ورأفت، وحيد (1937).**القانون الدستوري**. القاهرة: المطبعةالعصرية، ص 19.

([7]) غالي، بطرس وعيسى، محمود خيري (1963). **مبادئ العلوم السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص 182.

[1] المنجد في اللغة (1992) دار الشروق، بيروت، الطبعة 33، ص362.

الذي أشار إليها في كتابه (السياسة) على أنها: "السيادة هي السلطة العليا للدولة"، فهو تعريف فيه إيحاء بالطاعة المطلقة لقوانين الدولة على اعتبار أنها صاحبة السيادة العليا ولا تعلوها أي سيادة أخرى[2].

ثالثاً: السيادة فقهاً:

كانت نشأة السيادة الأولى في ضوء الصراعات التي قامت بين الأباطرة وبين الكنيسة، وبين الهيئات الحاكمة وبين الشعوب، وامتدت لفترات تاريخية متعاقبة، أما وفقاً للفكر الإسلامي فقد اعتبر مضمونها اللغوي هو "السمو والعلو والرفعة" وما يستنبط منهما من أحكام[3]، حيث يجب الرجوع اليهما في تنظيم العلاقات وتوجيه شؤون الامّة والافراد[4] وقد قال تعالى "**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً**"[5]، وقال عز وجل: "**وَمَا كانَ لِمُؤْمِنٍ وَ لا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضى اللَّهُ وَ رَسولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لهَمُ الخْيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَ مَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسولَهُ فَقَدْ ضلَّ ضلَلاً مُّبِيناً**"[6]. ويقترب من معنى السيادة في الشريعة الإسلامية، معنى الحاكمية التي لا تثبت الا لله تعالى وحده، ومعنى "الحكم" أي "السلطة" و"السلطان" التي تنصرف إلى السلطة التنفيذية والتي يجب أن تحكم وفق ضوابط النظام الإسلامي، أي أن الحكم للأمة لأنها هي صاحبة الولاية، وقد دافع الإسلام بكل قوّة عن حقوق الإنسان قبل أن تشرعه أحكام القانون الدولي بل وتابعها على كل مراحل الخلق البشري، أي من مرحلة الخلق الأولى إلى مرحلة تحمّل المسؤولية ثم إلى مرحلة الخلافة، وأكد أن حقوق البشر قائمة على صون الكرامة والحياة والعلم والعقل والإرادة[1].

المطلب الثاني: مفاهيم السيادة المرتبطة بالدولة:

تتمثل السيادة في الدولة بما يلي:

- **سيادة القانون في الدولة:** أن اجتماع العناصر الثلاثة لقيام الدولة "الشعب، الإقليم، السلطة السياسية" ليس كافياً، ولكي يتم الاعتراف بالدولة في القانون الدولي لا بد من توفر الاستقلال وبالتالي ما لم تتمتع مجموعة من الناس بأرض وهيئة حاكمة وبالاستقلال أي القدرة على تنظيم أمورها الداخلية دون تدخل أو سيطرة من الخارج فإن تلك المجموعة لا تستطيع الادعاء أنها دولة، وهي السلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها دولة، لسن قوانينها وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات ضمن حدودها، ولذلك فإن الأفكار الأساسية المنظّمة في العالم الحديث من أهم اسنادات بُنى السلطة الحديثة، وتقوم السيادة على أساس الفكرة الإقليمية، وقد كانت الجغرافيا هي التي تحدد نطاق السلطة، وبذلك تظل السيطرة على الإقليم هي أحد أهم عناصر السيادة، إلى أن جاء "بودان" فنظر إلى السيادة على أساس أنها: "السلطة المطلقة الدائمة"،

---

[2] غرداين، خديجة (2015). **إشكالية السيادة والتدخل الإنساني حالة الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، ص65.

[3] المطيعي، الشيخ محمد بخيت (د.ت)، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**، د.ن، ص24.

[4] طعيمة، صابر (1425هـ)، **الدولة والسلطة الإسلام**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص ص225-226.

[5] سورة النساء، الآية 65.

[6] سورة الأحزاب، الآية 36.

[1] الكيلاني، إبراهيم زيد (1996)، **دراسات في الفكر العربي الإسلامي**، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ص ص247-249.

بحيث لا يخضع صاحب السيادة لأي إرادة أخرى. فهو يلزم الغير بإرادته دون أن يلتزم إزاء الغير بشي، فمالك السيادة يضع القوانين التي تطبق على الأفراد ويلزمهم باحترامها وله الحق في تغييرها متى يشاء[2]. ولكن يجب إدراك أن "بودان" إنما يتحدث عن السيادة الداخلية للدولة، وقد فرضت عليه هذه الآراء حالة بلده فرنسا الممزقة، كما فرضت حالة ايطاليا المقسمة على ميكافلي، قبله، القول بالسيادة المطلقة للحاكم[3].

- **وجود إدارة حاكمة في الدولة:** حيث يقتضي وجود الدولة، إلى جانب الشعب والإقليم، إن تكون هناك هيئة تقوم بالإشراف على الإفراد وتنظيم العلاقات بينهم، وتعمل على الإبقاء على وحدتهم وتحقيق الغرض المشترك الذي تجمعوا من أجله، كما تقوم هذه الهيئة بإدارة الإقليم والمحافظة على موارده وتنظيم استغلالها على الوجه الذي يفيد الجميع، إضافة إلى أنها مطالبة بالدفاع عن كيان الإفراد في مواجهة وحدات مماثلة، وهنا ليس من الضروري الاهتمام بالشكل السياسي الذي تتخذه هذه الهيئة مادام أن لها من القوّة والنفوذ ما يمكنها من فرض "سلطانها" على الإفراد[1].
- **وجود سلطة أو نظام للحكم**: تمثل السلطة واحدة من أهم القضايا التي شغلت المواطنين والجماعات والنخب والقادة باعتبارها أحد المنافذ الرئيسية في الإدارة العامة للدولة وأحد مداخل الإصلاح والتغيير[2]. فالسلطة هي الممارسة الفعلية للهيئة الحاكمة في الدولة كما أنها تعد من المفاهيم التي تمتلك قدراً من الثبات كونها هي مصدر ممارسة السيادة وتشكل مظهراً من مظاهرها، وتمارس الدولة وفقاً للرأي الراجح في الفقه ثلاث وظائف هي: الوظيفة التشريعية التي يتولاها البرلمان وتقوم على سن القوانين التي تنظم علاقة الحكام بالمحكومين، والوظيفة التنفيذية التي تتولاها السلطة التنفيذية، وتقوم على تنفيذ القوانين والانظمة والسهر على أمن الافراد واشباع حاجاتهم، والوظيفة القضائية التي يتولاها القضاء، وتقوم على مبدأ الفصل في المنازعات وتوقيع العقوبات على مرتكبي الجرائم وعلى هذا الاساس فإن الرقابة البرلمانية تعتبر عملاً من اعمال السلطة التشريعية[3].
- **الاستقلال السياسي والمالي للدولة:** أن الاستقلال هو ما يتيح للسيادة ممارسة أعمالها الداخلية والخارجية، ورغم هذه العلاقة إلا أنهما مختلفان لكنهما متكاملان فأينما وجد شعب مميز عن غيره كانت لديه سيادة،

---

[2] ليلة، محمد كامل (1969)، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص471-475.

[3] برستون، ولتر (1992). **افول السيادة**، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة ابراهيم ابو عرقوب، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، ص19.

[1] أبو هيف، مرجع السابق، ص120.

[2] نظمي، وميض جمال (1994). المثقف العربي بين السلطة والجماهير: إشكالية العلاقة الصعبة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 186، ص59.

[3] واصل، محمد (2006). أعمال السيادة والاختصاص القضائي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 22 (2)، ص86.




بينما الاستقلال هو بمثابة الباعث لتفعيل وممارسة هذه السيادة، فالشعوب المحتملة تظل لديها قدراً من السيادة من الناحية النظرية وما يعرقل ممارستها هو فقدانها الاستقلال[4].

- **السيادة وتحقيق الصالح العام:** قد يخلط البعض بينهما على خلفية استعمال الدولة لسيادتها لتحقيق الصالح العام وهو كثيراً ما تعلن عنه الدولة أمام مؤسسات الإغاثة والمساعدات الإنسانية لكن الواقع يثبت التعارض بينهما، فكثيراً ما يتضح استعمال الدولة سيادتها لتحقيق مصالح اقليمية وحسابات جيوستراتيجية خفية لديها[1]. وإن وجود السلطة في أي جماعة مهما كان شكلها أمر ضروري، فكل مجتمع بشري بدائي أو متقدم تتحقق فيه ظاهرة اجتماعية طبيعية، تتمثّل في ظهور طبقة حاكمة وطبقة أخرى محكومة تمثل أغلبية أفراد هذا المجتمع، ففي نطاق الأسرة كأصغر جماعة بشرية، هناك سلطة رب الأسرة، وفي العشائر والقبائل الرحل، هناك دائماً السلطة التي يزاولها زعيم العشيرة أو القبيلة على أفرادها، وفي الهيئات الاجتماعية المدنية كالجمعيات والنقابات، هناك سلطة مجلس الإدارة ورئيس المجلس، وهو يمثل السلطة الحاكمة فيها ويمثل الهيئات الدينية والروحية، فالرئيس الروحي للهيئة الدينية هو الذي يمارس السلطة داخلها بمعاونة لجنة أو مجلس[2].

وعند النظر للدولة كمجتمع بشري متقدم وكبير بالمقارنة بالأسرة أو العشيرة أو القبيلة أو الجمعية أو النقابة، يتضح أنّ لزوم وأهمية وجود السلطة التي يمارسها الحكام أمرٌ طبيعيٌّ وضروريّ، وعلة ذلك أن كل جماعة تتطلب تحقيق قدرٍ ضروريٍّ من الانضباط والنظام، لمنع الصراع والنزاع وتحقيق الاستقرار والأمن، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف والخدمات الضرورية للجماعة في ظل نظام تقسيم العمل، ولكن هذه السلطة الحاكمة الضرورية لكل تجمع بشري، وبالذات في التجمع الأكبر الدولة، يجب أن تكون سلطة منظمة خاضعة لقواعد عليا تحكمها وتضبط تصرفاتها وأوامرها، وأولى هذه القواعد العليا قاعدة أساسية مقتضاها ومحتواها أن الحكام يجب ألا يعملوا لحسابهم الخاص، وألا يمارسوا السلطة كغاية في ذاتها لاسمهم ولحسابهم، بل يجب أن يعملوا لحساب الجماعة وباسمها كممثلين عنها، أي يجب أن تكون أوامرهم وتصرفاتهم صادرة عنهم باعتبارهم معبرين عن إرادة الدولة، ويقصد بهذه القاعدة ضرورة انفصال أشخاص الحكام عن سلطة الدولة، أو العكس انفصال سلطة الدولة وكيانها المجرد عن أفراد الطبقة الحاكمة، وبغير هذه القاعدة لا يمكن أن تنضبط الأمور.

المطلب الثالث: أشكال السيادة الوطنية:

منذ نشأة الدولة القومية وموضوع السيادة يثير جدلاً فقهياً، فالحاجة إلى حماية شكل الدولة دفع فقهاء القانون الدستوري للتشدد في جعل السيادة مطلقة، ولكن وفي ضوء المتغيرات والتحولات الكبرى التي

---

[4] الربيعي، إسماعيل نورى (2014). في أصول السلطة والسيادة "بودان، هوبز، ستراوس"، **دفاتر السياسة والقانون**، الجامعة الأهلية، العدد (10)، البحرين، ص34.

[1] غرادين، خديجة (2015). **إشكالية السيادة والتدخل الإنساني حالة الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، ص75.

[2] العيسي، طلال ياسين (2010). السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر" دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 26 (1)، ص89.

حدثت في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وجعلت المفهوم يشغل حيزاً كبيراً من مجالات البحث والمناقشة والجدل لدى العديد من النخب السياسية والقانونية ولاسيما الثقافية في شتى بقاع العالم، فالمفهوم التقليدي يقوم على استئثار الدولة وحدها بهذه السيادة المطلقة والصلاحيات المتصلة بها دون تقييد لكن ما يثيره ذلك التقييد هو كون الدولة أمام معطيات الصعيد العالمي والتحولات الكبرى في العلاقات الدولية عاجزة في كثير من الأحيان عن السيطرة على تنامي وصعود التأثيرات الخارجية ونتائجها على شأنها الداخلي لاسيما في مجال الإعلام والسياسة وغيرها. فأهم معطيات تلك التحولات إفراز العولمة ومفاهيم كالتعاون الدولي التي أفضت لضرورة كون الدول أدوات في يد شعوبها وخدمتهم لا العكس، وهو ما يؤكد كونها أصبحت مقيدة ويتطلب كل ذلك مراجعات وصياغات جديدة للسيادة الوطنية في القرن الحادي والعشرين[1].

إن الدولة الواقعة تحت الوصاية تظل تتمتع بوصف الدولة وبالشخصيّة الدولية وبما يتبع ذلك من حقوق، لكنها لا تستطيع الانفراد بممارسة هذه الحقوق والاضطلاع بالواجبات التي تقابلها، لأن من المفترض، أنّ نضجها السياسي لم يكتمل بعد، وكل ما تقوم به الدولة المنتدبة أو الوصيّة هو الإشراف أو المعاونة أو النيابة، وإن كانت تقيد حريتها في التصرف، ولا تسمح لها بالاستقلال بشؤونها الخاصة كغيرها من الدول، وعلى أساس هذه الفكرة القانونية قامت سياسة ألمانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى ما بعد منتصف القرن العشرين لتتوصل عن طريقها إلى فرض سيادتها على أوروبا[2].

مظاهر السيادة الوطنية:

للسيادة الوطنية للدولة مظهران هما[3]:

- **المظهر الخارجي:** يكون بتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول، وحريتها بالتعاقد معها، وحقها في إعلان الحرب أو التزام الحياد، حيث أن السيادة الخارجية للدولة؛ هي مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية، والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة؛ فتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال، وهي تُعطي الدولة الحق في تمثيل الأمة والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى، وأن هذا المظهر لا يعني أن تكون سلطتها عليا، بل المراد أنها تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة، ولا يمنع هذا من ارتباطها وتقييدها بالتزامات أو معاهدات دولية مع غيرها من الدول.
- **المظهر الداخلي:** يكون ببسط سلطانها على إقليمها وولاياتها، وبسط سلطانها على كل الرعايا، وتطبيق أنظمتها عليهم جميعاً، ولا ينبغي أن يوجد داخل الدولة سلطة أخرى أقوى من سلطة الدولة، وينبغي أن تكون سلطة الدولة على سكانها سامية وشاملة، وألا تعلو عليها سلطة أخرى أو تنافسها في فرض إرادتها، وكِلا المظهرين في

[1] غرادين، خديجة، مرجع سابق، ص77.

[2] شكري، محمد عزيز (1982)، **مدخل الى القانون الدولي العام**، دمشق: جامعة دمشق، ص103.

[3] علوان، عبد الكريم (2001)، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 53.

الدولة مرتبط بالآخر؛ فسيادتها الخارجية هي شرطاً لتحقيق سيادتها الداخلية. وتنقسم الدول من حيث السيادة إلى قسمين[1]:

القسم الأول: دول ذات سيادة كاملة لا تخضع ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دولة أخرى، ولها مطلق الحرية في وضع دستورها أو تعديله.

القسم الثاني: دول منقوصة السيادة لا تتمتع بالاختصاصات الأساسية للدولة لخضوعها لدولة أخرى أو تبعيتها لهيئة دولية تشاطرها بعض الاختصاصات, كالدول التي توضع تحت الحماية أو الانتداب أو الوصاية وكالدول المستعمرة، وهذا الاستقلال أو التبعية لا يؤثران على وجود الدولة الفعلي، وهو ليس تقسيمًا مؤبدًا بل هو قابل للتغيير والتبديل تبعًا لتغير ظروف كل دولة، وهنا يجب التنبّه إلى أن وجود السلطة السياسية يعتبر من الركائز الأساسية لقيام الدولة، وان من المميزات الأساسية لهذه السلطة هو اتصافها "بالسيادة"، لذا لا بد من إبراز حقيقتين أساسيتين[2]:

- **عدم الخلط بين السلطة السياسية وبين ممارستها:** فالسلطة السياسية أساسها الدولة ومجردة عن الأشخاص الممارسين لها والمتمثلة بالحكام؛ أي انه يحق لهم ممارستها دون أن يكون لأي منهم حق ذاتي، وبالتالي تكون السلطة دائمة وليست عرضية.
- **السيادة هي صفة للسلطة السياسية وليست ذاتها:** وهذا يعني أن سلطة الدولة هي سلطة عليا فلا توجد سلطة أعلى منها أو موازية لها، فهي تسمو فوق الجميع وتفرض ذاتها.

لقد عالج القانون الدولي اصطلاح "سيادة الدولة" باهتمام كبير، وآثر عليه مصطلح "اختصاصات الدولة" تلحق الدولة، فبعد أن دخلت الجماعة الدولية في مرحلة متقدمة من التنظيم وتكوين المنظمات الدولية، لم تعد للسيادة مدلولها "المطلق" كما كان في الماضي، بل صارت الدول تتمتع بحقوق قانونية تباشرها في نطاق الحقوق المرسومة لها طبقاً لقواعد القانون الدولي العام؛ التي جعلت ممارسة الدولة في حدود "الاختصاصات" أقرب منها إلى "الحقوق المطلقة"، واعتبار "السيادة" سلطة مطلقة يرتب نتائج خطيرة من شأنها هدم قواعد القانون الدولي بأكمله، فالدولة على هذا الاعتبار، لا يمكن أن تقبل بوجود أية قوّة فوق إرادتها، حتى لو كانت قوّة القانون الدولي، ولا تقبل أن يقف في سبيل تحقيق مصالحها أي حائل، وعندها تغدو إرادتها وسعيها للوصول إلى أهدافها هو القانون الأعلى[1].

وعليه فيجب إن تكون السيادة من منظور مبادئ القانون الدولي، التي تقيّد الدول في تصرفاتها، وذلك وفق مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل والتعاون والمصالح المشتركة وتبادل المنافع، وهذا يفرض على الدولة أن لا تلغي

---

[1] عطاري، يوسف، حمدو، أيمن يحيى (2016)، **القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة**، عمان: مركز الكتاب الجامعي، ص170.

[2] شيحا، ابراهيم عبد العزيز (1980)، **دراسات في النظم السياسية**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص25-26.

[1] ابو هيف، على صادق، مرجع سابق، ص122.

علاقاتها الدولية، الأمر الذي يفرض عليها أن ترضخ لقواعد القانون الدولي التي تحميها وتدافع عنها، ولابد من القول بأن السيادة لا تتنافى مع الخضوع للقانون الدولي[2]. وذلك ضمن الآثار التالية[3]:

1. أن على كل دولة احترام سيادة الدول الأخرى.
2. لكل دولة الحق في الاستقلال السياسي.
3. لكل دولة الحق في تطوير أنظمتها السياسية والثقافية.
4. كل الدول متساوية في ظل المجتمع الدولية.
5. لكل دولة الحق في إبرام الاتفاقيات مع الدول الأخرى ولكن ضمن مبادئ القانون الدولي.

فاعتراف المجتمع الدولي بالدولة هو الذي يمكنها من الدخول في هذا المجتمع، وبالتالي تحقق أسباب الحياة والبقاء، وبعد الاعتراف بها، ممارسة سيادتها على النطاق الدولي، هذا مع الإقرار بأن الاعتراف لا يعتبر شرطاً من شروط قيام الدولة قانونياً[1].

فالسلطة رغم وصفها بأنها مطلقه، إلى أنها تكون سلطة مقيدة، سواء في علاقاتها مع إفرادها أم في تعاملها مع الدول الأخرى على الصعيد العالمي، وبالتالي فإن السيادة بما تعنيه من المرجعيّة المحصورة بالدولة، وبما تدل على أن لا سلطة فوق سلطة الدولة في الداخل والخارج، وكونها وحدة واحدة لا تتجزأ ولا تقبل التصرف، وغير خاضعة "للتقادم المكتسب" أو "للتقادم المسقط"[2]، فأنها تظل تخضع عملياً لمبادئ القانون الدولي؛ بمعنى أن السيادة الخارجية للدولة هي سيادة مقيّدة بالعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي دخلت فيها الدولة طرفاً بإرادتها، معبرة بذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها[3]، أي إن الدولة فاقدة السيادة أو ناقصة السيادة لا يعتد بقراراتها الدولية ولا تلحق بها مسؤولية قانونية أو أدبية اللتان تلحقان بالدول كاملة السيادة، وإن مجموعة الآثار المترتبة على فكرة السيادة تجعل تعريفها مرتبطاً بالمستوى الدولي في كثير من أجزائه حتى تلك المتعلقة بالسيادة الداخلية، وهنا نقصد أن تدابير الدولة تصل إلى الأشخاص الموجودين على إقليمها بغض النظر عن صفتهم كمواطنين أو أجانب[4].

إن مبدأ المساواة بين الدول المترتب على سيادتها، يحفظ لها حقوقها وواجباتها بالتساوي القانوني مع غيرها دون تدرج رغم ما ضمنته الميزات التي وفرها حق النقض في مجلس الأمن الدولي، الذي رتبته المادة (1/2) من

---

[2] Tunkin, G.I. (ed.), (1986), **International Law, Progress Publishers**, Moscow, P.137.

[3] Ushakov, N.A. (1971), **Non-Interference in the Internal Affairs of States**, Progress Publishers, Moscow, P.81.

[1] عبد الله، عبد الغني بسيوني (1985)، **النظم السياسية: ساس التنظيم السياسي**، القاهرة: الدار الجامعية، ص37

[2] حداد، ريمون (2000)، **العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، ص273.

[3] بوبوش، محمد، مرجع سابق، ص120.

[4] سرحان، أحمد (2000)، **قانون العلاقات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص127.

ميثاق الأمم المتحدة[5] ورغم ما نص عليه حق تعديل الميثاق[6]، وتنص المادة (1/2) على أنه:" تساوي الشعوب في الحقوق وحقُّها في تقرير المصير وأن من المقاصد الرئيسية التي تتوخاها الأمم المتحدة، وبالتالي مجلس الأمن، إنماء العلاقات الدولية الودية على أساس احترام "المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب."

المبحث الثاني: ماهية العولمة وأثارها على المجتمعات

خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين، قامت العديد من الشركات الأمريكية بتنظيم نفسها حول عدد من أقسام الانتاج التي تقوم بالإنتاج والبيع فقط داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ويتولى عملية التصنيع والبيع للخارج قسم واحد تحت اسم القسم الدولي أو العالمي، ثم أصبح الاقتصاد خارج نطاق سيطرة الدولة القومية، من خلال تسهيل تدفق رؤوس الأموال، وإزالة أية عوائق تمنع أو تحد من هذا التدفق[1] مما يعني عولمة الأسواق، وسوف يتم تقسيم المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم العولمة.

المطلب الثاني: آثار العولمة.

المطلب الأول: مفهوم العولمة:

يقصد بالعولمة تعميم الشيء وتوسيع دائرته لشمل الكل[2]. فهي جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من إطار المحدود إلى إطار اللامحدود ويقصد بالمحدود هنا حدود الدولة القومية حيث رقابة وحدود جغرافية وسياسية وحماية الداخل من أي تدخل خارجي، بينما المقصود باللامحدود (العالم) فالعولمة إذن تتضمن معنى الغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري)[3].

لا ترتبط الدعوة الى العولمة فقط بمجالات الاقتصاد والمال، بل أيضاً تمتد لتشمل تبني نموذج معين في الحياة والثقافة والحضارة، فالعولمة افرزتها تلك الثورة الجديدة (الثورة المعلوماتية)، وتشمل مجموعة من المتغيرات والقواعد والنظم تفرض نفسها على كل دول العالم وتؤدي إلى زيادة اعتماد الدول بعضها على بعض وتعرضها للتأثير المتبادل من خلال حركة التفاعلات العالمية طبقاً لشروط معينة تفرضها طبيعة المنافسة الشديدة والسوق العالمية، فهي النشاط المالي والتسويقي والانتاجي والتكنولوجي والمعلوماتي وعولمة الخدمات والعمالة، وانعكست ظاهرة العولمة على الإدارة فجعلت المدير المحلي شأنه شأن المديرين العالميين مطالباً بالا

[5] الراجحي، محمد العالم (1989)، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي**، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ص33.

[6] حسين، سهيل (2002)، **الوسيط في القانون الدولي**، بيروت: دار الفكر العربي، ص127.

[1] دراوشة، أمين (2007)، أثر العولمة على الثقافة العربية وكيفية التعامل معها، **ورقة علمية**، فلسطين، رام الله، ص15.

[2] البحيري، سامي محمود أحمد (2011). **مداخل الاصلاح الاداري "التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، ص 30–31.

[3] مصطفى، هالة (1998). العولمة دور جديد للدولة، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص115.

يعايش متغيرات بيئته المحلية أو الاقليمية فقط بل أيضاً كل المتغيرات العالمية كمنطلق اساس لبلوغ كفاءة وفعالية الأداء الإداري[1].

وعرفت العولمة بأنها "مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية التي تمتد تفاعلاتها وأبعادها وتأثيراتها لتشمل مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة"[2] "فالعولمة هي هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره بقوة، فالرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن، ولذلك هناك علاقة قوية بين نشأة العولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسية، فالعولمة بهذا المفهوم يتلازم معناها في مجال الإنتاج والتبادل المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني، فالمفهوم يحتوي على تحديد مكاني وزماني: فالمكان هو كامل الفضاء العالمي، أما الزمان فالحقبة التاريخية التي تلت قيام الدولة القومية التي ظهرت في العصر الحديث إطاراً كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[4] وظاهرة العولمة ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة المفهوم، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة مثل ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء كانت في تبادل السلع والخدمات، أو انتشار المعلومات والأفكار، أو حتى في تأثر شعب من الشعوب بعادات وقيم غيره من الشعوب[5].

أما روزناو Rosenau فيرى أن العولمة يقيم "علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجية، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة في مختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"[1].

وقد برز مفهوم العولمة، بالأساس، في مجال الاقتصاد وكنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية ومع استمرار التطور التكنولوجي، وثورة المعلومات والاتصالات تشكلت انماط انتاجية جديدة حملت بدورها تغييراً في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية وبالأحرى تغييراً في شكل الرأسمالية العالمية، فظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمي واحد، وكان ذلك يعني ضرورة تجاوز الحدود القومية، وشكلت هذه

---

[1] الفرجاني، عبد الفتاح محمد علي (2008). **واقع استراتيجيات الاصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني "دراسة تطبيقية على قيادات الشرطة الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 22-23.

[2] إبراهيم، حسنين توفيق (1999). العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسية. **عالم الفكر**، 28 (2)، ص186-187.

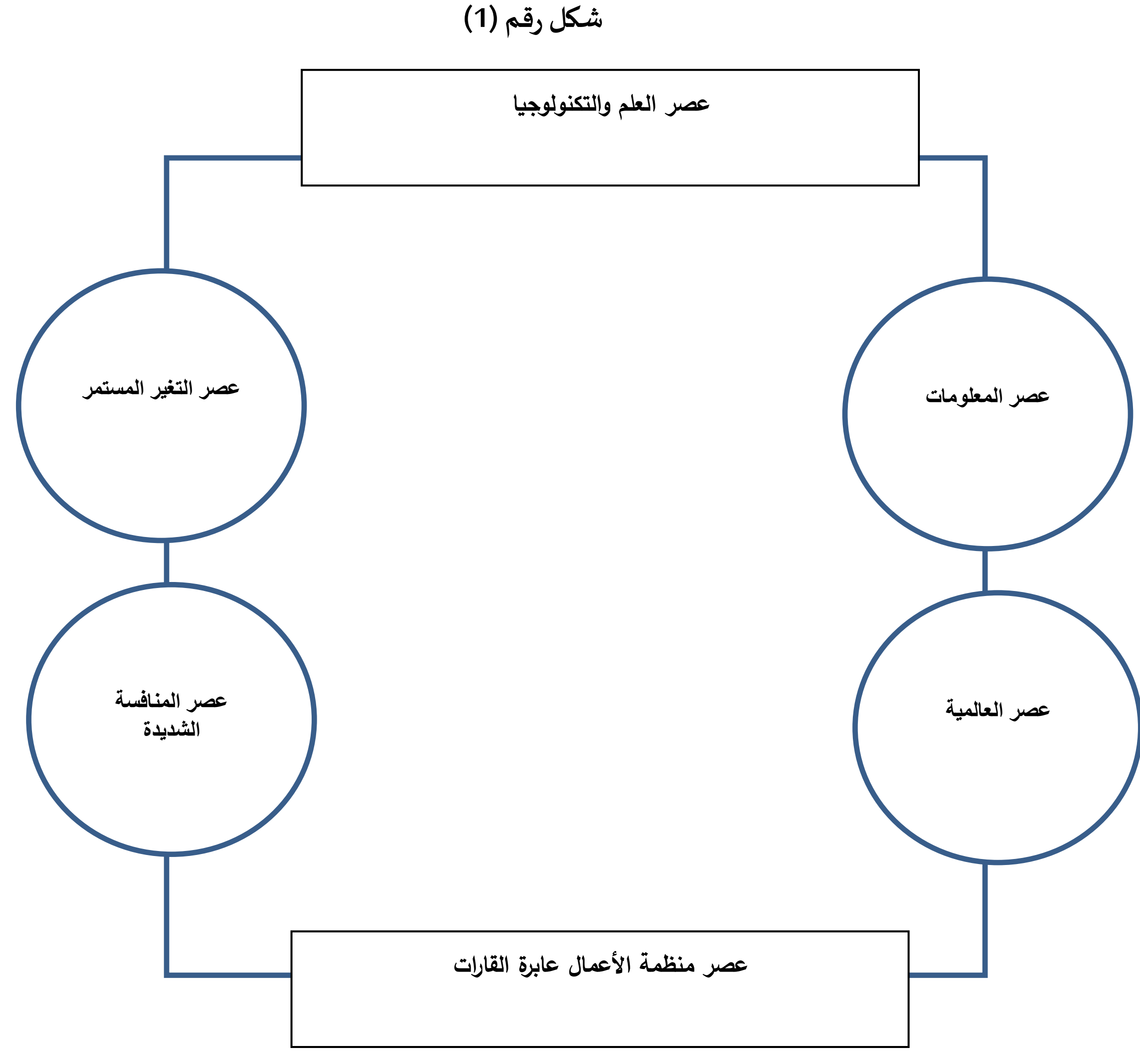
[4] بلقزيز، عبد الإله (1998). العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، **المستقبل العربي**، (229)، ص91.

[5] أمين، جلال (1998). العولمة والدولة في العرب والعولمة. **الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص153

[1] روزناو، جيمس (1997). **ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص116.

التحولات بذور الاتجاه من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات ويمكن أن نشير إلى سمات عصر العولمة في شكل رقم (1):

شكل رقم (1)



المصدر: عبد الفتاح محمد علي الفرجاني، واقع استراتيجيات الاصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني دراسة تطبيقية على قيادات الشرطة الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص22-23.

المطلب الثاني: آثار العولمة:

أن آثار العولمة لم تقتصر على التجليات السابقة بل يتعدى ذلك إلى التأثير على سيادة الدولة، فقدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بدأت تتغير في ظل تحولات عملية العولمة التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين[1]، فسياسة العولمة تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها، بل إن قدرات الدول على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها بدأت تتآكل وبصورة متسارعة، وينظر البعض للعولمة على أنها إرادة للهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية، والهيمنة السياسية

[1] مصطفى، هالة (2000). العولمة القادمة، **مجلة قضايا برلمانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 3 (36)، ص4–7.

والاقتصادية، أي أنها تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه (الولايات المتحدة الأمريكية) على بلدان العالم أجمع[2]، والعولمة بهذا المفهوم هي أيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم "وأمركته" من خلال وسائل متعددة، كاستعمال الأسواق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول، وفي نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، ولذلك فإن أيديولوجية العولمة تطرح حدوداً غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية بهدف الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك[3]. ومن هذا المنطلق فهي ليست إلا مرادفاً "للأمركة" بمعنى تمدد الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي في غياب قوة رادعة، وسعيها إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها[4].

ويتضح أن للعولمة آثار إيجابية وسلبية، فالآثار الايجابية يجب أن ننتهز الفرصة للاستفادة منه؛ وأما الآثار السالبة فيجب أن نعد العدة لمقاومتها والتقليل من آثارها السلبية وعن آثار العولمة الايجابية والسالبة[5].

ومن أهم اثار العولمة ما يلي:

- **الأثار الإيجابية للعولمة:**

ومن أهم الاثار الايجابية للعولمة ما يلي[1]:

1. استقرار الحياة الانسانية وازدهارها وخلق نوع من التعاون في جميع المجالات.
2. التعاون والتعايش بين الحضارات نتيجة لإيجاد نوع من الحوار المتبادل بين الأديان والثقافات.
3. الغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات وتحسين جودتها وتحرير التجارة من القيود الجمركية والإدارية وتزكية التنافس وروح الابتكار.
4. توفير الحرية والديمقراطية الاجتماعية وإزالة التجزئة الاقتصادية.
5. فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات وإتاحة الفرص لذوي المهارات والقدرة على العمل للاستفادة من مهاراتهم وخبرتهم.

- **الأثار السلبية للعولمة:**

ومن أهم الاثار السلبية للعولمة ما يلي[2]:

---

[2] المطيري، منصور (2001)، العولمة في بعدها الثقافي، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، المملكة العربية السعودية، ص39.

[3] الجابري، محمد عابد (1998). العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية." تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي. في العرب والعولمة، **الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 300.

[4] حاكم، محمد عبد القادر (1990). **الادارة في اليابان كيف تستفيد منها**، القاهرة: الهيئة العربية للكتب العامة، ص 78.

[5] دراوشة، أمين، مرجع سابق، ص19.

[1] الفرجاني، عبد الفتاح محمد علي، مرجع سابق، ص22-23.

[2] اسماعيل، محمد أحمد (2007)، تحديات إدارة الموارد البشرية وتوقعاتها في الألفية الثالثة، **المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية**، عمان، الأردن.




1. زيادة حجم واردات الدول النامية من الدول المتقدمة مما يؤدي إلى ضعف الانتاج المحلي فيؤدي ذلك إلى العجز في موازين مدفوعات تلك الدول ومديونيتها الخارجية.
2. زيادة البطالة نتيجة لإغلاق المصانع وتسريح العاملين في الانتاج الصناعي والمحلي أو نتيجة لإحلال الوسائل التكنولوجية الحديثة محل العمالة.
3. زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والكمالية والتموينية على وجه الخصوص والتي كانت تعتبر غير ضرورية في بعض الدول وذلك نتيجة للزخم الاعلامي والدعاية المكثفة لهذه السلع.
4. انخفاض اسعار العملات الوطنية في مقابل العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد ونتيجة لهيمنة بعض العملات الرئيسية على أسواق العملات.
5. تقليص دور الدولة في السياسة والإعلام نتيجة لخصخصة وسائل الاعلام والترويج لقيم وتقاليد مستوردة.
6. توسيع الهوة بين طبقات المجتمع نتيجة لاقتصار استخدام الوسائل المستخدمة على طبقة القادرين بسبب ارتفاع تكلفتها المالية.
7. هدم الهوة الثقافية للأمة وطمس معالم الدين والحضارة نتيجة لتسخير الإعلام في إشاعة أنماط سلوكية ومفاهيم دخيلة باسم التقدم والرقي.

المبحث الثالث: انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية:

تؤدي العولمة إلى تراجع عام في وظائف الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانتها لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها بشكل مستمر، وخصوصاً المؤسسات الدولية العالمية[1].

ومن أبرز التجليات السياسية للعولمة سقوط الشمولية والنزوع إلى الديموقراطية الغربية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، أما التجليات الاقتصادية فمن أبرز معالم نمو الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ووحدة الأسواق المالية وتعميق المبادلات التجارية، وتبرز التجليات الثقافية للعولمة في الاتجاه إلى صياغة ثقافة عالمية، لها قيمها ومعاييرها، والغرض منها هو ضبط سلوك الدول والشعوب، أما تجليات العولمة الاتصالية فتبرز من خلال البث التلفزيوني المباشر ومن خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في جميع أنحاء العالم[2]. وسوف يتم تقسيم المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: أزمات السيادة الوطنية في ظل العولمة.

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة علي سيادة الدولة.

---

[1] الناصر، عبد الواحد، مرجع سابق، ص98.

[2] ياسين السيد (1998). **في مفهوم العولمة" في العرب والعولمة**، الفصل الأول، (تحرير أسامه أمين الخولي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص32-33

المطلب الأول: أزمات السيادة الوطنية في ظل العولمة:

هناك تراجع كبير في سيادة الدولة القومية، وسلطتها، بحيث أصبحت الحكومات من الصعب عليها ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها، فهذه الشركات قد تلجأ إلى عملية "الموازنة التنظيمية"، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي وإيقافه وزيادة إنتاجها في دولة أخرى أو حتى الإطاحة بالنظام السياسي القائم[3].

فقد تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من القفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول وإزالة الحواجز الجمركية، وخرقت كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، التي هي من أهم مقومات سيادتها الوطنية، والعولمة قادت الدولة الوطنية في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لإيصال كيانات جديدة فوق وطنية أو تفكيكها إلى كيانات إثنية دون الوطنية، وتفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، والدولة العربية المعاصرة مهددة أكثر من غيرها بهذين الخطرين، خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية والمؤسسات العالمية الدولية أو كيانات إقليمية أضخم منها كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورمتوسطية، والخطر الثاني هو صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة، وتمزيق الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى انفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها برهان غليون" التعويم التاريخي للمجتمع"[1].

كما تمثل العولمة أحد اقوى التيارات التي اجتاحت العالم المتمثل بالدولة القطرية المعتدّة بسيادتها، وتمثل ابرز التدفقات، عبر القومية، التي بدأت تسيطر على الكثير من مقدرات النظام الدولي الراهن، والعولمة هي الاتجاه المتزايد لتدويل الفكر والسلع ورؤوس الأموال على مستوى كل العالم[2].

بعض مجالات تأثير العولمة على السيادة الوطنية:

- **أزمة العلاقة بين السيادة وبين المجال الدولي**

لقد فرضت مدارس القانون الدولي الحديث، في ظل النظام العالمي الجديد، نفسها كأحد أدوات اختراق الاختصاص الداخلي والسيادة الداخلية للدولة، الذي يقع داخل الاختصاص الإقليمي للدولة، حيث بدأ العالم يعيش مرحلة نمو وتعاظم "الاعتماد المتبادل الشامل"، الأمر الذي يهز فكرة السيادة المطلقة ويلحق بمبدأ "عدم التدخل" الكثير من التغيرات[3]، غير أن القضية الجوهرية تبقى معرفة ماهية "المجال المحفوظ" المكوّن من الشؤون التي تمثل صميم السلطان الداخلي، ولتحديد ذلك فقد اعتمد فقهاء القانون الدولي أسلوبا بسيطاً

---

[3] أمين، جلال، مرجع سابق، ص 157–160.

[1] الفرا، محمد علي، مرجع سابق، ص: 80.

[2] الصوفي، محمد (2001)، **تحولات النظام الدولي في عصر العولمة**، الرباط: مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ص3.

[3] الحسيني، محمد تاج الدين (2000)، **المجتمع الدولي وحق التدخل**، الرباط: منشورات رمسيس (سلسلة المعرفة للجميع18)، ص137–138.




وفعالاً، عندما قالوا بأنه "ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيّدة بالقانون الدولي، وهكذا فإن المجال الخاص للدولة يتقلص كلما توسعت التزاماتها ذات الطبيعة التعاقدية الدولية"[4].

وبزيادة التعاون الدولي فإن سيادة الدولة تصبح أبعد عن "المطلق" كلما انخرطت الدول في علاقات منظمة قانونياً مع الأشخاص الآخرين في المجتمع الدولي[1]، ومن ذلك ما تعلق باتفاقيات حقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو في تحقيق مبادئ الاعتماد المتبادل، وعادة ما تكون الدولة مضطرة بمقتضى الوصول إلى ذلك التنازل عن بعض الاختصاصات التي كانت تندرج سلفاً ضمن "المجال المحفوظ"، وذلك ليس لفائدة مؤسسات دولية أو منظمات دولية فقط، ولكن من أجل تمكين الدولة من العيش المشترك في سلام وأمن، الأمر الذي يقتضي التنازل عن شيء من السيادة ظاهرياُ بينما في الواقع أن ذلك لا يؤثر فيما تعبّر عنه تلك السيادة، وإن المُراجع لأحكام القضاء الدولي يجد أن هناك إتجاهاً لترجيح القانون الدولي وأنه يسمو على القانون الداخلي[2]، فالقضايا المرتبطة بالبيئة والصحة والاقتصاد وندرة المياه ومعالجة الكوارث الطبيعية معظمها لم يعد يحسم في إطار الاختصاص الداخلي للدولة إنما أصبحت التدابير تتخذ بشكل جماعي، وفي الدورة (45) للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 1990، طرح "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة، مشروعاً اعتبر فيه أن السيادة لم تعد خاصة "بالدولة القوميّة" التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة، ولكن تتعلق بالإفراد أنفسهم، وأن هذه السيادة تعني الحريات الأساسية لكل فرد، وهي محفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة[3].

- **السيادة والتدخل لأغراض إنسانية**

لقد ظهر هذا المفهوم في إطار ما عرف بمبدأ حماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر[4]، على أساس كونه أحد الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإفراد الذين ينتمون إلى دولة ما، ويعيشون في دولة أخرى، وبالرغم من أن فكرة "التدخل لأغراض إنسانية" لا تزال فكرة غامضة، إلا أنها أصبحت بعد نشؤ الأمم المتحدة عام 1945 تمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر، ومع أنها تبدو بعيدة عن مجال التطبيق الفعلي، إلا أنها أصبحت مؤخراً تدرج على قائمة الإجراءات التي يُلجأ لفرض هذا الاحترام، وفي الفقرة الثالثة من ديباجة قرارها رقم 43/131 لعام 1988 المتعلق "بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية المشابهة"،

---

[4] النويضي، عبد العزيز (د.ت). اشتراطية حقوق الانسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الانسان في العلاقات بين الدول"، **المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية**، العدد 18، ص 37-38.

[1] بو قنطار، الحسان (2005). سمو القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الانسان، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 12/23/، ص1.

[2] ذهبت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ 18/ 12/ 1951 في قضية المصائد إلى " أن حجية تحديد البحر الاقليمي بالنسبة الى الغير، إنما تنبع من القانون الدولي العام".

[3] عنان، كوفي (2000)، **قضية التدخل**، إعلان الأمين العام، الدائرة الإعلامية للأمم المتحدة، نيويورك.

[4] محروس، صادق (1995). المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، 31 (122)، ص17.

أعلنت الجمعية العامة "إن بقاء الضحايا دون مساعدة يمثل تهديدا لحياة الإنسان، ومساساً بالكرامة الإنسانية"، وهذا يحتم حق سرعة التدخل للوصول إلى الضحايا كشرط أساسي في تنظيم عمليات الإسعاف، دون عرقلة من قبل الدولة المعنية أو الدول المجاورة لها، وأكد القرار على "السيادة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية للدول"، ويظل الأمر مقبولاً في حدوث تمرير المساعدات الطبية والغذائية، إلا أنه يصبح مثار جدل عندما تتعلق القضية بتدخل قوة عسكرية مسلحة لمنع خرق حقوق الإنسان[1].

لقد أثيرت قضية "التدخل الإنساني" في كوسوفو عندما تذرع قادة حلف شمال الأطلسي بأن الحرب كانت حرباً أخلاقية، أعضاء الحلف لم يحركوا ساكناً في بقاع أخرى من العالم شهدت اعتبارات مماثلة بل وأكثر بشاعة منها وذلك في رواندا وسيراليون وليبيريا وانغولا والكونغو وما تعرّض له الشعب الفلسطيني حتى أيامنا هذه[2].

إن ما جرى في كوسوفو لم يكن في أساسه إلا تثبيت أوضاع معينة، وفرض ترتيبات تفضي إلى تكريس التفوق الغربي الشامل بقيادة الولايات المتحدة، وباتجاه بلورة دور جديد لحلف شمال الأطلسي يجعل منه مؤسسة عالمية، وتلك الإجراءات خاصة أنها حرب قامت دون موافقة مجلس الأمن، قد أثارت جدلاً دولياً حيث عقدت مؤتمرات ودراسات موسّعة قادها مكتب الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عام 2000، لوضع أسس سليمة للتدخل العسكري بواسطة الأمم المتحدة، وبمبادرة من الحكومة الكندية تم تكوين "اللجنة الدولية حول التدخل والسيادة الوطنية " International commission on intervention and states sovereignty(ICISS) وأعضاؤها هم شخصيات دولية من مختلف دول العالم[3]، وقدمت اللجنة تقريرها الأوّل عام 2001، ورحب بها الأمين العام للأمم المتحدة على أساس أنها وثيقة يمكن الاعتماد عليها وأخذها بعين الاعتبار، فقد ارتكز التقرير على ضرورة تغيير المفهوم ليعود الأمر مرتكزاً على توفير الحماية وليس على حق التدخل، لأن ذلك يضع القرار المتخذ في أطار تلبية حاجات المواطنين وحماية حقوقهم، بدلاً من أن ينصرف الإجراء إلى الدخول في خلافات الدول أو تحقيق مصالحها، وقد خلصت اللجنة إلى القول بأن التدخل "العسكري" يجب أن يكون بالغ الخطورة كالقتل الجماعي بنية الإبادة، أو إهمال الدولة، أو عجزها، أو التطهير العرقي واسع النطاق، أو الترحيل القسري، أو الإرهاب أو الاغتصاب[1]. مما يشير الى حدوث توتر جوهري قائم بين المبادئ الدولية التي تطالب بالاحترام للإنسان المجّد في معايير حقوقه، وبين "الاتفاق الأساسي على التعايش بين الدول

---

[1] الحسيني، محمد تاج الدين، مرجع سابق، ص161

[2] الناصر، عبد الواحد (1999)، حرب كوسوفو الوجه الآخر للعولمة، **كتاب الجيب**، العدد7، منشورات جريدة الزمن، الرباط، ص47-61

[3] بوبوش، محمد، مرجع سابق، ص127

[1] مدني، أمين مكي (2003). التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، عدد (10)، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ص113-114.

المتمثل في تبادل الاعتراف بالقضاء السيادي"، ويتضمن هذا التوتر، في كثير من صوره، شبه صمت داخل الحكومات حول حقوق مواطنيها وواجباتهم[2].

فالعلاقة بين مبدأ السيادة الوطنية وبين حقوق الإنسان العلاقة العدمية، إما أن تكون هي الأقوى ولا سلطة أعلى من سلطتها، أو أن يكون هو الأضعف فتتعرض السيادة للخطر[3] وتطور النظام السيادي من جهة وبروز النظام الدولي لحقوق الإنسان من جهة مقابلة، كانا يعتبران مترابطين فقط عبر تناقضهما المتبادل[4]، فالفريق الأوّل المؤيد للسيادة، يعتبر أن النظام السيادي معرض للخطر إذا ما تغوّل علية نظام حقوق الإنسان، بينما يرى الفريق الثاني أن حقوق الإنسان مهددة بتحدي النظام السيادي، والعولمة كظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية أعادت النظر في سيادة الدول, فلا تنمية بدون سيادة وطنية ولا سيادة وطنية بدون ديمقراطية تضمنها وتكرسها من خلال ما يلي[5]:

1- إن العولمة خلافاً لما تعلن, غير قادرة على تأصيل الديمقراطية في ظل غياب السيادة الوطنية وفي غياب التنمية.

2- إن العولمة غير قادرة على تحقيق التنمية في غياب السيادة الوطنية وغياب التنمية.

3- إن العولمة الصحية والمجدية هي التي تنطلق من مثلث التنمية والسيادة الوطنية والديمقراطية وإلا فإنها لا تعدو أن تكون مرحلة أخرى من مراحل الرأسمالية العالمية.

لقد ساهمت العولمة التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة في تعميق الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير من خلال حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال إلى الدول النامية, والتي كانت تأتي في سياق سياسي إذ كانت الدول النامية محور الصراع بين القطبين, بالإضافة إلى كون العولمة حملت بين طياتها دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة, فقد وجدت الدول النامية نفسها في سباق مع الزمن للتحول إلى النظام الرأسمالي, وهو ما كان يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصاد وذلك وفقا لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

---

[2] Bull, Hedley (1995), **The Anarchical Society: A study of Order in World Politics**, 2d ed, Colombia University Press, London: Macmillan, New York, P. 80.

[3] Christian Reus-Smit (2001), Human Rights and Social Construction of Sovereignty, **Review of International Studies**, NO. 27, P.520

[4] مدني، أمين مكي، مرجع سابق، ص522.

[5] بيتهام, دافيد (2004). الديمقراطية: مبادئ. مؤسسات ومشاكل, **مجلة البرلمان العربي**, العددان 91و 92, جويلية–ديسمبر.

[1] معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (1997). **تقرير حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة**، ترجمة عمران أبو حجلة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 35 – 80.




المطلب الثاني: التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة علي سيادة الدولة:

سارت غالبية المتغيرات التي صاحبت العولمة في اتجاه تقليص نطاق تطبيق مبدأ السيادة الوطنية، إلا أن بعضها كان له تأثيرات ايجابية أدت إلي تدعيم قدرة الدولة وسلطتها في مجال مباشرتها لمظاهر سيادتها، وفيما يلي توضيح لأهم تلك التأثيرات:

1- التأثيرات السلبية

تسببت التطورات الراهنة في النظام الدولي في أزمة طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة علي تلك الأنماط، فإذا كانت أزمة الدولة الماركسية اللينينية هي أزمة انهيار النموذج الشيوعي، فإن أزمة الدولة الديمقراطية الليبرالية تتجسد في أزمة الحزب السياسي الذي هو عماد تعدديتها، كما أن أزمة الدولة البيروقراطية تتمحور حول ضعف الفعالية والعجز عن بناء قطاع عام قادر وكفؤ، في التعامل مع أزمة الدولة، بأنماطها المختلفة وتنوع درجة تطورها السياسي ومستوي نموها الاقتصادي، مصادرها الداخلية والخارجية نعرضها فيما يلي[1]:

المصادر الداخلية :

ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

- أنتجت سياسات التحرير الاقتصادي تراجع في قبضة الدولة علي أصولها، فلم تعد علاقتها بها علاقة المالك بما يملك، بل علاقة المنظم بوحدات تتبع إدارته.
- أفرزت ثورة الجماعات السلالية وصحوة الولاءات الإثنية تعطيلاً لسيادة الدولة علي أجزاء من إقليمها تضيق أو تتسع حسب مقتضى الحال.
- أدي نمو المجتمع المدني إلي تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها ومنحها لفاعلين جدد، وقد بدأت تلك الظاهرة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والبريد، ثم امتدت إلى إدارة السجون وخدمات الأمن الخاصة.
- أدت العولمة إلي تهديد الثقافة والحضارة المحلية الوطنية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار ليشمل الجميع، مما أدى إلى إيجاد حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وموروثاته الثقافية والحضارية، كما أدت إلي الضغط على الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية[2].

المصادر الخارجية:

ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

---

[1] Rosenau, James N. (1994) New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing and Localizing, **Security Dialogue**, Vol. 25, p45.

[2] هلال، على الدين (1999). **أثر العولمة على علم السياسة**، في: د. حسن نافعة، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العولمة والعلوم السياسية، القاهرة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ص 85.

- أسفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولة إلي هياكل الكيانات غير القومية.
- أنهت الثورة الاتصالية احتكار الدولة للمعلومة التي أصبح من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة.
- فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية، وقرنت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها أو منعها بالتنشئة الديمقراطية والتنشئة على ثقافة حقوق الإنسان.
- لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي (أو بين مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع الدولي)، ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة، ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمرا مسلماً به كما كان في الماضي، بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأنا داخليا أمرا مقبولا ويراه البعض ضرورياً وواجباً[1]. ومن هنا أعيد إحياء حق التدخل الإنساني لكن في قالب جديد، وهو ما يعد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموماً من حيث تأثيره على سيادة الدول بسبب الطبيعة غير المنضبطة وغير المقننة التي يتم بها ممارسة هذا الحق، ولأنه يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[2].
- نجحت بعض الشعوب بعد كفاح طويل من أجل الحرية أن تنشئ حكومات ومؤسسات قابلة للمساءلة من الشعب، ولكن العولمة بتحويلها السلطة من الدول إلي الشركات سمحت للبيروقراطيات الدولية بتقويض هذه المساءلة، فهي لا تخضع للمساءلة ولا تتسم بالشفافية، وبالتالي فهناك عجز ديمقراطي ليس فقط في أوروبا، وإنما أيضاً في الولايات المتحدة واليابان وجميع اقتصاديات العالم المتأثرة بالعولمة[3].
- أصبحت الدولة لها مسؤولية دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وإنما تساءل أيضاً عن أفعالها المشروعة التي تصدر عنها إعمالا لمبدأ السيادة وفي نطاقها الإقليمي، التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير، وعلي سبيل المثال، فإن قيام دولة ما بإزالة الغابات من مساحات شاسعة داخل إقليمها يجعل هذه الدولة مسؤولة دولياً في مواجهة الدولة أو الدول التي قد يتسبب هذا التصرف في إحداث خلل ظاهر للتوازن البيئي داخل إقليمها، ويحق للدولة المتضررة في الحالة أن تطالب باقتضاء التعويض المناسب[4].
- ظهور مؤسسات أمنية ذات مجال حركة عالمي، أبرزها حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية، ففي قمة الحلف الخمسينية التي عقدت في واشنطن في نيسان 1999 أقر قادة دول الحلف بضغط

---

[1] فودة، عز الدين (1993).**النظرية العامة للحدود: رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص 3 – 5.

[2] سرحان، عبد العزيز (1980). **مبادئ القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 463 – 470.

[3] فودة، عز الدين، مرجع سابق، ص 9.

[4] الكيلانى، هيثم (1999). العولمة والعسكرة في الشرق الأوسط، **قضايا استراتيجية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، عدد 22، ص 4.

من الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً استراتيجياً معدلاً يتيح لقوات الناتو الحق في العمل في أي مكان في العالم بخلاف ما أقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949 المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو (أطلنطي) وصار للحلف أن يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة حسبما شاء ويهدف الحلف في فرض التزامات بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بمناهضة أسلحة الدمار الشامل تلقائياً علي الدول غير الموقعة عليها مثل الاتفاقية الخاصة بمكافحة الأسلحة الكيماوية، وهناك آليات مقترحة لتنفيذ تلك الالتزامات منها مراقبة التسلح والإنذار المبكر وشفافية التدريبات والميزانيات والخطط العسكرية، ولاشك أن في ذلك انتهاكاً لسيادة الدول التي تفرض عليها تلك الالتزامات[1].

لقد أدت العولمة إلي إيجاد مصادر قانونية منافسة لسلطة الدولة في مجال التقنين، فالمعروف أن قدرة الدولة علي تقنين سلوكيات الأفراد تعد أحد مظاهر السيادة التي تمارسها علي جميع القائمين علي إقليمها، وفكرة التقنين ظلت ترتبط بالدولة في المقام الأول وذلك لما تملكه من مقومات مادية قادرة علي وضع القاعدة القانونية موضع التطبيق، ولكن مع ظاهرة العولمة ظهر أشخاص جديدة قادرون علي إيجاد القواعد التي يرونها، ومن هنا كانت الأصوات التي نادت بإيجاد قانون مستقل لتنظيم حركة التجارة الدولية تقف من ورائه الشركات متعددة الجنسيات، فالعولمة جاءت لتؤكد أن حق تنظيم السلوك وضبط حركة تعاملات الأفراد لم يعد حكرا علي الدولة وحدها، كما ساعد علي نشأة هذا القانون تأكيد دور القضاء الخاص (التحكيم) في الفصل في منازعات التجارة الدولية بعيدا عن القضاء الوطني، لذا انتشرت مؤسسات التحكيم سواء الإقليمية أو الدولية والتي تعطي للمحكم القدرة علي إيجاد القواعد التي تفصل في منازعات التجارة الدولية بعيدا عن القوانين الوطنية[2].

[1] هلال، على الدين، مرجع سابق، ص 90.

[2] فودة، عز الدين، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الثالث

العولمة و أثرها على السيادة الوطنية في الوطن العربي

تمهيد:

يشير مصطلح النظم السياسية العربية إلى مجموع الأنظمة السياسية التي ظهرت في المنطقة العربية وفق حدودها الجغرافية المتعارف عليها، سواء كانت باختلاف طبيعة نشأتها أو في مرحلة الاستعمار وما قبلها، حيث يشير إيليا حريق الى أن "خمس عشرة دولة من الدول العربية حالياً قد ظهرت تاريخياً كحصيلة لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية لا علاقة لها بالاستعمار، ومعظمها سابق لظاهرة الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية، فمعظم تلك الدول كانت ذات أصل محلي وتتمتع بشرعية مسلم بها في المجتمع القائمة فيه، كما كان لكل من تلك الدول حدود جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها، ولا ينفي أنصار هذا الاتجاه على أن هناك عدة دول عربية نشأت كنتيجة للخطط والسياسات الإستعمارية ولم ترتبط نشأتها بأسباب ومعطيات تاريخية محلية، وهذه الدول هي: سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والأردن وفي المغرب العربي مصر والسودان[1]. وسوف يتم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثيرات العولمة السلبية والايجابية للسيادة الوطنية للدولة في الوطن العربي.

المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي والعولمة.

المبحث الأول: تأثيرات العولمة السلبية والايجابية للسيادة الوطنية للدولة في الوطن العربي:

تعتبر الدولة القطرية العربية ظاهرة صنعت في أوروبا من حيث حدودها ومؤسساتها، أي أن القوى الاستعمارية الأوروبية هي التي أوجدت ظاهرة التجزئة وخلقت الكيانات القطرية في الوطن العربي، وذلك وفق مصالحها وأهدافها التي قامت على أساس تجاهل حقائق الجغرافيا والتاريخ، وقد ظهرت دعوات فكرية تدعو إلى الوحدة العربية، وقامت أحزاب وحركات سياسية تبنت تلك الدعوات وأنشأت فروعاً لها في الدول العربية المختلفة (كحزب البعث وركة القوميين العرب)[2] . وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: تعريف النظم السياسية.

المطلب الثاني: العولمة والتكنولوجيا الرقمية والسيادة الوطنية.

المطلب الاول: تعريف النظم السياسية:

يوصف النظام بأنه إطار تنظم فيه جملة عناصر تدخل مع بعضها في عملية تفاعل تكون غايتها إنجاز أهداف محددة، فالنظام هو وسط تفاعلي تستجيب عناصره للحافز الخارجي (المدخلات)، ويوصف النظام

---

[1] مسعد، نيفين عبد المنعم (1991)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص115.

[2] هلال، علي الدين ومسعد، نيفين (2007). **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، كتب عربية. ص ص 35-36.

بالسياسي؛ ذلك لأنه يختص بالظاهرة السياسية، فالنظام السياسي ينصرف إلى الطريقة التي تمارس بها السلطة، وقدرتها على الاستجابة للتحديات أو الضغوط التي تواجهها، وتتفاعل معها ليترتب على عملية التفاعل هذه نتائج محددة يطلق عليها تسمية مخرجات[1].

كما يرى ألموند في الإكراه المادي المشروع محرك التفرقة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الاخرى، كما يرى فيه أي الاكراه المادي المشروع، أو القوة المشروعة، العنصر الذي يضمن تماسك النظام السياسي[2]. وأما دويتش فيعتقد أن النظام السياسي شأنه شأن أي نظام آخر يتميز بدرجة عالية نسبياً من القدرة على الاتصال والتفاعل، ويؤكد أن النظام السياسي يجب أن يكون مزوداً بإمكانيات ملائمة وفعّالة لتجميع المعلومات عن الداخل والخارج، ثم نقل هذه المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات المسؤولة عن تحديد استجابة النظام إزاء الضغوط والتحديات التي يتعرض لها [3].

ويجب التمييز بين مصطلح (نظام) و(المنتظم السياسي)، حيث أعتبر النظام السياسي جزء من المنتظم السياسي، وعلي ضوء ذلك عرف النظام السياسي بأنه: "مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها طرق اختيار الأسلوب الأمثل لإدارة الدولة"، ويمكن التمييز بين نظام ونظام آخر بالنظر لطبيعة الهيئات التي تتولى مسؤولية الجهاز التنفيذي للدولة ففي النظام الرئاسي تمنح المسؤولية التنفيذية لشخص واحد، أما النظام البرلماني تكون المسؤولية مسندة لحكومة مسؤولة أمام البرلمان[4].

فيما تعد العولمة، بوجه عام، حالة حضارية غربية جديدة بالنظر إلى حال ما بعد الحداثة في المجتمعات المتقدمة، ومن جهة أخرى نظاماً عالمياً جديداً لتشكيل أو لإعادة تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والثقافات، كما يهب فريق ثالث إلى اعتبار العولمة مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد للجمع بين المحلي والعالمي والفردي والانساني، وأهم ما يجمع بين هذه القراءات الثلاث للعولمة هو "بروز الكل العالمي في الواقع وفي الوعي" بحيث أنه "لم يعد من الممكن تجاهل هذا الكل العالمي أو التفكير من خارجه"[5].

وإن بروز ظاهرة "العولمة السياسية" وتفاعلاتها قد أفرز ظواهر موازية من قبيل أن ظاهرة "المجال السياسي العالمي"، والتي أخذت تحل محل ظاهرة المجال السياسي المحلي، وظاهرة السياسة في أرجاء العالم كلها أصبحت مرتبطة بالسياسة في أرجاء العالم كلها"، وما يرتبط بالتدفق الحر وغير المقيد للسياسة، وتمدد السياسة خارج الاطار القومي، كل ذلك يمكن اعتباره من الظواهر الأولوية والواضحة للعولمة في المجال السياسي، وتبرز قضية الخطاب الذي يعد المحصلة الطبيعية للتدفق الحر للسياسة، وجعل العالم يعيش حالة من "المزاج الليبرالي" حيث تجد الدول والمجتمعات ذاتها منجذبة إلى النموذج الليبرالي الذي يضع في أول اهتماماته

---

(1) Dougherty & Robert, iped, p112.

(2) Eston, David (1965). **A framework for Political Analysis**, New Jersey: Prentice-Hall Inc, p.57.

(3) دويتش، كارل (1983). **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، ص87.

(4) أبي صعب، فارس (1999)، العرب وحتمية الحداثة، **مجلة قضايا فكرية**، القاهرة ص 58.

(5) عبدالخالق، عبدالله (2002) عولمة السياسة والعولمة السياسية، **المستقبل العربي**، العدد 278، ص25.




قضية حقوق الانسان، وحرياته، والذي يعطي الأولوية للحرية وليس للعدالة، أما عن حيثيات "المزاج الليبرالي" من وجهة نظر فوكاياما فإنها تأتي من المصدرين الأساسيين التاليين[1]:

الأول: أن سقوط الاتحاد السوفيتي هو اعلان نهاية الأيديولوجيات الشمولية كنظام مغلق من الأفكار القطعية على مستوى العالم، فهو رمز لنهاية الدولة الشمولية "التي تجسد كل شيء وترعى كل شيء بدءً من الفكرة وانتهاء بالسلوك الفردي البسيط".

الثاني: أن الديمقراطية الليبرالية هي أفضل نظام سياسي ابتكرته البشرية عبر تاريخها، وأن أشكال الحكم الأخرى تشوبها عيوب ونقائص، ولكن الديمقراطية الليبرالية خالية من تلك التناقضات، أما عن مسيرة "الدمقرطة" على صعيد دول العالم، فإنها تراوحت دائماً بين الصعود والهبوط، ففي أواخر السبعينيات من القرن العشرين حدث نوع من التحول الديمقراطي في إسبانيا والبرتغال والهند، ثم برزت مستويات جيدة من الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والفلبين، وكوريا الجنوبية، وسقط في بعض الدول النامية نماذج على شاكلة "الاشتراكية الافريقية"، أو "الشمولية البيروقراطية" وامتدت مفاعيل التغيير إلى أفريقيا و"الشرق الأوسط"، كما أحدثت التغييرات في الاتحاد السوفيتي أثراً عميقاً في أعوام 1989-1991، وقد امتدت خارجه، لتتراوح تداعياتها من الحديث عن "ثورات ديمقراطية" في العالم إلى تنبؤ البعض "بنهايته"، حيث عبر "فوكاياما" عن ذلك، عند بلوغ ذروتها، بادعائه "نهاية التاريخ" مشيراً إلى آخر ما وصلت إليه الثورة الأيدولوجية للبشر وهي "عالمية الديمقراطية الليبرالية" كآخر أشكال الانسانية[2].

ان الاعتقاد السائد هو أن تكنولوجيا المعلومات وشفافية الرأي العام، ستعمل على توفير أفضل مناخ للممارسات الديمقراطية، ثم رددت العديد من المصادر مفاهيم جديدة غير مسبوقة مثل "ديمقراطية الانترنت"، أو "الميكرو ديمقراطية" والتي من شأنها إسقاط الحلقة الوسيطة للتمثيل النيابي الحالي التي تفصل بين الجماهير وأجهزة اتخاذ القرار، فكل تكنولوجيا، بالإضافة إلى ميزاتها، لها مخاطرها التي يمكن أن تظهر ولو بعد حين، وطرحت بعض المصادر الآمال والمخاطر من منظور الرؤية المعلوماتية، وذلك في مجال "سلطة الدولة وسيادتها"، مما يخص قضية الديمقراطية على وجه الخصوص، أما عن الوجه الايجابي الذي يجسد ديمقراطية الانترنت، فإنه يتمثل في[3]:

1. تقليص حجم الحكومات وأعبائها، والتخلص من سطوة البيروقراطية من خلال الحكومة الالكترونية.
2. اقامة نظم حكم عالمية لزيادة التنسيق والتعاون الدولي واشاعة نظم الحكم الصالح.
3. توفير مناخ أفضل لممارسة الديمقراطية والتصدي لسطوة النظم وسيطرة المنظمات.

---

(1) فرانسيس فوكاياما (1993) **نهاية التاريخ وخاتمة البشر**، ترجمة : خسين أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص293.

(2) جانيس ج. تيري (2006). **السياسة الخارجية الأمريكية دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة**، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص ص 47-48.

(3)عبدالخالق، عبدالله، مرجع سابق، ص27.

أما في مجال المخاطر أو الوجه السلبي، فقد جاءت كالتالي[1]:

1. عجز الحكومات عن خدمة مواطنيها، وظهور المزيد من "المعلوقراطية" لزيادة الاعتماد على نظم المعلومات.
2. انتهاك سيادة الدول واختراق الحدود باستخدام المعلوماتية.
3. استخدام نظم المعلومات كأداة للرقابة الالكترونية على الأفراد والجماعات.

وفي حالة المضي قدماً في اضعاف "سلطة" الدولة تحت وطأة العولمة، فقد يصل الأمر إلى حد عجز الدولة عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه المواطنين، لتصل في نهاية الأمر إلى دولة لا تجد لها دوراً إلا القيام بوظيفة "حارس السوق"، بدلاً من دورها السابق كراعية لمصالح المواطنين، والقضية الأبرز التي أفرزتها إشكالية "العولمة" هو ما يتعلق بما يطلق عليه الديمقراطية العالمية، بمعنى تطوير مجتمع عالمي على أسس ديمقراطية[2].

المطلب الثاني: العولمة والتكنولوجيا الرقمية والسيادة الوطنية

من أهم آثار الثورة التقنية في مجال الاتصالات كسر احتكار الدولة للمعلومة، سواء من حيث صناعتها أو نشرها، حيث وفرت التقنيات الجديدة مساحة كبيرة جداً للأفراد والتنظيمات للمساهمة في صناعة المعلومات وبثها، ولم يعد هؤلاء مجرد متلقين سلبيين لما تروج له وسائل الاعلام الرسمية، مما عزز مستوى الوعي السياسي الذي يعد من شروط التحرك الشعبي للضغط باتجاه الاصلاح[3].

ويمكن ملاحظة أهمية هذا التطور من خلال العدد الهائل من المواقع على شبكة الانترنت التي يؤسسها الأفراد لبث المعلومة والتواصل مع الغير في جميع المجالات، فعلى سبيل المثال، تجد أن نخبة من الدعاة والناشطين والسياسيين، باتجاهاتهم كلها في الكثير من الدول العربية، قد أسسوا مواقع يستخدمونها لنشر أفكار وأراء لم يكن من الممكن نشرها عبر وسائل الاعلام الرسمية وأصبحوا بذلك يساهمون إلى حد ما في تشكيل الوعي الشعبي[4].

كما بادرت تنظيمات المجتمع المدني إلى الاستفادة من التقنيات الجديدة لزيادة حضورها وتحقيق مقاصدها ومنافسة السلطات الرسمية في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وهذا التطور التقني الهائل تم توظيفه من قبل الناشطين، أفراداً وتنظيمات، لكسر احتكار السلطات لثلاثة مجالات في غاية الأهمية للحراك السياسي، وهي: التوعية، والتواصل، والتعبئة. لقد أتاح فضاء "شبكة الانترنت" مجالاً غير مسبوق للتحرك المستقل، الذي لا يتوفر من خلال الأطر الرسمية، وعلى الرغم من محاولات التقييد والحجب، يبقى هذا الفضاء مفتوحاً بشكل

---

(1) هلال، علي الدين و مسعد، نيفين، مرجع سابق، ص38.

(2) Barry Holden (2000) **Global Democracy: Key Debaten**, London, New York: Routledge, p52.

(3) عبدالخالق، عبدالله، مرجع سابق، ص29.

(4) هلال، علي الدين ومسعد، نيفين، مرجع سابق، ص40.




كبير للأفراد والتنظيمات للمساهمة في الحياة الثقافية والسياسية لمجتمعاتهم، وكذلك لممارسة الضغط بطرق حديثة، حين يحرم المواطن من الوسائل التقليدية للتحرك، مثل التظاهر والتجمع للمطالبة بالإصلاح[1].

إن إدراك أهمية هذا الفضاء للحصول على المعلومة ونشرها، وكذلك التعبير عن الرأي، ليس قاصراً على الدول النامية التي يعيش غالبيتها تحت حكومات تسلطية، تفرض قيوداً صارمة على وصول المعلومات والتعبير عن الرأي، بل هو مهم أيضاً حتى في الدول الديمقراطية، وهذا ما يفسر ظاهرة ما يعرف بالمدونات الشخصية (Blogs)، المتمثلة في تأسيس صفحات شخصية على شبكة الانترنت، يدوّن عليها أصحابها أفكارهم وآرائهم وتعليقاتهم على الأحداث الراهنة، وقد انتشرت هذه المدونات بشكل سريع وهائل، وأصبحت بدائل لتداول الأخبار حول الأحداث والتعليق عليها، ودخلت في منافسة قوية لوسائل الاعلام التقليدية (الصحف والاذاعة والتلفاز)، التي تدفعها مصالحها أحياناً إلى تقديم صور وأطروحات لا تبتعد عما تريده المؤسسات الرسمية[2]. ففي حين لا يوجد انتشاراً واسعاً لتقنية المدونات في الوطن العربي[3]، فإن منتديات النقاش، خاصة السياسية والثقافية، تمثل خياراً مهماً للناشطين للتعبير من خلالها عن المواقف وتشكيل الرأي العام وتوجيهه، فعلى سبيل المثال، نجح "موقع الساحة" في أن يصبح مصدراً مهماً للمعلومة، وأداة مهمة تساهم في تشكيل المجتمع السعودي[4].

وأهمية شبكة الانترنت ليست قاصرة على مجرد الوصول إلى المعلومات أو التعبير عن الرأي، بل أصبحت مجالاً للتواصل بين الناشطين بطرق غير تقليدية، وبعيداً عن القيود المفروضة على الوسائل التقليدية للاتصال التي أصبحت عائقاً أمام تشكل مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من وجود جميع مقوماته، وقد يمثل اللجوء إلى فضاء الانترنت لتكوين مؤسسات مجتمع مدني افتراضي مرحلة انتقالية قد تسهم بدورها في الوصول إلى الوضع الطبيعي، حيث يستطيع الأفراد تأسيس جمعيات ونقابات حقيقية دون خشية من العقاب، وبالإضافة إلى انتاج ونشر المعلومة، وتيسير التواصل، فإن شبكة الانترنت وفرت قناة مهمة يستخدمها الناشطون للتعبئة نظراً لما للتعبئة من أهمية في الحراك السياسي وخصوصاً عن المطالبة بالإصلاح، والتي تصل أحياناً إلى حد التحريض، وإن العولمة بما هي دعوة إلى تذويب الحدود الإقليمية، وجسر لسيطرة قوى الأسواق المالية وإلزام الحكومات باتباع سياسات معينة، تتدخل بشكل صريح في شؤون الدولة، وتزيل العامل الوطني من مكانته الاستراتيجية المركزية، وتبخر المفهوم التقليدي للحدود الوطنية، مما يفضي إلى الانحسار في مفهوم السيادة القومية، وبالتالي الإعلان عن نهاية الدولة، وترتبط مضامين هذه الأطروحة بالموقف الذي عبر عنه الجابري في معرض تناوله الإشكالية العولمة في الوطن العربي، وقد تصور الجابري العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب كون نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة بما

(1) جانيس ج. تيري، مرجع سابق، ص49.

(2) نبيح، أمينة (2009). التعبير الحر والصحافة البديلة، نقلا عن الرابط: **www.kenanaonline.com**

(3) عبدالهادي، محمد محمد (2011). القراءة الرقمية ومستقبل الكتاب، مكتب التربية العربي لدول الخليج، نقلا عن الرابط: **www.abegs.org/Aportal/Blogs/ShowDetails?**

(4) جريدة الصباح الالكترونية (2009)، على الرابط: **www.vb.6lal.com/archive**

هو دعوة لتذويب الحدود ورفع الحواجز وإحلال الخصخصة، يحجم سلطة الدولة ويسلب صلاحياتها وأدوارها الحيوية، مما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري عن هذا الموقف بوضوح في قوله "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية[1] وقد برزت ثلاثة طروحات حول موضوع العولمة وتأثيرها على الدولة وهي:

- **الأطروحات المتفائلة:**

يرى أنصار الأطروحة المتفائلة أن الأمر في إطار العلاقة بين العولمة والدولة القومية لا يعني نهاية الدولة، بدليل أن انحسار دور الدولة وتآكل السيادة وذوبان الحدود لا يكون إلا في حالة الاستعمار، ومقولة نهاية الدولة هي مقولة متداعية ولا تجد لها سنداً أو تأسيساً، إنها مقولة حسب المتفائلين تختلط فيها الإيديولوجيا بفلسفة الافتتان بأخلاقيات الهدم والنهاية والتشاؤم، ولا ترق إلى مستوى الطرح العلمي الأكاديمي، فالدولة زمن العولمة كيان قائم بذاته، تمارس سياستها الداخلية والخارجية على نحو يضمن لها السيادة والشرعية القانونية، كما أن الدولة لا تدخر جهدا في القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتدخل في معظم الحالات كمقنن ومشرع. ويسوق أنصار الأطروحة المتفائلة جملة من الدلائل التي تؤكد صحة المقولة التي تنطلق من التركيز على قوة الدولة واضطلاعها بوظائفها على نحو أشمل وأتم، وهي كما يلي[2]:

1. إن نفقات الدولة ما زالت مرتفعة في معظم دول العالم، مما يسمح للدولة بالقيام بدور كبير في الاقتصاديات القومية انطلاقاً من سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وتوجيه هذا الجزء لتحقيق أهدافها.
2. إن أغلب الشركات الدولية توجد أصولها في وطنها الأم، وجزء كبير من مبيعاتها يستهلك في الوطن الأم، لذلك فهي متجذرة في الوطن الأصلي وتحتاج إلى الدولة في مجالات عديدة.
3. إن "عولمة" رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً، فلو كانت هناك عولمة حقيقية لرأس المال لما اعتمدت الغالبية العظمى من استثمارات أية دولة على ادخاراتها الوطنية، ولتمكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أن تمول إلى درجة كبيرة الاستثمارات القومية.
4. إن أغلب دول العالم الثالث لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسية قابلة للتحويل بهدف تمويل نزوح الرأسمال، لذلك فإن أغلب دول العالم لا تخضع لدور الأسواق المالية الدولية، وبالتالي فإن ما يسمى بالعولمة المالية لا يشمل كل دول العالم، وهذا ما يجعل الحديث عن السيادة في هذه الدول أمرا ممكنا.
5. إن الشركات المتعددة الجنسيات بقدر ما تتعاظم وتزداد قوتها، بقدر ما تحتاج (وتطالب) بضرورة "تواجد الدولة إلى جانبها" لا فيما يخص تمويلها للبنيات التحتية الوطنية المكلفة، ولا في تشجيع استثماراتها في البحث والتنمية والتطوير التكنولوجي، ولا في تمكينها من العقود الوطنية ذات المردود العالي، ولكن أيضا وبموازاة مع

(1) الجابري، محمد عابد (1998). العولمة والهوية الثقافية، **المستقبل العربي**، العدد 228، فبراير، ص19.
(2) الأطرش، محمد (1998). العرب والعولمة: ما العمل؟ **المستقبل العربي**، العدد 229، مارس، ص107.

ذلك في مساعدتها، قانونياً وتجارياً ودبلوماسياً وسياسياً، لخوض "صراع البقاء" على مستوى الأسواق العالمية[1].

وتسعى بعض المنظمات الدولية إلى تبني الأطروحة المتفائلة في سياق تحديدها لمفهوم العولمة، وقد ظهر هذا التحديد في الترويج لمقولة العولمة وتوسيع مساحة استيعابها وتمثلها بين سائر الدول [2].

- **الأطروحات المعتدلة:**

أن علاقة العولمة بالدولة القومية لا تسير في اتجاه تراجع قوة الدولة وتآكل سيادتها بقدر ما يتعلق الأمر بالتراجع في وظيفتها، وأن عصر الدولة القومية قد انتهى وحل محله عصر اللادولة ونهاية الحدود الوطنية، فالدولة كشكل أرقى من أشكال تطور المجتمع البشري مازالت كيانا ينعم بالسيادة والقوة والاستقلالية، وإن ما حدث من تغيرات ومستجدات في مفهوم الدولة القومية زمن العولمة لا يعدو كونه تراجعاً في وظيفة الدولة وتقليصاً لبعض أدوارها الاقتصادية، كالتدخل المباشر في عملية الإنتاج، وحماية منتجها من المنافسة الخارجية، ومع ذلك فإن الحديث عن الدولة القومية كدولة قوية وفاعلة ومستقلة عن كل توجه خارجي يبقى أمراً ممكناً ووارداً[3].

وبناءا على هذه الأطروحة فإن علاقة العولمة بالدولة لا تمس مكونات الدولة وشروط سيادتها، بل هي علاقة تروم بالدرجة الأولى إعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه استراتيجيتها وسياستها الاقتصادية على نحو يسمح لهذه الأخيرة بامتطاء قاطرة العولمة.

- **الأطروحات التوفيقية:**

أن نقطة البداية عند روبرتستون هي ظهور الدولة القومية الموحدة، على أساس أن هذه النشأة تمثل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، وإن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين –حسب روبرتستون- هو فعل من أفعال العولمة، والدولة القومية التي دخلت في صراع محتد مع العولمة هي في الأصل مكون من مكونات العولمة وعامل مهم من عوامل تسريع ظهورها، وشكلت الدولة عبر مراحل تطورها مرتعا لظاهرة العولمة، وسار هذا التطور في اتجاه التأسيس لمشروع العولمة واحتضانه إلى أن أصبحت الدولة أكثر تهيؤا لاستلهام أطروحة العولمة والتماهي مع أبعادها واتجاهاتها، وينطلق أنصار الأطروحة التوفيقية من هذه الفكرة لبناء تصور نتيجته الأساسية هي حدوث تحالف بين الدولة والشركات متعددة الجنسيات التي هي القلب النابض للعولمة، وتحالف الشركات مع الدولة من شأنه أن يضمن للشركات سندا قانونيا وتجاريا وسياسيا ويمكنها من الحصول على الشرعية الاجتماعية-التاريخية الجديدة التي هي في حاجة إليها، يضمن للدولة مكانة استراتيجية كفاعل

---

(1) الجابري، محمد عابد، مرجع سابق، ص21.

(2) اليحياوي، يحيى (1999). **العولمة: أية عولمة؟** إفريقيا الشرق، ص49.

(3)عبدالهادي، محمد محمد، مرجع سابق.

مباشر في السباق التكنولوجي والصناعي والاقتصادي العالمي، كما يهيؤها للدفاع عن مشروعيتها، وشرعنة سياستها التجارية الخارجية[1].

ومهما بلغت درجة تطور العولمة وتراكمت جهودها في تحجيم أدوار الدولة والتقليل من فاعليتها واحتواء مكاسبها، فإن الدولة لا تقترح نفسها كطرف سلبي في هذا الصراع، بل هي مقابل ذلك قد تجندت لترسيخ مكتسباتها التاريخية، وإحكام السيطرة على مصالحها الحيوية، والحفاظ على سيادتها واستمرارها بما يؤهلها لخوض صراع أقل ما يمكن أنه متكافئ، ويمكن وصف معظم الانظمة السياسية العربية بكونها محافظة الى حد كبير، ذلك أنها على الرغم من النصوص التي لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي استجابة للرأي العام أو بطريقة دورية على نحو سلمي إذا لم يحدث أن تغير نظام عربي عن طريق عملية سياسية طبيعية، فإما أن تكون بالوفاة الطبيعية أو الاغتيال، أو الانقلابات السياسية او الاحتجاجات الجماعية كما حدث في (مصر وتونس وليبيا واليمن). والسلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، والحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، وذلك حتى وإن لم يكن له نصيب متن التأثير الجماهيري أو الفاعلية على الساحة السياسية، ولا توجد حياة حزبية ذات تأثير في أنظمة الحكم العربية، وهذا بغض النظر عن النصوص الدستورية[2].

في حين تتصف كثير من الدول العربية بمركزية عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بيد الحاكم والنخبة السياسية، إذ أن القيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية وليس أمام الشعب سوى قبول القرارات السياسية الملهمة[3]. ومن السلبيات أيضاً أن هناك توجهاً في الأنظمة السياسية العربية بعدم احترام حقوق الإنسان، وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عدداً من الرؤساء يرى أن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية[4].

ويذهب بعض المفكرين في هذا الطرح إلى إعطاء أدلة على انتهاك حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية العربية ومنها أن أربعة بلدان عربية لا تأخذ بمواثيق دستورية مكتوبة، وهي السعودية، وعمان، وجيبوتي، وليبيا سابقاً، وأن ثلاثة أقطار أخرى ممن لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كلياً أو جزئياً وهي السودان والكويت والبحرين، وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات طويلة، ولم تسجل حالة واحدة تم فيها إلغاء قوانين الطوارئ أو الأحكام العرفية أو جرى فيها إعادة تفعيل الضمانات الدستورية، وهذا جعل عددا لا بأس به من الدول العربية لا توقع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهي دول مجلس التعاون الخليجي السته، وجيبوتي وموريتانيا إلا سنه 1990[5]. فرغم أن كثير من الدساتير العربية تنص على حرية الرأي،

---

(1)الجابري، محمد عابد، مرجع سابق، ص23.

(2) المجذوب، محمد (1993). **الديمقراطية في الدساتير الراهنة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص81.

(3) التير، مصطفى عمر (1989). ظاهري التحديث في المجتمع العربي، محاولة لتطوير نموذج قطري، المستقبل **العربي**، السنة (1)، العدد 128، أكتوبر، ص ص 53-54.

(4) الغذامي، عبدالله (2009). **القبيلة والقبائلية**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ص181.

(5) عوض، محسن (1999). **مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي**، حقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 9.

والحق في تكوين الأحزاب إلا أن الدول العربية تقع تحت وطأة القهر ولا يطمئن إلى وجود نفسه فضلاً عن حقوقه وحرياته، وهذا رغم أن الدساتير العربية أقرت المساواة أمام القانون، وأقَّرت مبدأ التعددية السياسية[1].

ولتحليل الأمر الواقع العربي يتضح ذلك من خلال مايلي[2]:

1- تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها، فمعظم الدساتير العربية يحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن استدراكات على النصوص وشروطاً سياسية تطيح بالضمانات.

2- من أولويات المشاركة السياسية والديمقراطية تمكين الأفراد من الاختيار بين أحزاب سياسية متنافسة والإدلاء بأصواتهم في انتخابات حرة وبطريق الاقتراع السري، فأمر تداول السلطة السياسية وإعطاء الحق محتكر بين فئة حاكمة أولاً، تلك التي أُرت بنفسها المشاركة السياسية وإعطاء الحق للمؤسسات السياسية في التنافس أو إقرارها أن السيادة ملك للشعب، وثانياً عدم إعطاء فرصة جديدة للاتجاهات المعارضة لأن آليات السلطة العربية لم تعط الحق للتعددية بعد كي تصل إلى السلطة.

وقد صنفت الازمات التي تواجه الانظمة السياسية العربية كما يلي[3]:

1- **أزمة الهوية:** وهي ترتبط بتعريف المواطن لهويته، وهي تعني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل في إطار واحد.

2- **أزمة بناء الأمة:** وهي ترتبط بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.

3- **أزمة الشرعية:** وهي تتعلق بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم ومن ثم عدم خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، فهي نوع من "الفراغ التبريري" في ممارسة القيادة السياسية القائمة على المحكومين، ومن أمثلتها ومظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم، عوضاً عن الشرعية القانونية أو الدستورية.

4- **أزمة المشاركة:** وهي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة شرعية وتتعلق بعدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.

5- **أزمة التكامل:** وهي تتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتصارات المنطقية والجهوية والطائفية والقومية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.

6- **أزمة التوزيع:** وتتعلق بعدم وجود مساواة أو عدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة، حيث تظهر القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تنال الأغلبية الجزء الأصغر في هذا الشأن.

(1) الجمل، يحي (1987). **أنظمة الحكم في الوطن العربي" ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 360.

(2) العيسوي، إبراهيم (1989)، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشاريع المستقبل العربي البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص251.

(3)العيسوي، إبراهيم، المرجع نفسه، ص251.




ومن خلال التركيز على سلبيات النظم السياسية ووجود عوامل مشتركة للأنظمة العربية أثرت وما زالت تؤثر ومن أهمها الخبرة الاستعمارية وتعني تأثر هذه الدول بعوامل الاستعمار الذي خضعت إليه مهما كان شكله، والتبعية التي ظهرت بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية، ومحدودية الموارد، وهنا ليس المقصود انعدام الموارد وإنما محدودية القدرة على توظيفها، والمعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها(1).

ومن خلال عرض وتحليل النظم السياسية العربية هناك ثلاثة نماذج للنظم العربية في صورتها الراهنة(2):

- **الأول نموذج الاستبداد السياسي:** الواضح أياً كانت مصادر شرعيته سواء كانت التقاليد أو الشخصية أو الانقلاب الثوري.
- **الثاني نموذج التعددية السياسية المقيدة:** وفيه تظهر التعددية ولكنها مقيدة القوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.
- **الثالث نموذج الحكم:** الذي ينهض على أساس الشورى الإسلامية حتى ولو كانت هذه الشورى في الإطار النظري فقط.

فالأنظمة السياسية العربية تتصف بخصائص عامة تتمثل بضعف المشاركة السياسية وازمة شرعية ومشروعية وغياب الممارسة الديمقراطية الحقيقة والسيطرة على وسائل الاعلام والحد من الحريات الصحفية والاعلامية (3).

ومن الخصائص الإيجابية للنظم السياسية العربية أيضاً التنوع في مصادر الفكر السياسي الذي يفترض أن يكون مصدر ثراء ومرجعية فكرية لهذه الأنظمة فهناك الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديداً واضحاً لطبيعة السلطة السياسية فقد بين أسس ممارستها تاركاً تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي وفقاً لظروف الزمان والمكان، وهناك الفكر السياسي الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرين الفلاسفة في المجتمعات الغربية، وبخاصة تلك التي ترتبط بالتيار الفكري الذي برز مع عصر النهضة وركز على الفرد وقدرته العقلية التي واجه بها الطبيعة وسخرها لخدمة أهدافه(4).

إن المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة لم تعد مغلقة على البرنامج الديمقراطي، أي على المشاركة وحقوق الإنسان وإن المسيرة التعددية ليست أيضاً غائبة ولا مهددة، والحقبة المقبلة من التحول السياسي العربي ستبقى من دون شك حقبة التحول نحو التعددية لأن التحول هو الوحيد الذي يمكن أن يقدم للدول العربية الشرعية التي تمكنها من التعامل مع متغيرات اليوم من مركز قوة تكون فيه مؤثرة في اتخاذ القرار لا متأثرة به دائماً.

---

(1)هلال، على الدين، مرجع سابق، ص22.

(2) السيد، ياسين (1998). **في مفهوم العولمة" في العرب والعولمة**، الفصل الأول، (تحرير أسامه أمين الخولي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص10.

(3) غليون، برهان، مرجع سابق، ص 60.

(4) الداية، أحمد (1971). **الفلسفة السياسية عند العرب**، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. ص ص71-85.



المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي والعولمة:

عصفت ثورات الربيع العربي[*] وما زالت في العديد من الدول العربية منذ مطلع 2011، وقد أثر استمرارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النظام العربي وأسقطت ثلاثة أنظمة في تونس ومصر وليبيا، وأما اليمن فقد اختلف وضعه وتمت تنحية الرئيس علي عبدالله صالح عن الحكم اثر المبادرة الخليجية التي قدمت لتسوية النزاع وتم إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها عبدربه منصور والذي نصب رئيساً للجمهورية، في حين تشهد سوريا مخاضاً عسيراً، حيث يشتد الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم، وبين النظام نفسه المرتكز على قوته العسكرية الصلبة، وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري المؤيدة والملتفة حوله[1]. وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: أسباب ودوافع ثورات الربيع العربي.

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الاحتجاجات العربية 2011.

المطلب الاول: أسباب ودوافع ثورات الربيع العربي:

إن حركة الانتفاضات العربية اندلعت لأسباب داخلية، وان تدخلت فيها عوامل خارجية حرفت مسارها أو اختطفتها في أكثر من حالة عربية، وخصوصاً في ليبيا وفي سوريا، ومع ذلك إن المراقب للأحداث يلاحظ وجود مشتركات كثيرة ظهرت في مطالب وشعارات الجماهير المنتفضة مثل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة ورفض أنظمة الفساد والاستبداد، إلا أن هذه المشتركات لا تنفي أوجه الاختلاف الجيوسياسي بين دولة وأخرى، فسوريا ليست كاليمن، وسياستها تختلف عن سياسة سوريا إزاء إسرائيل أو إيران أو الدول الغربية، ويختلف موقف دول "الاعتدال العربي" والغرب إزاء الحراك الشعبي البحريني اختلافاً كلياً عن موقفها إزاء الثوار الليبيين، وقد تنافس المحللون السياسيون والمختصون بدراسة السياسة الدولية في البحث عن الأسباب العميقة للانتفاضات الشعبية المتتالية، وفي تفسير مواقف دول الإقليم والدول الأخرى في العالم ومدى تأثيرها في النظام الإقليمي وفي العلاقات بين الدول الكبرى[2].

تتميز الثورات العربية بطابعها الجماهيري، بمعنى أنها نشأت وقادتها تيارات جاءت من القواعد الجماهيرية، وهذا ما يميزها عن التحولات الثورية العربية في الخمسينات والستينات، والتي قام بها وقادها

---

[*] **ثورات الربيع العربي (الثورات العربية، الثورات الشعبية، الربيع العربي)** هي مصطلحات تحمل نفس المعنى وأطلقت على حركات الاحتجاجات التي انطلقت شرارتها مع بدايات عام 2011 من تونس ثم امتدت إلى مصر واليمن وليبيا والبحرين والأردن ثم سوريا ووقعت في معظم الدول العربية، تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية "الشعب يريد إسقاط النظام" كما أن مصطلح "الربيع" تم نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها مما يحدث حالياً في عموم الوطن العربي لكن مصطلح "الربيع العربي" انتشر في وسائل الإعلام وأصبح متداولاً بشكل واسع في وسائل الإعلام عربياً وعالمياً.

[1] بشير، عبدالفتاح (2013). هل بدأت الثورات العربية تأكل أبناءها، **مجلة شؤون عربية**، العدد 154، ص41.

[2]جبريل امجد أحمد، (2012)، الثورات العربية والعلاقات العربية البينية الخلاف المصري – السعودي نموذجاً، **مجلة شؤون عربية**، العدد 150، ص184.

الجيش، ورغم أن الجيش اضطلع بدور مهم في مسار الثورات الحالية، فان تلك الثورات تظل في التحليل الأخير ثورات مدنية قامت بها الجماهير، ولم يبادر بها الجيش، كما أن تلك الثورات قامت بها الطبقة الوسطى، خاصة شريحة الشباب من سن 20 إلى 35 عاماً تقريباً، من الذين تلقوا تعليماً جامعياً وأتقنوا آليات تكنولوجيات المعلومات والتواصل الاجتماعي عبر شبكات المعلومات الدولية، بل وظّفوا تلك الشبكات لتحقيق التواصل بينهم، بالإضافة إلى الفئات الشبابية كانت هناك قوى أخرى مشاركة في تلك الثورات هي الأحزاب والقوى السياسية المعارضة والقوى العمالية والمهنية، والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية وهي كما يلي[1]:

أولاً: المتغيرات الداخلية:

تنقسم إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية وكما يلي:

1. **العوامل السياسية**: يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، ويمكن تلخيص هذه العوامل التي حركت الاحتجاجات بالنقاط التالية[2]:

- وجود فروقات كبيرة في الخطاب السياسي والواقع وهي أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات حيث توجد أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة الحاكمة مما جعل الشباب ينتفض لسوء الأوضاع العامة في الدولة.
- انهيار شرعية الأنظمة القائمة نتيجة عجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ورفضها السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية.
- ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم حيث تتمكن الأحزاب السياسية في الدول العربية من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية.
- تغيب النزاهة في الانتخابات، فقد عرفت العمليات الانتخابية العديد من حالات التزوير وعدم الشفافية.

2. **العوامل الاجتماعية**: يعد العامل الاجتماعي من أكثر العوامل في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس ومصر وليبيا واليمن، فأغلب الحركات الاحتجاجية في الدول العربية كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية وهذه العوامل تظهر في العناصر التالية[3]:

- **البطالة**: يعتبر العمل فاعلاً اجتماعياً أساسياً ويمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس ومصر بمطالب الفئات المهمشة، وخصوصاً الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، لا سيما أن نسبة البطالة لدى هذه

---

[1] علي، ظاهر حسين (2012). الربيع العربي الأسباب والتداعيات الإقليمية والدولية. **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 142، ص59.

[2] لحمش، منير (2011). الثورات العربية إلى أين، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 138، ص27.

[3] اللباد، مصطفى (2012). الربيع العربي تركيا وإيران، ملامح النظام الإقليمي الجديد، **مجلة شؤون عربية**، العدد 149، ص87.

الفئة وصلت إلى حوالي (25%) حسب الإحصاءات الرسمية، وقد قامت الحكومات العربية بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة.

- **الغبن الاجتماعي**: يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون فئة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش حالة من البذخ والترف وعلى حسابهم.
- **غياب العدالة الاجتماعية**: تعد السياسة التنموية غير العادلة في الدول العربية من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في إيجاد الفروق الاجتماعية الضخمة بين فئات المجتمع الواحد.
- **الفساد الإداري والمالي**: يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحول إلى داء سرطاني ينخر في جسم الإدارة والمجتمع ككل.

3. **العوامل الاقتصادية**: لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وخاصة ما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين وتوسعت الفجوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل مجتمعات ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية، تواجه الاقتصادات العربية صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي (باعة متجولون)، أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا[1].
4. **العوامل الإدارية**: أدى التعثر في أداء الأجهزة الحكومية إلى الترهل الإداري والى الفساد، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الأداء والتطوير، حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية بدون وجود رقابة فعلية وحوكمة إدارية[2].

ثانياً: العوامل الخارجية:

تتمثل هذه العوامل في الآتي[3]:

- **التدخل الأمريكي في الشؤون العربية**: بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 تعرضت المنطقة العربية لضغوط خارجية حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب وغياب الحريات في العالم العربي حتى في الدول المعتدلة والتي كانت تدور في الفلك الأمريكي، وطالبت الولايات المتحدة بعض الدول العربية بالقيام

---

(1) بشير، عبدالفتاح (2012). الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 145، ص33.

(2) أبو صعب، فارس (2011). التحولات العربية في عالم متغير مثلث القوة في الشرق الأوسط، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 389، ص96.

(3) نهرا، فؤاد (2011). أمريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 139، ص62.

بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تدخلت في المناهج المدرسية وخصوصاً الدينية منها وحسب نظرتها أن هذه المناهج هي التي تؤسس لجيل من الشباب يؤمن بالإرهاب، ولا شك أن تدخلات الولايات المتحدة قد تجلى في التدخل في الصومال والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، ومساندة الولايات المتحدة لإسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني ومطالبة بعض دول الخليج بتعديل مناهجها الدراسية عام 2001، كل هذه التدخلات ولّدت إحباطاً لدى الشعوب العربية زادت من معاناتها.

- **تصاعد نفوذ دول إقليمية:** شهدت المنطقة العربية وفي ظل عجز النظام العربي تصاعداً في نفوذ القوى الإقليمية الصاعدة مثل إيران وتركيا، حيث بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في الشؤون العربية، وبالنسبة لإيران فقد تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة وقامت بدعم نظم وحركات، مثل النظام السوري وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن، مما دفع البعض بأن يعتقد أن فصلاً جديداً بدأ يظهر وصراع خفي بين معسكرين معسكر تقوده إيران وسوريا وحزب الله وما يسمى بدول الممانعة، ومعسكر بريادة دول الاعتدال العربية والذي يتمثل في مصر والسعودية والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية[1].
- **الثورة في مجال الإعلام والاتصالات:** تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، فمن الآثار الايجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم ومكّن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، وبرز بقوة دور "إعلام المواطن" متحدياً التعتيم الإعلامي الرسمي، فالشبكة العنكبوتية أدت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور.
- **دور منظمات المجتمع المدني العالمية:** تجلى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، وإصدار تقارير ونشرات هذه الأنظمة، وهذا شكل جانباً هاماً من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط، وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية وأبرز هذه المنظمات منظمة "مراسلون بلا حدود" والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، ومنظمة "العفو الدولية"، ومنظمة "هيومان رايتس وتش".

يرى الباحث أن ثورات الربيع العربي اندلعت لأسباب داخلية ولعوامل خارجية وأن فئة الشباب هم الذين قاموا بها والذين يشكلون أكثر من ثلث سكان المنطقة العربية وتعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب العربي حيث ترتفع نسب البطالة والتي تصل إلى أكثر من (25%) مقارنة مع المتوسط العالمي (14.4%)، وأدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد واستئثار فئة قليلة بعوائد التنمية إلى حالة من السخط السياسي والاجتماعي واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزاد الإحباط والمعاناة من قبل كافة شرائح المجتمع كل هذه الأسباب هي

[1] سامح، راشد (2012). رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 15، ص89.

التي دفعت إلى الاحتجاجات والى ثورات الربيع العربي والتي كان هدفها هو تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على الاحتجاجات العربية 2011

تعد الدول العربية من بين أكثر الدول المتأثرة بالعولمة، خاصة أن الدول العربية أصبحت في موقع المتلقي والمستهلك، وليس في موقع صانع القرار أو حتى المؤثر فيه، كذلك لاتملك الدول العربية القوة السياسية أو الاقتصادية التي تستطيع بها أن تواجه العولمة أو حتى أن تحسن التعامل معها بالطريقة التي تتناسب مع ثقافة الدول العربية، والدول الضعيفة ومن بينها الدول العربية هي من تتعرض لسلبيات العولمة، وهي المستهدفة من أدوات العولمة سواء الاقتصادية أو السياسية أو حتى الثقافية، فالدول القوية قادرة فعلياً على تحويل العولمة لصالحا، خاصة أن هذه الدول أصلاً تملك اقتصادات قوية وكذلك قوة سياسية وعسكرية وبالتالي قادرة على التلاؤم مع العولمة، ويمكن النظر إلى ثورات الربيع العربي على أنها كانت الأمل المنشود مثلها مثل أي ثورة، حيث كان ينظر على هذه الثورات على أنها كانت تمثل الامل في التغيير في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، أما ما حصل في الربيع العربي وثوراته يختلف تماماً، حيث كانت الشعب العربي تعتقد أن الثورات ستغير من مظاهر الحياة، وأنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة والحرية، والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالمجمل يمكن رصد آثار الربيع العربي ومحورتها في النقاط الآتية[1]:

أولاً: نجح الربيع العربي بالإطاحة ببعض الأنظمة، أو الدفع باتجاه القيام بإصلاحات في البعض الآخر، وبشكل عام يمكن القول أنه كان للربيع العربي آثار في انطلاقة مسيرة التغيير السياسي، خاصة في الدول التي شهدت ثورات ضد أنظمة الحكم، أو على الأقل محاولة هذا التغيير، بعد صمت طويل، وقد بدأت هذه الانطلاقة تنتقل حتى إلى الدول الأخرى التي لم تشهد ثورات. بالتالي يكون الربيع العربي قد ذكر الحاكم والمحكوم بأن شرعية الحكم أو الإدارة ليست صكاً مفتوحاً، ولا براءة دائمة يتسلمها الحاكم في بداية حكمه، وتبقى معه وحوله إلى الأبد، فهي مرهونة بحسن الأداء، لأن غاية الحكم مصالح الناس، والالتزام بالقوانين، وإقامة العدل، وتحقيق المساواة، وهذا ما فشلت الأنظمة العربية في تحقيقه[2]، على الرغم من سبق الإسلام للغرب في رؤى التسامح والعدل والمساواة وفتح باب الحوار.

ثانياً: بعض الثورات بدأت تنتج ثمارها من خلال تحقيق الديمقراطية[3]، إلا أن ذلك ربما استغرق طويلاً من الوقت، ويمكن تقريب هذا النموذج للحالة التونسية التي شهدت انتخابات وصفت بالحرة والنزيهة، مكنت

---

(1) خطيب، إبراهيم (2012)، **الإسلاميون عقب الثورات. التحديات والمخاوف**، غزة: مركز الدراسات المعاصرة، ص9.

(2) بدران، إبراهيم (2012). الربيع العربي وبناء الدولة الحديثة، منشور في موقع جامعة فيلادلفيا: **www.philadelphia.edu.jo**.

3() نافعة، حسن (2011). **اللغة العربية والأمن القومي العربي والقرار السياسي**، جامعة القاهرة، منشور في موقع مجمع اللغة العربية الأردني، ص37.

الشعب من ممارسة حقه بشكل صحيح، ومنها أيضاً الحالة المصرية قبل الانقلاب على الثورة والإطاحة بالرئيس الشرعي المنتخب "محمد مرسي".

ثالثاً: بعض الثورات لم تؤدي إلا إلى ديمقراطيات ناقصة، وربما حتى التفاف على الديمقراطيات وعلى مخرجات الثورات، حيث عمل الغرب على إيجاد نظم بديلة للنظم المنهارة بسبب الثورات، تعمل على الالتزام بالمحافظة على مصالح الغرب الإستراتيجية في المنطقة العربية، وعدم أحداث تغيير جوهري في سياساتها الخارجية معهم [1].

رابعاً: بعض الثورات أدخلت الدول العربية في ثورة عارمة، تقوم على مصالح فئوية أو طائفية أو قبلية، خاصة مع عدم وجود قوى قادرة على المحافظة على تماسك النسيج الاجتماعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفتيت عدد كبير من الدول العربية إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس مذهبية وطائفية، أصبح يمكن معها القول أن الربيع العربي قد تحول إلى خريف أو شتاء، وهذا ما يمكن ربطه بالثورة الليبية والسورية واليمنية، إذ أن البلاد منذ اندلاع الثورات تعيش في فوضى عارمة لا يعرف مصيرها ولا يمكن التكهن به.

وتعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، فمن الآثار الايجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم ومكّن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، وبرز بقوة دور "إعلام المواطن" متحدياً التعتيم الإعلامي الرسمي، فالشبكة العنكبوتية أدت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور، ويقسم أكستمان Axtmann الضغوط التي تواجه الدولة في ظل العولمة إلى فئات ثلاث[2]:

أولاً: التعددية الثقافية في مواجهة القومية: في العقود القليلة الماضية، ظهرت في عدد من الدول العربية، طالبت العديد من الجماعات العرقية والقومية التي لها لغات، تواريخ، وتقاليد مميزة بالاعتراف وبدعم هويتها الثقافية، هم يطلبون كنتيجة لتميزهم كجماعة، حقوق، قوة، مكانة، أو منعة تخرج عن نطاق الحقوق المتعارف عليها للمواطنة.

ثانياً: عدم التجانس البنيوي: أصبحت المجتمعات الغربية تفهم على أنها مجتمعات "متعددة الثقافات" وتطلب جماعات متميزة ومتماسكة الاعتراف بها ومأسسة حقوقها كجماعة من أجل أن تحفظ " ثقافتها وأسلوبها الأخلاقي الخاص في الحياة".

ثالثاً: تدويل الدولة والحكومة الديمقراطية: في دراسة جولدمان حيث يحلل التحولات البنيوية في الدولة القومية الأوروبية في اتجاه تدويل الدولة، وهنالك ثلاث عمليات رئيسية للتدويل هي[3]:

---

(1) نافعة، حسن، المرجع نفسه، ص39.

(2) Axtmann, Roland (2004). The State of the State: The Model of the Modern State and its Contemporary Transformation, **International Political Science Review**, 25 (3), 259-279.

(3)Goldman, Kjell Goldman (2017). **Nationalism and Internationalism in the Post Cold-War Era**, United Kingdom: Uxbridge, p74.

1. **تدويل المشكلات:** يعني أن الكثير من المشكلات السياسية التي تواجهها دولة معينة تأتي بشكل متزايد من الخارج، ومن الأمثلة تتضمن المشكلات البيئية والجريمة.
2. **تكثيف كل أنواع العلاقات الانسانية عبر حدود الدولة القومية:** يكشف عن التدويل المجتمعي "تدويل المجتمعات" بشكل تبادل متزايد للبضائع، الخدمات، المعلومات، والأفكار.
3. **التزايد في تدويل اتخاذ القرار:** هذا التدويل يعبر عن نفسه في عملية اتخاذ القرار، بدءاً من التشاور مع الدول الأخرى قبل اتخاذ القرار بواسطة الدولة، مروراً بمفاوضات الاتفاقيات الدولية، واتخاذ القرار بواسطة المنظمات بين الحكومية، وانتهاء بعملية اتخاذ القرار فوق القومية، فالتأثيرات البنيوية للتدويل على الدولة، ويمكن وصفها بتطورين كبيرين هما:

- **يميل إلى فك الارتباط مع الدولة:** هذا ينعكس واقعياً في "تفريغ" أدوات الدولة القومية مع إعادة تنظيم الإمكانيات القديمة والجديدة بخصوص علاقتها بأراضيها وبخصوص وظيفتها على مستويات محلية ودولية وعبر محلية كمحاولات لإدارة الدولة على مقاييس مختلفة بالنسبة لأراضيها لتعظيم استقلالها العملي وقدرتها الاستراتيجية على الترتيب، وقدرة الدولة يتم تفويضها "إلى أعلى" إلى الكيانات فوق الإقليمية والدولية، و"إلى أسفل" إلى مستويات مناطقية، ريفية، ومحلية، وكذلك "خارجياً"، كنتيجة للعمليات العابرة للحدود، وإلى التكتلات المستقلة نسبياً عبر الدول ضمن الدول المحلية أو الاقليمية متعددة الثقافات التي لها اهتمامات مكملة لبعضها البعض.
- **فك ارتباط الدولة بالنظام السياسي:** والذي يكشف عن نفسه في اعادة التوجيه الاستراتيجية للحكومة وللحكم، في حين أن فك الارتباط مع الدولة يهتم بالتشتت الخاص بأنشطة الدولة على أراضيها، فك ارتباط النظام بالدولة يتضمن اعادة رسم التقسيم العام – الخاص، إعادة توزيع الأدوار، وإعادة ترتيب العلاقة بين المنظمات والأدوار عبر هذا التقسيم على أي أراض تعمل عليها الدولة.

أن هذا التطور يخلق المساحة السياسية للمجتمع الدولي، للقطاعات الثلاث: الحكومة ذات الاهتمام الشخصي، جماعات السياسات، شبكات السياسات، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، أي المساحة حيث تكون الدولة إما قد حولت مسؤوليتها تماماً عن إدارة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية إلى الفاعلين الموازين للدولة، غير الحكوميين الخاصين أو التجاريين، أو تكون قد مارست وظائف "عامة" بالمشاركة مع هؤلاء الفاعلين، أما تبعات هذه التطورات على الحكم الديمقراطي فهي واضحة، وهي اضعاف الدولة الديمقراطية، فنتيجة للدرجة العالية من التقسيم المجتمعي للأدوار وتزايد تحول قطاع كبير من التفاعل المجتمعي إلى عابر للدول، فإن الحل السياسي المؤثر للمزيد من المشكلات المجتمعية سوف يتم تحريه على مستويات أعلى أو خارج الدولة القومية، والمنظمات متعددة الأطراف مثل (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) التي اكتسبت سلطة أكثر من ذي قبل في بعض المجالات بحيث حدت من سيادة أعضائها من الدول القومية، كنتيجة للقوة الرابطة للاتفاقيات السياسية الدولية، السياسات الديمقراطية على مستوى الدولة القومية يتم تحديدها بشكل متزايد، في حين أن "الديمقراطية وراء الدولة القومية" تبقى ضعيفة، "الديمقراطية داخل الدولة القومية" تكون هكذا قد ضعفت كذلك. ومن المهم، بحسب أكستمان، أن نكون واعيين بحقيقة "أن

الدول لا تتأثر أبداً بهذه التطورات بنفس الطريقة، كما تبين حالة الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال ولكن على الرغم من هذه التطورات فإن أكستمان يستبعد إمكانية تجاوز الدولة القومية أو نهايتها بشكل تام، ويطرح أكستمان لذلك عدة أسباب [1]

أولاً: تحفظ الدولة القومية دور العقدة في الشبكة المتوسعة لقدرات الدولة: متوسطة بين العدد المتزايد من مقاييس الفعل فوق الدولية وتحت الدولية ذات الدلالة.

ثانياً: بالإضافة إلى الدور المحوري للدولة في التوسط في الارتكاز داخل بنية الحكم الصاعدة: فإنه يقع على عاتق الدولة تسهيل التعلم الجماعي عن الارتباطات الوظيفية والاعتماد المادي المتبادل ضمن المواقع ودوائر الفعل المختلفة.

ثالثاً: الأسواق المحلية والأسواق العالمية: تحتاج إلى تنظيم هذا يمكن أن يعني التنظيم من خلال المنظمات الحكومية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي)، الآليات بين الحكومية (مثل اجتماعات مجموعة السبعة)، أو من خلال تطور التجمعات التجارية، المنظمات غير الحكومية، شركات الاعلام، المنظمات التجارية والاهتمامات، وكل المؤسسات الأخرى التي تجري مع العولمة تحتاج إلى بيئة آمنة من أجل أن تزدهر، وتنظر إلى الدولة من أجل أن تحميها من الهجمات الاجرامية والارهابية، من أجل ضمان القانون والنظام والاستقرار وفرض حقوق الملكية، من أجل تطوير بنية الاتصالات، ومن أجل إعداد اليد العمالة من خلال التعليم والتدريب، ومن أجل الدعم الاقتصادي من خلال نظم الضرائب.

رابعاً: تحافظ الدول على أهميتها للتعامل مع الأزمات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي لمجتمع منقسم إلى طبقات والصور الأخرى من الانقسام الاجتماعي: من خلال خدمات الرفاهية، وتقوم الدول بموازنة ذلك الذي يمكن أن يكون في حالة تأثر أو اغتراب نتيجة العولمة، بمعالجة هذه التمزقات، لا تقوم الدول فقط بالمحافظة على شرعيتها، ولكن أيضاً تقدم عمليات عولمية مع غطاء شرعي[2].

إن علاقة الدولة القومية "الديمقراطية" بالعولمة المعاصرة تشير إلى أنها تفقد قدراً كبيراً من سيادتها، كما تفقد قدراً كبيراً من قدرتها على تحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي نظراً لافتقاد الديمقراطية على المستوى العالمي ولذلك يمكن القول بأن النظام العالمي في ظل العولمة هو نظام ليبرالي فوق – دولي، يتعامل مع الدول على أساس أن العلاقات بينهما هي علاقات ليبرالية رأسمالية لايضبطها نظام سوى (نظام السوق وقوة رأس المال) لذلك كان عنوان هذا النظام هو القوة الاقتصادية.

---

(1) Axtmann, Roland, iped. p265.

(2)Goldman, Kjell Goldman, iped, p79.

الفصل الرابع

العولمة والسيادة الوطنية للدولة العراقية

تمهيد:

ركزت جهود الدولة العراقية الناشئة في بداية القرن العشرين على تأطير العلاقة بين العراق وبريطانيا، لتحويلها من صيغة الانتداب الى صيغة المعاهدات التي تنظم العلاقة بين الطرفين، حيث وقّع الطرفان سلسلة من المعاهدات الثنائية التي كان أهمها معاهدة 1930، التي مهدت لانضمام العراق الى عصبة الأمم في 3 تشرين أول 1932[1]. وعلى الرغم من ان سياسة العراق الخارجية لم تكن بعيدة عن الضغوط البريطانية، إلا أن العراق حاول أن يقيم علاقات متوازنة بين بريطانيا وحلفائها من جهة، ودول المحور من جهة أخرى، قبل وبعد الحرب العالمية الثانية وخلالها، وهاجم سياسة بريطانيا في فلسطين والأردن، وطالب العراق بالكويت على الرغم من أنها كانت تحت الحماية البريطانية[2]. وقد عمل النظام الملكي على توثيق علاقاته السياسية والدبلوماسية مع دولتين جارتين كبيرتين هما تركيا وايران، وذلك من خلال تسوية الخلافات الحدودية، إذ نجحت جهود ساسة العهد الملكي في تسوية مشكلة الموصل مع تركيا عام 1926 لصالح العراق[3] وتوقيع اتفاقية عام 1937 مع إيران[4].

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: نبذة عن النظام السياسي العراقي.

المبحث الثاني: انتهاك السيادة الوطنية العراقية بعد عام 2003

المبحث الثالث: العولمة واستقرار الدولة في العراق.

المبحث الاول: نبذة عن النظام السياسي العراقي:

عمد العراق على اقامة الإتحاد الهاشمي في 14 شباط عام 1958، رداً على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط عام 1958, وعندما تدفق النفط في العراق أضيف الى موقعه الاستراتيجي عاملاً مهماً زاد من اهتمام الأطراف الدولية بهذا البلد، ولقد تركز الدور العراقي خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي على بناء مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية، وتكرس دور

---

[1] الحمداني، قحطان أحمد سليمان (2008). **السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 الى 8 شباط 1963**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 29.

[2] تريب، تشالز (2006). **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص148.

[3] الحسني، عبد الرزاق (1988). **تاريخ الوزارات العراقية، وزارة الثقافة والاعلام**، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة السابعة الموسعة والمزيّدة، ص ص272-277.

[4] نظمي، وميض عمر وآخرون (1982). **التطور السياسي المعاصر في العراق**، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ص 190.

العراق الخارجي من خلال دعم القضية الفلسطينية ودعم حركات التحرر في الدول النامية والدول المستقلة حديثاً آنذاك، كذلك فان النظام السياسي العراقي في ذلك الوقت أستغل دوره الخارجي في حل مشاكله الداخلية، حيث عمل على تسوية الحركة الكردية في شمال البلاد بالاتفاق مع ايران من خلال التوقيع على اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1975، وكان للعراق مواقف واضحة تجاه القضايا العربية، حيث دعم تحرير سوريا ولبنان وفلسطين، وعمل على تبني المشاريع الوحدوية مثل مشروع الهلال الخصيب عام 1943، كما في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945.[1]

وكانت القضية الفلسطينية من أهم قضايا سياسة العراق الخارجية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحافل الدولية الأخرى، وخاصة في مؤتمر باندونغ عام 1955[2]، وكان للعراق خلال المدة 1955-1958 دور فاعل في إنشاء حلف بغداد، والموافقة على مبدأ آيزنهاور[3]حيث وجهت الولايات المتحدة اهتمامها نحو العراق، وكان لدخول العراق في هذا الحلف الأثر الكبير في توجيه سياسته الخارجية باتجاه التحالف مع الغرب، والتي أطرت موقفه من العديد من القضايا العربية والإقليمية[4]. فعلى صعيد القضية الفلسطينية، حاول العراق آنذاك حل مشكلة فلسطين على أساس القرارات الدولية، وخاصة قرار التقسيم لعام 1947، حتى لو أدى ذلك الى إنشاء علاقات مع إسرائيل[5]. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: سيادة الدولة العراقية الداخلية في مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق.

المطلب الثاني: سيادة الدولة العراقية الخارجية بعد عام 2003.

المطلب الاول: سيادة الدولة العراقية الداخلية في مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق:

أصبح العراق بعد عام 2003 دولة واقعة تحت الاحتلال، استناداً الى قرار مجلس الأمن المرقم 1483 في 22 أيار2003، الذي أعطى كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا السلطة في العراق كونهما الدولتين القائمتين بالاحتلال مسؤولية إدارة العراق[6]، وعلى هذا الأساس تم تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)[7]، وعينت الولايات المتحدة السفير بول بريمر مديراً إدارياً لهذه السلطة، الذي أصبح الحاكم الفعلي للعراق[1].

---

[1]Gom'a, Ahmed M (1977). **The Foundation of the League of Arab State**, London: 18 Longman Group, P.273.

[2]عبدالفتاح، فكرت نامق (1979). **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1953-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، ص511-521.

Barnet, Richard J (1968). **Intervention and Revolution**, The United States in Third World, New York, The World Publishing Co.p139.

[4] سَري الدين، عايدة العلي (1999). **الحرب الباردة في الخليج الساخن**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، ص50.

[5]Gallman, Waldemar J (1964). **Iraq Under General Nuri, My Recollections of Nuri al-Said, 1954-1958**, Baltimore: The John Hopkins Press, p.85.

[6] United Nations (2003), **security council, Resolution 1483 adopted by the security council at its 4761st meeting**, on 22May, op.cit.

[7] لم تتوفر معلومات واضحة حول الكيفية التي تشكلت بها سلطة الائتلاف المؤقتة، فالبعض يرى أنها تشكلت بواسطة الرئيس الأمريكي، أو بتوجيه رئاسي خاص بالأمن القومي الأمريكي، والبعض الأخر يرى أنها تشكلت تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1483، ولكن كل الأدلة تشير الى ان سلطة الائتلاف المؤقتة كانت تحت سلطة حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع وجود البنتاغون ووزارة الدفاع البريطانية، باعتبارهما الوكالتين الحكوميتين المسؤولتين عن السلطة، وقد لعب البنتاغون بوضوح الدور القيادي كون

وبعد عام 2003 أسست الولايات المتحدة مجلس الحكم الانتقالي الذي جاء تأسيسه وفقاً لصلاحيات المدير الإداري لسلطة الائتلاف، وبناءً على قوانين الحرب، وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة الفقرة (9) من القرار رقم 1483، التي تشير الى أن مجلس الأمن يدعم تشكيل إدارة عراقية مؤقتة للعراق تُدار من قبل شخصيات عراقية، لحين قيام الشعب العراقي بتأسيس حكومة عراقية معترف بها دولياً[2]، وكان من بين مهام مجلس الحكم تطوير علاقات العراق مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي، وتطوير العلاقات مع الأمم المتحدة وتطوير دورها في العمليات السياسية والإنسانية الجارية في العراق[3]. وأسس مجلس الحكم أول وزارة بعد الاحتلال، بتاريخ 2003/8/25[4]، إذ أنيطت حقيبة وزارة الخارجية الى السيد هوشيار زيباري، ليكون أول وزير خارجية للعراق بعد عام 2003.

ولم تسفر جهود المجلس عن تحقيق إنجازات مهمة على الصعيد الخارجي، سوى أن مجلس الأمن رحب بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي ووزارته في العراق، وذلك بموجب القرار رقم 1500 في 14 آب 2003[5]، كذلك شغل مجلس الحكم مقعد العراق في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وحصل على ترحيب الجامعة العربية بإنشائه وتشكيل وزارته[6]، وعلى الرغم من أن مجلس الحكم استمد وجوده وسلطته من سلطة الاحتلال، إلا أنه إتخذ بعض المواقف الناقدة لسلطة الاحتلال، وخاصة في مجال عدم تحقيق الأمن

الولايات المتحدة قائدة التحالف، وهي التي وفرت غالبية الموارد البشرية والمادية اللازمة لاحتلال العراق. روبرتس، آدم (2005). **نهاية الاحتلال في عراق 2004، الاحتلال الأمريكي للعراق، صوره ومصائره**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص182-183.

[1] سيمونز، جيف (2004). **عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، بيروت: دار الساقي، ص ص412-433.

[2] United Nations (2003), **security council, Resolution 1483 adopted by the security council at its 4761st meeting,** on 22May, op.cit.

[3] **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 39.

[4] جعفر، صباح صادق (2004). **قرارات مجلس الحكم 2003-2004**، بغداد: مكتبة العدالة، وزارة العدل، ص4.

[5] جاء في الفقرة (2) من القرار" يرحب بالقيام، في 13تموز 2003، بإنشاء مجلس الحكم في العراق الذي يمثل القطاع العريض من البلاد، كخطوة هامة نحو تشكيل شعب العراق حكومة معترفاً بها دولياً تمثله وتتولى مستقبلاً ممارسة السيادة في العراق"، كما في جاء الفقرة (4) من القرار المذكور: "يقرر أن مجلس الحكم ووزراءه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية التي، دونما مساس بما ستشهده من المزيد من التطور، تجسد سيادة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية الى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب ومعترف بها دولياً وتتحمل المسؤوليات المنوطة بالسلطة؛".

United Nations (2003), **security council, Resolution 1500 adopted by the security council**, on 14august op.cit.

[6] "الموافقة على طلب مجلس الحكم الانتقالي في العراق على أن يشغل ممثلو الحكومة الانتقالية مقعد العراق في جامعة الدول العربية، وذلك بصفة انتقالية ومؤقتة على أساس التحرك نحو صياغة الدستور وإجراء انتخابات تفضي الى تشكيل حكومة عراقية ذات سيادة، معترف بها دولياً، تتولى مسؤولية السلطة". ينظر: قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (120) المرقم 6324 في 2003/9/9. كذلك: "اعتبار مجلس الحكم الانتقالي وتشكيل الحكومة العراقية خطوة في اتجاه إقامة حكومة وطنية شرعية معترف بها دولياً في أسرع وقت ممكن، والتأكيد على اضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري في العملية السياسية في العراق وفي عملية تعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار". قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (120) المرقم 6325 في 2003/9/9

للمواطن العراقي، وكذلك في مجال رفض قرار الحكومة الأمريكية الداعي الى دخول قوات تركية للمساهمة في حفظ الأمن في العراق، وكان موقف المجلس هو الترحيب بأي قوات من أي دولة باستثناء دول الجوار، على الرغم من الاصرار الأمريكي[1]، ثم حاولت الولايات المتحدة دعم العملية السياسية في العراق من خلال قرارات مجلس الأمن، فعملت على إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1546 في 8 حزيران 2004، الذي رحب بتشكيل الحكومة المؤقتة، وانهاء الاحتلال، وتسليم السيادة للعراقيين[2]. كما رحب مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بموجب قراره المرقم 6437 في 14 أيلول 2004، الدورة العادية 122 بقرار مجلس الأمن المذكور، وبإجراءات نقل السيادة الى الحكومة العراقية[3].

وواجه العراق بعد عام 2003، إرثاً معقداً من الملفات الشائكة سواء مع الأمم المتحدة، أو مع دول الجوار، وخاصة الملفات التي ترتبت على احتلال العراق للكويت، مثل ملف التعويضات وملف الديون، والملفات الحدودية العالقة مع الكويت وإيران، وملفات أخرى كثيرة[4]. فضلاً عن التدمير الواسع الذي أصاب ما تبقى من البنية التحتية والتنموية العراقية نتيجةً للأعمال الحربية التي أدت الى الاحتلال، أو نتيجة للسياسات الخاطئة التي مارستها سلطات الاحتلال والتي أدت الى هدر عشرات المليارات من الأموال العراقية، وأسست الى تفشي ظاهرة الفساد في العراق، ومع حداثة تجربة معظم المسؤولين العراقيين بالحكم وإدارة الدولة، فقد أدت تسوية تلك الملفات الى ابتزاز الدولة العراقية الناشئة، ومع كثرة الانتقادات الموجهة الى سياستها في العراق، وضعف الانجازات على الصعيد الداخلي، وعملت الولايات المتحدة والحكومات العراقية المؤقتة بعد عام 2003، باتجاه العمل على إعادة إعمار العراق، وتسوية مديونيته الكبيرة، وإخراجه من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي وضعت العراق ضمن الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وكذلك العمل على عودة علاقاته مع المجتمع الدولي التي انقطعت مع أغلب دول العالم، أما بسبب احتلال العراق للكويت، أو بسبب جملة المواقف السياسية التي استجدت بعد الاحتلال بين العراق ودول الجوار، أو بسبب عدم اعتراف بعض الدول بالتبعات السياسية والقانونية التي ترتبت على احتلال العراق في 2003/4/9[5].

لذلك عملت الولايات المتحدة، وبدعم من الاتحاد الأوربي واليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة، على تنظيم عدد من المؤتمرات الدولية في اسبانيا والأردن ومصر ولبنان والبحرين وتركيا واليابان، تحت شعار إعادة

---

[1] توفيق، صبحي ناظم (2006). الآفاق المحتملة لإرسال قوات عربية–اسلامية الى العراق، **مجلة السياسة الدولية**، 41 (164)، ص 75.

[2] United Nations (2004), **security council, Resolution 1546 adopted by the security council**, on 8 June , op.cit.

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وثيقة قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (122)، بند تطورات الوضع في العراق ص30.

[4] بجك، باسل يوسف (2006). **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990–2005) دراسة توثيقية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص67.

[5] توفيق، صبحي ناظم (2006). الافاق المحتملة لإرسال قوات عربية–اسلامية الى العراق، **مجلة السياسة الدولية**، 41 (164)، ص143.

إعمار العراق، وكان من أهم تلك المؤتمرات، المؤتمر الدولي للدول المانحة لإعادة إعمار العراق الذي عقد في مدريد خلال المدة 23-24 تشرين أول 2003، الذي حضره السكرتير العام للأمم المتحدة وممثلون عن (73) دولة و(20) منظمة دولية، ورئيس وأعضاء مجلس الحكم الانتقالي في العراق، وقد التزمت الدول المانحة التي حضرت المؤتمر بتقديم دعم مالي للعراق ما بين (14-18) مليار دولار، على أن يتم إنفاق المبالغ من خلال الإدارة الأمريكية في العراق (CPA).[(1)]

إن سلطة الاحتلال الأمريكي للعراق قد باشرت مهامها التي صدرت بالقرار (1483) قبل صدور القرار المذكور بأكثر من شهر، فقد حلت سلطة الاحتلال بتاريخ 16 نيسان 2003 حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ثم أصدر المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة (CPA) بتاريخ 16 أيار 2003 أمراً يقضي بتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، ثم أصدر المدير نفسه اللائحة التنظيمية رقم (1) من دون وضع تاريخ حين توقيعها، ولم تنشر هذه الاوامر في الجريدة الرسمية إلا بعد أن أضيفت علها إشارة في الديباجة إلى قرار مجلس الأمن 2003/1483 لإظهارها وكأنها صادرة تنفيذاً للقرار المذكور، أي أن الفقرة الرابعة من القرار 2003/1483 ليست إلا تنفيذاً للصلاحيات والمهام التي وضعتها سلطات الاحتلال لنفسها ولم تضعها الأمم المتحدة، والدليل على ذلك أن السلطات التي وردت في اللائحة التنظيمية مطلقة، وتشمل كل سلطات الدولة بما يتعارض مع قوانين وأعراف الحرب واتفاقيات جنيف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان[(2)].

فقد ورد في الفقرة 2 من الجزء الأول من اللائحة التنظيمية رقم (1) أن يعهد إلى سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها، وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2003/1483 والقوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب بأن يتولى المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة ممارسة تلك السلطات، وقد انعكست هذه الصلاحيات المطلقة في كل مرافق الدولة وحتى القضاء وإصدار تشريعات تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وكان الأمر الثاني الذي اصدره مدير السلطة الائتلافية المؤقتة هو الأمر رقم (2) ومن دون أن يقترن بتاريخ صدوره ولم ينشر في الجريدة الرسمية إلا بتاريخ 17 حزيران 2003 بعد أن أضيفت إلى ديباجته الإشارة إلى قرار مجلس الامن 2003/1483. وخطورة هذا الامر أنه حل الكيانات السيادية للدولة العراقية، وجرد الدولة من أي كيان مؤسسي يعبر عن سيادتها، فقد جاء في الجزء الأول من الأمر أن تحل بموجب هذا الامر الكيانات الوارد ذكرها في الملحق المرفق (الكيانات المنحلة) وقد تضاف لها أسماء كيانات أخرى في المستقبل، وورد في ملحق الأمر تعداد للكيانات المنحلة وهي[(3)]:

- **المؤسسات المنحلة بموجب الأمر فهي المؤسسات التالية:** وزارة الدفاع- وزارة الإعلام- وزارة الدولة للشؤون العسكرية- جهاز المخابرات العامة- مكتب الأمن القومي- مديرية الأمن العام- جهاز الأمن الخاص.

---

(1) أصلان، كرم عبدالعزيز (2006). حصاد جهود إعادة إعمار العراق، **مجلة السياسة الدولية**، 41 (146)، ص ص146-151.

(2) كرم، سمير (2005). **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004**، فريق الترجمة حسن حسن وأخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص22.

(3) إبراهيم، منى (2009). اتفاقية أمنية أم مساس بالسيادة العراقية، نقلاً عن الرابط **www.aljazeerat**

- **المنظمات العسكرية التالية:** الجيش- السلاح الجوي- البحرية- قوة الدفاع الجوي والتنظيمات العسكرية النظامية الاخرى: الحرس الجمهوري- الحرس الجمهوري الخاص- مديرية الاستخبارات العسكرية- جيش القدس- قوات الطوارئ.
- **القوات شبه العسكرية التالية:** فدائيو صدام- ميليشيات حزب البعث- أصدقاء صدام- اشبال صدام.

لقد أنطوى القرار(1483) على تناقضات قانونية بين الديباجة والفقرات العاملة في جانبين مهمين أساسيين، وهما[1]:

التناقض الأول: جاء في الفقرة الثانية من ديباجة القرار (1483) أن المجلس يؤكد من جديد سيادة العراق وسلامته الإقليمية، بينما جاء في الفقرة (13) من الديباجة أن المجلس يلاحظ الرسالة المؤرخة في 8 أيار 2003 الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ويسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة التي على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال أي أن العراق بلد محتل، كيف يمكن التوفيق بين تأكيد سيادة العراق وسلامته الإقليمية بينما يعتبر العراق محتلاً ويشكل الاحتلال بحد ذاته انتهاكاً للسيادة والسلامة الإقليمية لأي بلد كما استقرت على ذلك قرارات الأمم المتحدة والفقه الدولي واجتهادات محكمة العدل الدولية.

التناقض الثاني: جاء في الفقرة الأولى من الديباجة أن المجلس يذكر بجميع قراراته السابقة وأكدت الفقرة الثالثة من الديباجة أهمية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وهذه القرارات وبخاصة القرار 1991/687 و 1999/1284 و 2002/1441 كان قد ربطت بين نزع أسلحة الدمار الشامل ورفع الجزاءات الدولية التي فرضت على العراق، بينما جاءت الفقرة العاملة العاشرة من القرار 2003/1483 لترفع الجزاءات دون التحقق من نزع أسلحة الدمار الشامل، إن ذلك يكشف أن الهدف من استمرار الجزاءات لم يكن نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق[2].

لقد ترافق احتلال العراق بسقوط النظام السياسي القائم بموجب الدستور المؤقت النافذ منذ عام 1970 بحيث أصبحت الدولة من دون جهاز سياسي، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما اكتمل الفراغ الدستوري والسياسي بعدم وجود نظام بديل عراقي يتولى السلطة في العراق، كما يتم في حالات الانقلابات العسكرية أو الثورات، وترتب على ذلك زوال الشخصيّة الاعتبارية الدولية الممثلة للعراق على الصعيد الدولي، أو على صعيد العلاقات مع سلطة الاحتلال عبر الأمم المتحدة، كما هو الحال مثلاً في احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967 حيث تولت أجهزة الدولة في مصر وسورية والأردن تمثيل هذه الدول في اتفاقيات فصل القوات عبر الأمم المتحدة، ولكن احتلال العراق تم بغزو كل الأراضي العراقية وزوال السلطة السياسية مما أحدث فراغاً

[1] () مشغل، فاضل (2009). الاتفاقية الأمنية العراقية بين مشيد ومنتقد وجاهل بمضمونها، نقلاً عن الرابط **http://www.aljazeera.net/**

[2] () إبراهيم، منى، مرجع سابق.

سياسياً ودستورياً، حاول القرار 1483 ملء هذا الفراغ بتفويض سلطة الاحتلال، ولكن سلطة الاحتلال أكملت وعمقت هذا الفراغ بحل الاجهزة السيادية للدولة[1].

إن تفويض سلطة الاحتلال صلاحيات مطلقة لإدارة الدولة والتصرف بها كما ورد في الفقرة الرابعة العاملة من قرار مجلس الأمن 2003/1483 فإن سلطة الاحتلال قد فوضت من مجلس الأمن الإدارة الفعالة للإقليم بما في ذلك، بصفة خاصة، العمل على استعادة الأحوال التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي ولكن هذا التفويض قد جاء بصيغة طلب مجلس الأمن من السلطة، بأن تعمل على تحقيق رفاه الشعب العراقي اي إن سلطة الاحتلال أصبحت مكلفة من قبل مجلس الأمن بإدارة العراق كونه إقليماً محتلاً [2].

المطلب الثاني: سيادة الدولة العراقية الخارجية بعد عام 2003

تتمثل هذه المرحلة بالحكومتين اللتين ترأسهما كل من: أياد علاوي وإبراهيم الجعفري، ففي عهد حكومة رئيس الوزراء العراقي الأسبق علاوي، عُقد مؤتمر شرم الشيخ الدولي حول مستقبل العراق، في مدينة شرم الشيخ المصرية في يومي 22 و 23 تشرين ثاني 2004، وكان هدف المؤتمر البحث في مستقبل العراق وإعادة إعماره ومساندة العملية السياسية الانتقالية، وقد حظي المؤتمر بمشاركة دولية وإقليمية واسعة، على مستوى وزراء الخارجية، عكست إجماعاً عاماً على أهمية العراق إقليمياً ودولياً[3]، كذلك فإن بعض المؤتمرات اتخذت طابعاً أمنياً، وخاصة الاجتماع الدوري لوزراء داخلية الدول المجاورة للعراق، الذي بدأ بالانعقاد سنوياً منذ عام 2004 في طهران، ثم توالت الاجتماعات في اسطنبول وجدة والكويت والأردن عام 2008، وشرم الشيخ عام 2009، والبحرين عام 2010، والتي كانت تهدف الى مساعدة الحكومة العراقية على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار[4]، بل أصبح العراق قضية يتم التفاوض عليها بين أطراف اقليمية ودولية، ربما حتى دون حضور الجانب العراقي، الى الحد الذي جعل هوشيار زيباري وزير خارجية العراق يتهم مجموعة الستة زائداً اثنين التي تضم: الكويت والسعودية والإمارات ومصر والأردن وتركيا، فضلاً عن الولايات المتحدة وبريطانيا بالتورط في زعزعة الاستقرار في العراق ودعم العمليات الإرهابية، إذ كان رؤساء أجهزة مخابرات تلك الدول يجتمعون دورياً ويناقشون موضوعات تخص العراق دون مشاركة الحكومة العراقية[5].

---

[1]() بليكس، هانز (2004). **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، وآخرون، بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص15.

[2]()الظاهر، عدنان (2008). حول المعاهدة الأمنية الأمريكية العراقية، نقلاً عن الرابط: **http://www.ahewar.org/**.

[3]الدسوقي، أبو بكر (2005). مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق، **مجلة السياسة الدولية**، 41 (159)، ص ص154-159.

[4] خماس، عدي أسعد (2011). **الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية 2003-2010**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ص ص164-165.

[5] علاوي، زيباري (2007). يتهم بالتورط في مؤامرة ضد الحكومة، جريدة الدستور العراقية، العدد 1122 في /6/26.

وإبان الحكومة الانتقالية التي جاءت إثر انتخابات 30 كانون أول 2005، والتي ترأسها ابراهيم الجعفري، لوحظ كثرة التدخلات والاعتراضات الواسعة من قبل الإدارة الأمريكية، إذ اعترضت وزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون على تولي الجعفري منصب رئيس الوزراء، كذلك استمرت القوات الأمريكية على الأرض بفرض قراراتها من خلال تدخلات السفير الأمريكي[1].

وحاولت الحكومتان اللتان شكلهما نوري المالكي منذ 20 آيار 2006 ولغاية أوائل آب 2014 استقطاب المؤتمرات والاجتماعات التي تهتم بالشأن العراقي، والتي تُعقد خارج العراق، لمحاولة عقدها في بغداد، لتكون اشارة مهمة لبداية الاعتراف الإقليمي والدولي بمخرجات العملية السياسية والدستورية بعد 2003. إذ كانت معظم دول المنطقة ترفض انعقاد مثل تلك المؤتمرات في بغداد، أما لابتزاز الجانب الأمريكي الراعي للعملية السياسية في العراق، أو بسبب عدم الاعتراف بالعملية الدستورية، وبالتالي عدم الاعتراف بالنظام السياسي الجديد، وربما بسبب سوء الوضع الأمني في العراق، وربما لأسباب أخرى تتعلق بالمزاج الاثني والمذهبي لدول المنطقة[2].

وكان وزراء خارجية دول جوار العراق قد انتظموا في عقد اجتماعات دورية تبحث في الشأن العراقي، وكانت الاجتماعات في بادئ الأمر تُعقد دون حضور الجانب العراقي، إذ عُقد الاجتماع الأول في اسطنبول في 23 كانون الثاني 2003 بناءً على دعوة من الجانب التركي، وحضر العراق لأول مرة في الاجتماع الخامس الذي عُقد في الكويت خلال شهر شباط 2004، ثم تبعت ذلك سلسلة اجتماعات دورية مماثلة عقدت في القاهرة واسطنبول وطهران[3].

وبعد الامتناع العربي-التركي عن عقد الاجتماع العاشر لوزراء خارجية دول جوار العراق في بغداد، توجهت الحكومة العراقية نحو كسر الطوق المفروض عليها من قبل القوى الاقليمية في استضافت المؤتمرات الدولية التي تعنى في الشأن العراقي، حيث دعت لعقد اجتماع إقليمي دولي موسع بشأن العراق، إذ استضافت بغداد في 10 آذار2007، ممثلين عن 16 دولة عربية واقليمية ومنظمات دولية مختلفة، وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر كان مخصصاً لمناقشة الشأن العراقي، إلا أنه وفر مضلة لمحادثات بين الولايات المتحدة وخصميها في المنطقة سورية وإيران، كما شهدت الاجتماعات لقاء سفير الولايات المتحدة ريان كروكر والإيراني حسن كاظمي تحت رعاية رئيس الوزراء العراقي، وقد فُسر هذا اللقاء على أنه مبادرة عراقية لتقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإيران، وتوجيه رسالة مفادها رفض العراق أن تكون أراضيه ساحةً لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية[4]. وعلى الرغم من انعقاد المؤتمر، إلا أن مستوى التمثيل، الذي لم يتجاوز مستوى نائب وزير، أعطى

---

[1] جواد، سعد ناجي (2004). **الوضع العراقي عشية الاحتلال، في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص358-359.

[2] النصراوي، صلاح (2007). مؤتمر بغداد اختبار للنيات دون حسم، **مجلة السياسة الدولية**، 42 (168)، ص ص142-145.

[3] الدسوقي، ابو بكر (2007). **مجلة السياسة الخارجية**، 42 (168)، ص142.

[4] أبو طالب، حسن (2007). الدلالات العملية والاستراتيجية لمؤتمر بغداد، ملف الاهرام الاستراتيجي، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 13 (148)، ص ص39-40.

مؤشراً وضحاً على أن المزاج الاقليمي والدولي لم يكن مستعداً بعدُ للاعتراف بالنظام العراقي الجديد اعترافاً كاملاً[1]، ولقد لاحظت الحكومة العراقية، أن المحيط العربي والإقليمي يتهرب من عقد الاجتماعات والمؤتمرات في بغداد، لذلك استغلت الحكومة العراقية واقع التسلسل الأبجدي الذي يعطي للعراق أحقية استضافة القمة العربية في دورتها الثالثة والعشرين، وخلال قمة سرت التي عقدت في ليبيا آذار2010، استطاع الوفد العراقي تثبيت حق العراق في استضافت القمة العربية التالية، وذلك وسط تشكيك عدد من الدول العربية في قدرة النظام السياسي العراقي على الاستمرار، وفي إمكانية الحكومة العراقية على تنظيم مثل تلك المؤتمرات أو توفير الأمن المطلوب للوفود المشاركة[2].

وبذل العراق جهوداً كبيرة في اقناع المجتمع الدولي بإتمام الالتزامات الدولية المفروضة عليه بموجب الفصل السابع منذ عام 1990، المترتبة عن احتلاله للكويت، إذ قرر مجلس الأمن اخراج العراق من طائلة الفصل السابع واستعادة العراق لمكانته الدولية، واستعادته لسيادته الكاملة، وذلك بموجب القرار رقم 2107 لعام 2013 [3]، الذي يعني صدوره انهاء ملف الحالة بين العراق والكويت نهائياً، حيث تم ترحيل موضوع المفقودين والممتلكات الكويتية الى أحكام الفصل السادس، ليخرج العراق بشكل نهائي من أحكام الفصل السابع[4]، وكانت من أولى ثمار هذه الجهود توقيع العراق والكويت على ست اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات النقل والبيئة والثقافة والتعليم العالي والمعهد الدبلوماسي والتجارة وذلك أثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح الى بغداد في حزيران 2013 مع وفد رفيع المستوى[5]. وعلى كل حال، ولتجاوز تراكمات الماضي، انتهجت السياسة العراقية منذ عام 2003 مسارين متلازمين[6]:

الأول: تمثل في استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

الثاني: تمثل في الانفتاح الدبلوماسي، على العالم، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي.

وكثف العراق جهوده لتثبيت تواجده في المناصب المهمة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنها رئيس مكتب الجامعة العربية في روما الذي تولاه السفير غانم الشبلي ورئيس مكتب الجامعة في موسكو الذي

---

[1] النصراوي، صلاح، مرجع سابق، ص144.

[2] وزارة الخارجية العراقية، اللجنة الاستشارية، قمة بغداد العربية (2012). **التحدي والنجاح**. بيروت: مؤسسة نزيه كركي، ص15.

[3] United Nations (2013), security council, Resolution 2107 adopted by the security council at its 9660 th meeting, on 27June**: http://daccess-dds-ny.un.org**.

[4] حمود، محمد الحاج (2013). العراق والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **مجلة صدى الخارجية**، وزارة الخارجية العراقية، الدائرة الصحفية، 5 (10)، ص25.

[5] عبد الستار، حيدر (2013). طارق القمة العربية في بغداد 2012 وأبعادها دولياً واقليمياً، **معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية**، بغداد، ص28.

[6] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية (2019). نقلا عن الرابط **/www.mofa.gov.iq/ab/**

تولاه جلال الماشطة المستشار السابق لرئيس الجمهورية، ومنصب أمين عام مساعد لشؤون القطاع السياسي والذي تولاه الدكتور فاضل جواد كاظم المستشار السابق لرئيس الوزراء للشؤون القانونية، وهي مناصب لطالما بقيت محجوبة عن العراق منذ أحداث الغزو العراقي للكويت عام 1990[1].

كذلك فإن دور سياسة العراق الخارجية لم يقتصر على تجاوز أو معالجة تراكمات الماضي، بل أن الدولة العراقية الجديدة وجدت نفسها تعمل على محاولة الموازنة بين حلفاءها الدوليين، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي من جهة، وحلفاءها الاقليميين، وخاصةً إيران، من جهة ثانية، والتواصل مع الامتداد العربي من جهة ثالثة، إذ ان عدد من الدول العربية وخاصة دول الخليج تعتبر ايران تمثل خطراً على أمن المنطقة[2]، وربما أنطبق هذا التوصيف على التحالف الايراني العراقي السوري فيما بعد[3]. وهكذا فإن بعض الدول العربية عدت نهوض دور عراقي في إطار عقد القمة العربية في بغداد 2012، ورئاسة العراق للعمل العربي المشترك، سوف يسمح بدور إيراني فاعل في المنطقة العربية يُنفذ من خلال البوابة العراقية على العالم العربي، وقد بدد العراق هذه المخاوف من خلال عدم توجيه الدعوة الى تركيا وإيران لحضور قمة بغداد، خلافاً لِما معمول به في القمم السابقة، في حين استمرت الخشية الايرانية من أن عودة العرب الى بغداد، ورئاسة العراق للعمل العربي المشترك، وبروزه كقوة عربية وإقليمية، ربما يهدد الدور الإيران الاقليمي في المنطقة[4].

وعلى الرغم من أن سياسة العراق الخارجية حاولت أن تكون بمنأى عن التجاذبات وربما الصراعات الاقليمية، إلا أن هشاشة الوضع الداخلي للعراق، وعدم توافق أو اتفاق الكتل السياسية العراقية على تبني موقف واضح من القضايا المحلية والاقليمية، أفقد سياسة العراق الخارجية الكثير من المرونة في التعامل مع العالم الخارجي[5]، ومع بداية التأسيس للعملية السياسية في العراق، وقعت ملفات مهمة من ملفات الشأن العراقي تحت رحمة تأثير التوازنات الإقليمية على الكتل السياسية العراقية الفاعلة، الى الحد الذي فقدت الأطراف العراقية مساحات واسعة من قدرتها على التعامل مع تلك الملفات لصالح شراكاتها وامتداداتها الإقليمية، وأصبحت أي تسوية للقضية العراقية لابد أن تمر عبر صفقة وطنية وإقليمية ودولية شاملة، في حين لم يؤدِ

---

[1] عبد الستار، حيدر، مرجع سابق، ص33.

[2] عبيد، منى حسين (2009). العلاقات العراقية–الاردنية وآفاق المستقبل، (دراسة)، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر** 17–11/18، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص83.

[3] مكدوال، انجس (2013). دور السعودية في سوريا يحركه الخوف من اكتمال الهلال الشيعي، صحيفة (القدس العربي) بعددها الصادر بتاريخ 6/19.

[4] محمود، علي عبد (2012). **العلاقات العراقية–الايرانية في ضوء حروب الخليج والاحتلال الامريكي**، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، ص ص174–177.

[5] زيباري، هوشيار (2013). الخطاب السياسي والدور المطلوب، **مجلة صدى الخارجية**، 5 (10)، ص1.

خروج العراق من طائلة الفصل السابع الى إضافة مهمة في ملف علاقات العراق بمحيطه العربي والإقليمي، وظلت سياسة العراق الخارجية مع أغلب الدول الشقيقة والصديقة تتسم بالروتينية والجمود[1].

بيد أن الأزمة التي نتجت عن سيطرة (داعش) على اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية، أي بعد 10 حزيران 2014،[2] أظهرت من جانب آخر أهمية العراق بالنسبة للدول والتحالفات الفاعلة في المجتمع الدولي، إذ ركزت قمة دول الناتو التي انعقدت في مدينة ويلز البريطانية بتاريخ 4 أيلول 2014 على دعم العراق ضد توسع تنظيم (داعش)[3]، وأعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف دولي لدعم العراق ضد هذا التنظيم، أنضمت إليه في بادئ الأمر عشر دول هي: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، كندا، أستراليا، تركيا، إيطاليا، بولندا، والدنمارك[4]. وأصدر مجلس الأمن عدد من القرارات التي عكست اهتمام وقلق المجتمع الدولي من الأحداث التي جرت في العراق، وعكست أهمية العراق بالنسبة للقوى الفاعلة في المجتمع الدولي[5].

وفي الفترة التي أعقبت سيطرة (داعش) على أجزاء واسعة من شمال وغرب العراق، أعلنت دول كثيرة دعمها للعراق في الحفاظ على أمنه واستقراره وسلامة أراضيه، إذ زار العراق عدد من وزراء خارجية الدول الفاعلة اقليمياً ودولياً، وخاصة وزراء خارجية: مصر وإيران والولايات المتحدة والمانيا وفرنسا والتشيك والسويد وكندا وغيرها، وقد عبر وزراء خارجية هذه الدول عن دعمهم للعراق بشتى الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية، لمواجهة الخطر الذي يهدد أمنه ووحدة شعبه وسلامته الاقليمية[6]. في حين أعلنت الدول المشاركة في مؤتمر مكافحة الارهاب الذي عقد في مدينة جدة السعودية بتاريخ 11 أيلول 2014، عن دعمها للعراق سياسياً وأمنياً وعسكرياً لمواجهة الخطر الذي يهدد أمنه وسلامته الوطنية، وتنسيق الجهود لمواجهة الخطر المتزايد المتمثل في تمدد الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) في الأراضي العراقية والسورية[7]. كما عبرت الدول العربية عن قلقها واستعدادها لتقديم المساعدة والدعم للعراق، وذلك خلال الزيارة التي قام وفد يمثل الدول العربية في 19 تشرين اول 2014 برئاسة الشيخ صباح خالد الاحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي

---

[1] موقع الشرقية نيوز (2013). المالكي: لم نخرج من حصار الاشقاء والاصدقاء بعد خروجنا من البند السابع، نقلا عن الرابط: **www.alsharqiya.com**

[2] Maliki furious over Jordan-hosted Sunni opposition conference (2014). **www.al-monitor.com**

[3] US, NATO (2014). Allies Form Coalition Against ISIS, Vow To Stop Flow Of Foreign Fighters, **International Businness Times**, September 05.

[4] US (2014). forms 'core coalition' to fight Isis militants in Iraq, t**heguardian.com**.

[5] Security Council, Resolution (2170/2014). Adopted by Security Council at its 7242nd meeting, on 15 August 2014.

[6]French foreign minister goes to Iraq to oversee aid deliveries to persecuted minority groups,

[7] شارك في المؤتمر: الولايات المتحدة الامريكية، مصر، تركيا، العراق، فضلاً عن دول الخليج العربي الست.
Al-Jaafari, (2014). discusses with his Saudi counterpart, bilateral relations and regional situation, **National Iraqi News Agency**, 12/09/.




(رئيس القمة العربية في دورتها العادية 25) والسيد احمد ولد تكدي وزير خارجية الجمهورية الاسلامية الموريتانية (رئيس الدورة العادية 142 للمجلس الوزاري) والدكتور نبيل العربي الامين العام لجامعة الدول العربية[1].

لقد حظيت حكومة السيد حيدر العبادي، التي نالت ثقة مجلس النواب العراقي بتاريخ 8 أيلول 2014، بزخم وتأييد إقليمي ودولي واسع[2]، ربما يسهل عليها عملية ترميم علاقات العراق الخارجية بعد الجمود الذي أصابها في نهاية عهد حكومة نوري المالكي، خاصةً وإن تولي العبادي رئاسة الحكومة تزامن مع التوجه الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لتشكل تحالفاً دولياً لمواجهة تمدد الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، وقد تكلل هذا الاهتمام بالزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي فرانسيس هولاند الى العراق بتاريخ 12 أيلول 2014، رافقه فيها وزير الخارجية ووزير الدفاع[3]، كما زار العراق رئيس الوزراء الاسترالي توني أبوت بتاريخ 5 كانون الثاني 2015[4].

وتوجهت الحكومة العراقية نحو ترميم علاقاتها مع دول الجوار العربي والاسلامي، ففي خلال الأشهر الأولى من تشكيل الوزارة الجديدة، زار رئيس الوزراء العراقي ايران والأردن ومصر، وقام رئيس مجلس النواب بزيارة الكويت والسعودية، وزار وزير الخارجية كل من السعودية وتركيا، وزار رئيس الجمهورية المملكة العربية السعودية، وقام وزير الداخلية بزيارة دولة قطر[5]، وأعلنت المملكة العربية السعودية إعادة فتح سفارتها في العراق لأول مرة منذ احتلال العراق للكويت عام 1990[6].

لقد شكّل احتلال أمريكا للعراق عام 2003 فرصة كبيرة جاءت بفوائدٍ ومكاسب كبيرة لإيران، إذ استطاعت إيران من تمديد نفوذها الإقليمي لتصبح رقماً مؤثراً في المعادلة العراقية تتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة، وتقوم بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة لهم في مواجهة محتملة للسنة مع حكومة عراقية قريبة في توجهاتها المذهبية من إيران[7]، وجاءت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي أحدثت انقلاباً إستراتيجياً في الشرق الأوسط وأثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليمين والمحليين في طريقة إدارة الصراع، مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت بالجوانب التالية[8]:

1- صعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديها للنفوذ الأمريكي.

---

[1] موقع وزارة الخارجية العراقية، مرجع سابق.

[2] جريدة المدى العراقية (2014). الامم المتحدة ترحب بتشكيل حكومة العبادي وواشنطن تصفها بـ" حدث هام وكبير"، العدد 3169 في 10 أيلول.

[3]USA TODAY (2014). France preparing for action, president visits Iraq,. September 12.

[4] Australia PM Tony Abbott in surprise Iraq visit,(2015). www.bbc.com/news/

[5] حسن، حارث (2014). **ترميم البيت الداخلي وتوسيع الشراكة الخارجية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص7.

[6]Bayoumy, Yara (2015). Saudi Arabia to reopen Baghdad embassy after 25-year chill, **www.reuters.com**.

[7] شبلي، سعد شاكر (2012). **التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص34.

[8] شبلي، سعد شاكر، المرجع نفسه، ص35.





2- انهيار الدولة العراقية ووقوع العراق في دائرة الفوضى والعنف والتدهور الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي على خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والإثنية فيه وتحول العراق إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة مع التمييز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذيها أطراف دولية وإقليمية تسعى لتدمير البلاد.

3- بروز النعرات الطائفية وخصوصاً الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق، فقد برزت بشكل واضح في أعقاب تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء عام 2006م مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة.

4- تنامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية وخصوصاً "حزب الله" في لبنان، و"حركة حماس" في فلسطين، "والقوى السياسية الشيعية" في العراق وهي قوى محسوبة على إيران ومدعومة منها.

5- اضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشافه أمام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية والشرق الأوسط الكبير[1].

وقد ظهر التدخل الإيراني في العراق واضحاً بعد الاحتلال الأمريكي من خلال العديد من الظواهر التي مثلت إطار العمل السياسي الإيراني الشامل والتي يمكن إيجازها بما يلي[2]:

1. حرصت إيران على إدامة علاقات وطيدة مع القادة السياسيين في العراق، وقد حدث ذلك أمام أنظار العالم من خلال الاجتماعات بين مسؤولي البلدين.
2. إقامة علاقات قوية مع القيادات الدينية الشيعية العراقية، حيث عززت إيران من علاقتها الإستراتيجية المعلنة معهم بحجة دفع عملية البناء والاستقرار نحو الأمام[3].
3. التغلغل الأمني الذي شمل تكوين خلايا أمنية تجسسية، شكّلت داخل تكوينات الميليشيات العراقية التي جاء معظمها من إيران، بالإضافة للموالين الذين قُدّم لهم الدعم اللوجستي بحجة مواجهة الاحتلال الأمريكي، أو مواجهة الكتل السياسية التي تعمل على تهميش المكون الشيعي، حسب ادعاءاتهم.
4. تقديم المساعدات الإنسانية للعراق، فقد قدمت إيران مساعدات بقيمة 100 مليون دولار بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لإعادة بناء ما دمرته الحرب، إلا أنها أشترطت أن تدفع تلك المبالغ إلى الحكومة العراقية مباشرة، على شكل بُنى تحتية لمشاريع في النجف وكربلاء، إضافة إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق العراقية، وهو ما عاد في النهاية لصالح التجار الإيرانيين الذين غزت بضائعهم الأسواق العراقية.
5. زارت وفود عراقية رفيعة المستوى طهران في عام 2005م وتوصلت إلى اتفاقيات على التعاون الأمني مع إيران وتم التفاوض على صفقة قيمتها بليون دولار كبرنامج مساعدات للعراق، وعدة صفقات تجارية أخرى، بما في

[1] جون، هندرين (2003). كيف يرى ولفويتز العراق والمنطقة؟. لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد (8908).

[2] مغير، عماد عبد الكريم (2007). استراتيجية ايران في احتلال العراق. صحيفة المحور، مواضيع وابحاث سياسية، العدد (2050).

[3] محجوب، علي (2007). عندما يتصاعد نفود الشيعة، **مجلة قراءات استراتيجية**، 12 (1).53.




ذلك الاتفاق على تصدير الكهرباء إلى العراق، وآخر لتبادل النفط الخام العراقي مقابل منتجات بترولية إيرانية.

6. أقامت إيران علاقات اقتصادية مستقلة مع اقليم كردستان العراق، ونتيجة لهذا التعاون أغرقت الأسواق في شمال العراق بكميات هائلة من المنتجات الإيرانية، وهذا النوع من السياسة يعني أن إيران لا تتعامل مع العراق بعد الاحتلال الأمريكي على أساس كيان سياسي واحد، وهو ما كان يمكن ترجمته حينها بقبول إيران بتقسيم العراق، ويمكن التدليل على صحة ما تقدم من خلال النظر إلى التعاون الكردي- الإيراني في المجالات الأمنية واعتراض ما يسمى بحكومة إقليم كردستان على اعتقال القوات الأميركية لبعض الإيرانيين في شمال العراق في شهر أيلول عام 2007م، إذ طالب رئيس جمهورية العراق، جلال الطالباني، على سبيل المثال شخصياً بإطلاق سراح أحد ضباط المخابرات الإيرانية.
7. السيطرة الإعلامية من خلال الصحف وقنوات البحث الفضائي والأرضي التي تموّلها إيران، فقد قامت شركة التلفزيون الرسمية الإيرانية بافتتاح قناة فضائية على غرار قناة الجزيرة العربية باسم قناة "العالم" الفضائية تُبث باللغة العربية، وقد كان لها دور فاعل خلال الاحتلال الأمريكي للعراق خاصة بعد توقف بث القنوات العراقية الرسمية، كما دعمت قنوات أخرى مثل الفرات والفيحاء والأنوار.
8. دعم المرجعية الشيعية في النجف تمهيداً للسيطرة على قراراتها وتحجيم دورها كي تبقى مرجعية "قم" هي المرجعية الأولى للشيعة في العالم.
9. محاولة خلق تغييرات ديمغرافية في العراق من خلال تشكيل تجمعات إيرانية في بعض المناطق كجنوب العراق، حيث ساهمت إيران بتطهيرها من أهل السنة بغية المساهمة في تحقيق تطلعاتها الإستراتيجية في العراق ما بعد صدام حسين.
10. محاولة تحسين الوضع الاقتصادي الإيراني المتردي جراء العقوبات الأممية على إيران، وذلك من خلال بسط النفوذ الاقتصادي في العراق كافتتاح بنوك إيرانية تحت عباءة عراقية في المدن العراقية ذات الأغلبية الشيعية[1].

مما سبق يمكن القول بأن إيران أصبحت تشكل مصدر تهديد لاستقرار وأمن المنطقة العربية، وذلك لأطماعها الأيديولوجية تجاه المنطقة، فقد حاولت استغلال تطورات البيئة الداخلية العراقية لصالحها كطريق لهيمنة تشمل مناطق ودولاً أخرى من دول المنطقة العربية، لذا حرصت على توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في العراق .

---

[1] العتوم، محمد عبد الكريم (2010). **نظام الحكم في الاسلام عند السنة والشيعة، وحدة في الأصول واختلاف في الفروع، دراسة منهجية موضوعية مفصلة لقضايا الفقه السياسي الاسلامي المعاصر عند السنه والشيعة.** عمان: المكتبة الوطنية. ص ص174-175.

المبحث الثاني: انتهاك السيادة الوطنية العراقية بعد عام 2003:

أن توقيع العراق لاتفاقية الصداقة والتعاون طويلة الأمد مع والولايات المتحدة عام 2009، أضافت قيداً جديداً على السيادة العراقية، إذ أن القسم الثامن من الاتفاقية، وضع على العراق التزامات من ناحية الدخول في الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب عبر الحدود [1]، وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: الاتفاقية الامنية العراقية – الامريكية 2008.

المطلب الثاني: انتهاك الاتفاقية الامنية العراقية – الامريكية للسيادة العراقية.

المطلب الاول: الاتفاقية الامنية العراقية – الامريكية 2008:

إن المتتبع لبنود الاتفاقية الامنية الامريكية- العراقية يجد إنها نصت على احترام سيادة كل طرف فيها وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، إلا إن الواقع يشير إلى إن هذه الاتفاقية وخاصة الجوانب الأمنية منها تُعد تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية، نظراً لوصاية القوات الأمريكية المحتلة على العراق، وإطلاق يدها في كل شبر من أرضه، وعدم خضوع القوات الأمريكية والمتعاونين معها إلى القانون العراقي الداخلي، ولا شك إن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح سياسية وعسكرية إستراتيجية في العراق لا يمكن إن تغفلها الإدارة الأمريكية، ولكن عند مقارنة تجارب بناء الدول من خلال الولايات المتحدة الأمريكية نجد إن الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية كانت في وقتها الدولتان (ألمانيا واليابان) مهزومتين وخاضعتين للاحتلال الأمريكي، وللوهلة الأولى نجد تشابهاً بين حالة العراق بعد دخول القوات الأمريكية لأراضيه عام 2003 وبين حالة كل من اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، إذ دخلت القوات الأمريكية في أراضي هذه الدول دون إذن مسبق من حكوماتها، ولكن الحالة العراقية تختلف بالكامل عن حالات الدول الثلاث، ففيما يتعلق بالحالة الألمانية واليابانية فإن القوات الأمريكية احتلتها بعدما هاجمتها الولايات المتحدة، كما لا تشبه الحالة العراقية الحالة الكورية، لأن القوات الأمريكية دخلت أراضي كوريا الجنوبية عام 1951 بتفويض دولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم (83) الصادر في 27 حزيران 1950، بعدما تعرضت أراضي كوريا الجنوبية لهجوم من قبل كوريا الشمالية، بينما الحالة العراقية لم يوجد تفويضاً دولياً لدخول القوات الأجنبية لهذا البلد، ولا يعد احتلال العراق تحريراً- كما وصفته الادارة الامريكية - لأن التحرير هو نقيض الاحتلال، ومن المعلوم إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اعترفتا رسمياً حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) بوضعهما القانوني في العراق كقوات احتلال، والاحتلال لا يمكن أن يكون أداة لنشر الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، لأن الحرية والديمقراطية لا تنشر عن طريق الاحتلال والتعذيب والقتل اليومي [2].

---

[1] شنافة، صباح نعاس (2013). استراتيجية السياسة الخارجية العراقية، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (51)، ص120.

[02] الخالدي، رشيد (2008). **العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟**، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص22.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يكن من أجل الحرية والديمقراطية، وإنما كان عملاً مخططاً له للاستيلاء على ثروات العراق وفرض الهيمنة الأجنبية على شعبه، وكذلك استجابة لضغوط كانت تتعرض لها الإدارة الأميركية من قبل بعض جماعات الضغط المتنفذة داخل الولايات المتحدة، ولأن قضية الوجود العسكري الأمريكي في العراق وكذلك إنشاء قواعد عسكرية دائمة أصبحت موضوع اهتمام العديد من القيادات السياسية والحركات والأحزاب الدينية والوطنية داخل العراق، فضلاً عن الاهتمام الذي لقيته على الصعيد الخارجي، حيث مارست العديد من القوى الدولية، والرأي العام العالمي ضغوطاً من أجل خروج القوات الأمريكية من العراق، فقد وجدت الولايات المتحدة في عقد اتفاقية متكاملة الجوانب مع العراق (اقتصادية وسياسية وعسكرية) المخرج الوحيد لها من الأصوات الداعية إلى خروج قواتها من العراق[1].

ومهما تكن المبررات لهذه الاتفاقية يمكن القول إنها تهدف إلى تحويل الوجود العسكري الأمريكي إلى وجود قانوني مشروع تحت ستار اتفاقيات الصداقة والتعاون، أي إن وجود القوات الأجنبية في العراق سيكون استناداً إلى اتفاق ثنائي بين بلدين مستقلين يتمتعان بالسيادة كما تروج الولايات المتحدة لذلك، في حين نجد إن الاتفاقية سوف تجعل من العراق دولة ناقصة السيادة خاصة من خلال البند الذي ينص على حصانة القوات الأمريكية والمتعاقدين معها من ملاحقة القضاء والمحاكم العراقية، لأن مفهوم السيادة يتحدد بمدى قدرة حكومة الدولة على تطبيق القانون على الجميع داخلها، وإن وجود هذا الشرط أي حصانة القوات الأمريكية من المثول أمام القضاء العراقي لا يختلف عن الأمر رقم (17) الذي أصدره الحاكم المدني للعراق بول بريمر زمن الاحتلال، والذي ينص على منح القوات الأجنبية والمتعاقدين المدنيين الحصانة القضائية والقانونية داخل العراق[2].

وخلاصة القول، فإنه مهما اختلف العراقيون في تسمية القوات الأمريكية عند دخولها العراق واحتلالها له في عام 2003 سواء كانت قوات صديقة أو قوات محررة، أو حول المبرر لوجود هذه القوات، فإن عقد اتفاقية مع الطرف المحتل ينبغي أن يأتي طبقاً لبرنامج الحكومة العراقية، كانتقال المهام الأمنية إلى القوات العراقية، وأن تكون شفافة واضحة المعالم مع تأطير التعاون في مختلف المجالات بين الجانبين مستقبلاً، فضلاً عن كون هذه الاتفاقية يجب أن تكون علنية وليست سرية، لأن الأمور تصب في النهاية في تقرير مصير شعب بأكمله، مما يستدعي الأمر ضرورة إشراكه في تقرير مصيره ومصير أبنائه، وعليه نجد من الإنصاف والعدالة حاضراً ومستقبلاً أن يتم عرض هكذا اتفاقيات قد ترهن حاضر ومستقبل بلد بأكمله بيد سلطة أو قوة مهيمنة (محتلة)، على استفتاء شعبي علني يشارك فيه الشعب من أجل قول كلمة الفصل فيها، وإن ذلك كله يجب أن يأتي متزامناً مع قدرة المفاوض العراقي بما يخدم المصلحة العراقية أولاً.

المطلب الثاني: انتهاك الاتفاقية الامنية العراقية – الامريكية للسيادة العراقية:

---

01 مشغل، فاضل، مرجع سابق.

02 علي، سليم كاطع (2007). **العراق والمستقبل المنير**، بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ص112.

تتيح الاتفاقية الأمنية، الوجود للقوات الأمريكية في العراق بما يسمح باستخدامها، الأجواء والأراضي والسواحل والمياه الإقليمية العراقية ودون الرجوع للحكومة العراقية، وهذا يعنى بأن هذه الاتفاقية ستكون بديلاً عن البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة في القرار المرقم 661 والصادر فى 1990، كما تسمح الاتفاقية لأمريكا بنشر قواتها حسب ما تقتضيه الضرورة، وهذا يعنى إمكانية نشر صواريخ نووية أمريكية على أرض العراق[1].

وتحجم الاتفاقية الأمنية من إمكانية أي حكومة عراقية ترغب في شراء أسلحة تقليدية دون معرفة وموافقة الجانب الأمريكي، مما يعنى أن تسليح الجيش العراقي سيكون مرهوناً بموافقة أمريكية بموجب الاتفاقية الأمنية، يضاف إلى ذلك مناهج التدريب العسكري وتغيير العقيدة العسكرية العراقية، والتي تتضمن الاستراتيجية العسكرية، وتربط الاتفاقية الأمنية العراق بتبعية سياسية كبيرة بأمريكا، حيث إن أبرز شروطها المعلنة عدم إمكانية عقد اتفاقيات مع أي دولة أخرى تمس مصالح الولايات المتحدة فى إشارة لإيران أكبر حلفاء الحكومة العراقية الحالية، كما يشمل الجانب الأمني اتفاقاً مشتركاً لمحاربة ما يسمى بالإرهاب، وتضمن بذلك أمريكا لأى حكومة عراقية (بحسب مدة الاتفاقية) مساندة الديمقراطية العراقية ودعم أى حكومة (وحتى وإن جاءت عن طريق انقلاب أو بالتزوير)، المهم أن تكون ملتزمة بالاتفاقية[2].

وتتيح الاتفاقية للولايات المتحدة ممثلة بشركاتها أفضلية على باقي الشركات الأخرى في حقوق التنقيب عن البترول والثروات الأخرى من خلال إعطاء أولويات التنافس في مناقصات التنقيب والاستثمار، وما يترتب عنها من شروط إنشاء الشركات، كما تميل الاتفاقية لصالح الاستثمارات الصناعية التكريرية للشركات الأمريكية بنسبة تصل إلى (61%)، وبخصوص إنشاء وإقامة البنوك والمصارف، فإن الاتفاقية تعطى للجانب الأمريكي الأولوية في رأس المال المدفوع، وبحسب شروط الاتفاقية الأمريكية العراقية، يرتبط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي، مما يعنى ربط الفائض البنكي في البنوك الوطنية العراقية، وهى (مصرفي الرشيد والرافدين) بالدولار الأمريكي رغم انهياره في سلة العملات العالمية[3].

فيما تنص بعض بنود الاتفاقية، أن حرية الإعلام حق مصان ويجب الحفاظ عليه، ولكن بشرط أن لا تستخدم وسائل الإعلام العراقية كأداة للترويج لمفاهيم متطرفة، وبخصوص قطاع التعليم، فأن الاتفاقية تصر على تغيير مناهج التعليم العراقية بما يسهم في إشاعة روح التسامح والتعايش السلمي إلخ، بمعنى أكثر دقة فإن الاتفاقية لن تسمح لوسائل الإعلام العراقية أن تتحدث عن المقاومة في فلسطين أو فى أى بلد يعانى من الاحتلال، مع تجميل لروح الديمقراطية الأمريكية في العالم، ويعد القضاء مظهر من مظاهر السيادة الوطنية، وتتحقق هذه السيادة بفاعلية القانون العراقي على اراضيه وبالتالي عرض النزاع على القضاء وهذا ينسجم مع مبدأ مهم الا وهو (تطبيق القانون من حيث المكان) أي مايعرف بالاختصاص الاقليمي الذي جاء ذكره في المادة (6) من قانون

---

01 الخالدي، رشيد، مرجع سابق، ص24.

02 الجاغوب محمد (2009). الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، نقلاً عن الرابط .**www.arabrenewal.org**

03 الحلوائي، جاسم (2008). **هل من بديل أفضل من الاتفاقية الأمنية العراقية . الأمريكية الراهنة**، نقلاً عن الرابط **www.babil-nl.org**



العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 والذي نص (تسري احكام هذا القانون _قانون العقوبات _على جميع الجرائم التي ترتكب في العراق)[1].

وتعتبر الجريمة مرتكبة في العراق اذا وقع فيه فعل من الافعال المكونة لها أو إذا تحققت فيه نتيجتها أو كان يراد ان تتحقق فيه، وفي جميع الحالات يسري القانون على كل من ساهم في جريمة وقعت كلها أو بعضها في العراق ولو كانت مساهمته في الخارج سواء أكان فاعلاً أم شريكاً)، ومنه أعتبرت الدول ذات سيادة من عدمه، وبعد سقوط النظام وانهيار الدولة العراقية وقيام الحكم المدني في العراق بواسطة الحاكم المدني(بريمر) وانتهاء باعادة السيادة للعراقيين واحتفاظ الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها بصلاحياتها باعتبارها قوى احتلال ملزمة بتحقيق الامن والاستقرار والارتقاء بالعراق طبقا لقرارات مجلس الامن الدولي، والاتفاقية التي أعلن عنها اخيراً والتي احتوت على (30) مادة قانونية والمسماة حسب الديباجة (اتفاقيه حول الوجود المؤقت للقوات الامريكية في العراق وأنشطتها فيه وإنسحابها منه، بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق) وكان من اهم ما تضمنته انها اتفاقية بين شريكين ذوي سيادة ومتكافأين يؤكد ذلك الخضوع لاحكام القوانين العراقية والاعراف والتقاليد وبالتالي الولاية القضائية العراقية[2].

كما ان العراق بموجب هذه الاتفاقية سيستعيد مكانته القانونية الدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور القرار المرقم 661 سنة 1990 الصادر عن مجلس الامن الدولي والمتصل بالفصل السابع، وهو أمر يجعل الاتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق ذات ميزة خاصة تختلف عن الاتفاقيات المبرمة بين امريكا واليابان مثلا أو المانيا والتي يكون فيها الجندي أو عضو الامن الامريكي خارج اطار أي احكام قانونية، علما ان الجندي الامريكي لايخضع الى أي قانون خارج أرضه عند قيامه بارتكاب فعل ما وخضوعه للقانون الامريكي فقط، وان وجود المادة (12) التي نص مضمونها باعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالسيادة العراقية وإنفاذ قواعد القانون الجنائي والمدني العراقي على اراضيه[3].

وعلى ضوء طلب العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة الامريكية وتماشياً مع واجب القوات الامريكية والعناصر الامنية فإن احترام القانون العراقي واعرافه وتقاليده اما الولاية القضائية الامريكية فانها تظل محصورة ضمن ثكناتها العسكرية، واثناء تأدية واجبها المتفق عليه اما ما يتعلق بالولاية القضائية العراقية على افراد القوات الامريكية والعناصر الامنية فتكون بشأن الجنايات الجسيمة والمتعمدة التي يتم ارتكابها خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها اثناء حالة الواجب ويكون للقضاء العراقي أيضاً الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة الامريكية، كما أن الطرفين سيتفقان على ابداء المساعدة والتعاون مع بعضهما في اجراء التحقيق وجمع الادلة وتبادلها لضمان سير العدالة، وتكون الاجراءات هي تسلم السلطات العراقية افراد القوات او العنصر الامني فور القبض عليه او توقيفه من سلطات قوات الولايات المتحدة الامريكية، وتقوم القوات الامريكية بحجزه وعرضه على القوات العراقية للتحقيق معه ومحاكمته، كما تضمنت

---

01 الحلوائي، جاسم، مرجع سابق.

02 الجاغوب، محمد، مرجع سابق.

03 الخالدي، رشيد، مرجع سابق، ص25.

الاتفاقية حق أي طرف بالتنازل عن حقه في الولاية القضائية للطرف الاخر في حالات معينه، وإن على السلطات العراقية أن تقوم بأخطار الولايات المتحدة الامريكية خلال (21) يوماً من اكتشاف الجريمة التي تزعم السلطات العراقية وقوعها، بعدها تقوم السلطات الامريكية بتقديم تقرير يتضمن ان الجريمة مثلا وقعت اثناء الواجب ويطلع عليه الجانب العراقي ويتم التشاور في التقرير بين الجانبين العراقي والامريكي، مع الملاحظة أن اللجنة المشتركة بين العراق والولايات المتحدة هي من تضع الاليات واجراءات التنفيذ، وتشمل هذه الاليات ايضاً سرداً للجنايات الجسيمة والمتعمدة مع تطبيق كافة المعايير الخاصة بالمحاكمات والحمايات طبقاً للقواعد القانونية المرعية، وان هذه اللجنة المشكلة من الطرفين طبقا للاتفاقية والمادة (12) تقوم بمراجعة الاحكام الواردة في هذه المادة كل 6 اشهر بما في ذلك أي مقترحات لتعديل المادة المذكورة[1].

وأن نص المادة (12) التي تناولت الولاية القضائية للعراق تركزت على مواد اخرى منها المادة (الثانية) التي جاءت تحت عنوان تعريف المصطلحات والتي منها تعريف المنشآت والمساحات المتفق عليها وهي مساحات ومنشآت مملوكة للحكومة العراق تستخدمها قوات الولايات المتحدة الامريكية والتي ستقدم قوات الولايات المتحدة الامريكية قائمة بها لحكومة العراق، كذلك عرفت قوات الولايات المتحدة الامريكية وعنصر الامن المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة الامريكية والمستخدمين العاملين لدى المتعاقدين مع القوات الامريكية كذلك تعريف للسيارات الرسمية والسيارات العسكرية والمعدات الدفاعية والضرائب والرسوم والمادة (3) التي جاءت باسم القوانين والتي تضمنت الزام افراد القوات المسلحة الامريكية وافراد العنصر الامني بواجب احترام القوانين والاعراف والتقاليد العراقية عند القيام بعمليات عسكرية بموجب الاتفاقية[2].

وقد جاءت المادة (22) [3] من الاتفاقية تحت عنوان الاحتجاز حيث لم تجوز الاتفاقية لقوات الولايات المتحدة توقيف أي شخص او القاء القبض عليه الا بموجب قرار عراقي يصدر وفقاً للقانون العراقي وعملا بالمادة (4) وفي حالة قيام القوات بالقاء القبض أو توقيف الاشخاص طبقاً للاتفاقية تقوم بتسليم هؤلاء الاشخاص للسلطات العراقية المختصة خلال (24) ساعة وتقوم الولايات المتحدة باطلاق سراح الموقوفين لديها بعد تنفيذ الاتفاقية او تسليم المطلوب منهم الى السلطات العراقية استناداً إلى أوامر قبض أصولي، ولايجوز للقوات الامريكية تفتيش أي منزل أو عقار إلا بموجب أمر قضائي[4].

وتعتبر المادة الرابعة من أخطر مواد الاتفاقية، حيث إنها أبقت المجال مفتوحاً لقوات الاحتلال في مهاجمة واعتقال من تشاء بحجة "المجموعات الإرهابية"، وعليه فإن الباب يبقى مفتوحاً أمام قوات الاحتلال لتنفيذ خططها بحجة مكافحة الإرهاب، وجاء في هذه المادة (1) تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات

01 مشغل، فاضل، مرجع سابق.

02 الجنابي، باسم (2008). **مجلس الأمن والحرب على العراق 2003**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ص56.

03 الحلوائي، جاسم، مرجع سابق.

04 الخالدي، رشيد، مرجع سابق، ص13.

الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون[1].

ونصت الفقرة الأولى من هذه المادة "تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق"، والفقرة التالية من نفس المادة "تنفذ جميع تلك العمليات مع وجوب الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية، ويكون تنفيذ هذه العمليات دون تجاوز لسيادة العراق ومصالحه الوطنية، حسبما تحددها الحكومة العراقية"[2].

وإن الإدارة الأمريكية حرصت وبقوة على بقاء الجيش الحكومي في العراق ضعيفاً، حتى تبقى البلاد بحاجة إلى تواجد قوات الاحتلال الأمريكية، ورد في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة "يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معروف في القانون العراقي النافذ"، هذا يعني أن هذه القوات لها مطلق الحرية في قتل من تشاء بحجة "حق الدفاع الشرعي عن النفس" وهكذا ستبقى قوات الاحتلال الأمريكية تعبث بأرواح العراقيين بحجة "الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق". وتسمح المادة السابعة من الاتفاقية بوضع وخزن المعدات الدفاعية، وهذه الفقرة فيها الكثير من النقاط المبهمة، والتي يمكن أن تستخدمها أمريكا حججاً لتنفيذ العديد من العمليات في العراق بحجة "معدات دفاعية"، حيث تذكر هذه المادة "يجوز لقوات الولايات المتحدة، أن تضع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وفي مواقع أخرى مؤقتة يتفق عليها الطرفان، معدات دفاعية وتجهيزات ومواد تحتاجها قوات الولايات المتحدة للأغراض المتفق عليها بموجب هذا الاتفاق، ويجب أن يكون استخدام وتخزين هذه المعدات متناسباً مع المهام المؤقتة لقوات الولايات المتحدة في العراق وفق المادة 4 من هذا الاتفاق" [3].

فبعد احتلال العراق للكويت في 2 آب 1990، وضع مجلس الامن العراق تحت طائلة الفصل السابع، وقد ورد ذلك في اكثر من سبعين قراراً دولياً، ابتداءً بالقرار 660 لعام 1990 الذي طالب العراق بالانسحاب من الكويت، وعلى هذا الاساس بقي العراق محكوماً بعقدة السيادة المنقوصة، وقد استمر هذا الحال حتى بعد احتلاله وسقوط نظامه السياسي عام 2003[4]، حيث وقع العراق تحت الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 1483 في 22 أيار2003، الذي وصف كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالدولتين القائمتين بالاحتلال، وحتى القرارات التي صدرت لصالح العراق، لم يكن لها قبول دولي بسبب عدم تطابقها مع الواقع الذي تعيشه الدولة العراقية بعد عام 2003، فمثلاً القرار رقم 1546 لعام 2004، الذي أنهى سلطة الائتلاف المؤقتة،

---

01 الجاغوب، محمد، المرجع السابق نفسه.

02 الجنابي، باسم، مرجع سابق، ص57.

03 الجنابي، باسم، المرجع السابق نفسه، ص58.

(4) السعيدي، عبد الجبار عيسى، مرجع سابق، ص 523.

إلا أنه لم يؤدِ الى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وظلت ملفات مهمة تُدار من قبل الجانب الأمريكي، وخاصةً الملف الأمني[1].

لقد قيدت القرارات الدولية التي صدرت ضد العراق قابلية الدولة العراقية على الحركة في محيطها الاقليمي والدولي، إذ ظل العراق، وحسب تلك القرارات، بلداً مهدداً للسلم والأمن الدوليين، وحتى بعد توقيع العراق والولايات المتحدة على اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية واتفاقية الاطار الاستراتيجي بين البلدين نهاية عام 2008، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق في منتصف شهر كانون أول2011، ظل موضوع السيادة العراقية يثير جدلاً فقهياً حول مدى قدرة الحكومة العراقية على تأمين سيادة البلد من خلال توقيع هذا الاتفاق مع الدولة التي احتلت العراق[2] بل وحتى بعد خروج العراق من الفصل السابع بموجب قرار مجلس الامن المرقم (2107) لعام 2013، ظل موضوع السيادة العراقية يثير الجدل ذاته، إذ طفت على السطح مسألة قدرة الحكومة العراقية على حماية أموالها في الخارج من المخاطر القانونية المرتبطة بالديون التي خلفها النظام السابق، وخاصة بعد القرار الذي اتخذه الرئيس الامريكي باراك أوباما، في 20 آيار2014، برفع الحصانة الامريكية الممنوحة لصندوق تنمية العراق وممتلكات خاصة تعود للحكومة العراقية في الخارج، بعد أن كانت الحكومة العراقية تطلب تمديد الحصانة سنوياً منذ توقيع اتفاقية الاطار الاستراتيجي وسحب القوات[3].

المبحث الثالث: العولمة واستقرار الدولة في العراق:

كان من أهم النتائج التي ترتبت على احتلال العراق وسقوط نظامه السياسي بتاريخ 9 نيسان 2003، هو انهيار الدولة العراقية بكامل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية والخدمية والعسكرية والمدنية، إذ أصبح العراق دولة واقعة تحت الاحتلال استناداً الى قرار مجلس الأمن المرقم 1483 في 22 أيار 2003، الذي أعطى امريكيا وبريطانيا السلطة في العراق كونهما الدولتين القائمتين بالاحتلال[4]. سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : تداعيات العولمة على الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الثاني: التحديات الرئيسية التي قد تهدد استمرارية الدولة في العراق.

المطلب الاول: تداعيات العولمة على الاستقرار السياسي في العراق:

---

[1] البياتي، فراس (2013). **التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان2003**، بيروت: العارف للمطبوعات، ص ص279-281.

[2] عبيد، منى حسين وخميس، خلود محمد (2015). **العلاقات العراقية-الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي**، في علاء عكاب خاف (باحث)، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، ص ص133-137.

[3] جريدة الصباح العراقية (2014). رفع الحصانة عن الأموال العراقية، العدد 3118 في 29 أيار.

[4] (United Nations, security council, Resolution 1483 adopted by the security council at its 4761st meeting, on 22May 2003: http://www.un.org/en/ga/search/view_

أن لظاهرة العولمة أذرعاً طويلة وأدوات عديدة ترتكز عليها الجهات المتنفذة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى في تأثيرها على الدول الضعيفة بشكل عام، والعراق مثال واضح على ذلك، ولعل أشهرها[1]:

- **وسائل الإعلام والاتصال:** تقوم وسائل التواصل الاجتماعي بنقل الأفكار والمعلومات بشكل سريع، وتصنع الظواهر والأحداث، وتفتعل الصراعات والأزمات، وتكتشف ممارسات وأفعال الدول والحكومات أمام جمهورها وأمام الرأي العام الإقليمي والدولي، إلى درجة جعلتها من المحركين والموجهين الأساسيين والرئيسيين للرأي العام، بعد أن كانت الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على لعب ذلك الدور واحتكاره، وقد استخدمت الوسائل الإعلامية في بث الدعاية الكاذبة حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، لاستقطاب الرأي العام الأمريكي والدولي، واستخدمت أيضاً في شن حرب معنوية ونفسية على العراق مجتمعاً ودولة قادت في نهاية المطاف إلى احتلاله وتخريبه.
- **المؤسسات الدولية غير الحكومية:** التي تعبر الحواجز والحدود، وتراقب سلوك الدول تجاه مجتمعاتها، وما يشكله ذلك من ضغط عليها وعلى سياساتها، فالدول أصبحت تخشى على مكانتها وسمعتها أمام تلك المؤسسات مثل منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية التي أصبحت من اللاعبين المؤثرين في النظام الدولي إلى جانب الدول.
- **الشركات متعددة الجنسيات:** التي فاقت قدرتها بعض الدول وأصبح نطاقها أوسع من نطاق دولها الأم، لاسيما أنها تقطع الحدود والحواجز وتعبر إلى أقاليم كثيرة تمارس ضغوطات على اقتصاديات الدول وأسواقها، وتتحكم في ثرواتها والأيدي العاملة فيها، وتهدد أمنها الغذائي والاقتصادي، وتقلل من أهمية منتجاتها الوطنية خاصة إذا ما استخدمت من قبل الجهات المتحكمة فيها أو من قبل دولها الأم.

وقد برزت مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللتين تم تصنيفها كجزء من ذراع العولمة الاقتصادية، التي تؤثر على اقتصاديات الدول الضعيفة والنامية، كما هو الحال بالنسبة للعراق أيضاً، حيث أن الهدف المعلن من إنشائهما هو مساعدة الدول النامية على النهوض والنمو من خلال قروض ومساعدات مالية، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك تماماً، فالعراق خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وقع في الفخ الذي نصبته تلك المؤسستان، ووقع في إشكاليات كبرى طالت جوانب كثيرة من قطاعه الاقتصادي، فقد وصل حجم ديونه جراء تعامله مع هاتين المؤسستين الى ستة أضعاف دخلة السنوي الإجمالي، فضلاً عن التسبب بنتائج أخرى كارثية على المجتمع والدولة العراقية مثل حدوث تضخم هائل في أسعار السلع الأساسية، وانخفاض أسعار

---

[01] عقيل، وصفي (2013). إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة، **مجلة إربد للبحوث والدراسات**، جامعة إربد الأهلية، عدد 1، ص15.

الموارد الطبيعية التي يمتلكها، مثل النفط، الى أدنى مستوى، وهو ما قاد في عدم تمكين الفرد العراقي من شراء مستلزماته واحتياجاته الأساسية[1].

وتعرض العراق في الربع الأخير من القرن العشرين لضغوط كبيرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل زيادة المساحة المخصصة من قبل الدولة لعملية الخصخصة، وذلك بهدف إضعاف الحكومة العراقية، وتقليص دورها في القطاعات الاقتصادية المهمة، مثل قطاع النفط والطاقة، وزيادة تغلغل الشركات الأجنبية التي تبحث عن الربح، وعن فوائد لها ولدولها الأم، تعتبر هذه الضغوط من أهم تجليات العولمة الاقتصادية، فالقوة الأمريكية كان لها متطلبات كثيرة، أبرزها تأمين السيطرة على الثروة النفطية العراقية كمصدر مهم لاقتصادها، ومشاريعها في المنطقة، ولبقاء تحكمها في الأسواق العالمية وكان أحد وسائلها لتحقيق ذلك ربط الدولة العراقية بالمؤسسات الدولية المسيطرة عليها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

فقدت الدولة العراقية القدرة على السيطرة كما كان الحال قبل بروز هذه الظاهرة، حتى أصبح مصير العراق مهدداً بالتشرذم والتفكك، فالدول الاستعمارية استبدلت احتلالها المباشر المكلف ومرتفع الثمن، باحتلال آخر جديد مربح وقليل التكلفة لا يصيب فقط الجانب الاقتصادي والسياسي، وإنما أصاب الهوية العراقية في مقتل، وأصاب العقول، والانتماء، والمواطنة، والثقافة، واقتحم خصوصيات المجتمع العراقي، وتسبب ايضاً في سلب جزء من سيادة الدولة، وزاد ضرب المنظومة القيمية لدى المجتمع مثل: قيم التماسك، والانتماء، وخدمة الدولة، والجديد في العمل، والعيش المشترك وتقبل الآخر المختلف، ودخلت عملية التمزق والتخريب هذه الى العراق بعد الحرب الخليج الثانية، وبعد تغير النظام الدولي من بوابة حقوق الانسان، وحقوق الأقليات، وبوابة الشركات متعددة الجنسيات، وبتوظيف جيد للخلافات السياسية بين النظام العراقي ومعارضيه، الذين دُعموا في سبيل زعزعة استقرار النظام وأمنه عبر قيامهم بالترويج لمفاهيم الديمقراطية، والتعددية السياسية، والحريات بكافة أشكالها، وقد اعتمدت هذه المعارضة في عملية الترويج على الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة، وعلى الدعم اللوجستي والمالي من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وعلى مراقبة المجتمع الدولي بما فيه الرأي العام لممارسات وأفعال الحكومة العراقية، وفي النتيجة النهائية، تشويه صورة الدولة العراقية ونظامها السياسي، وافقادها جزءً من تحكمها وسيطرتها، وتهيئة المناخ الإقليمي والدولي لضرب العراق واحتلاله تحت شعار نشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، إذاً، شكلت ظاهرة العولمة جسوراً للدول المسيطرة على النظام الدولي لعبور الأفكار، والقيم، والثقافة، والمعتقدات التي تخدم توجهاتها ومشاريعها في العراق. وجسراً لعبور الاحتلال الأمريكي وحلفائه إلى العراق منذ عام 2003[3].

---

01 مجيد، كمال (2000). **العولمة والديمقراطية دراسة لآثر العولمة على العالم والعراق**، لندن: دار الحكمة، ص ص 71-73.

02 سمارة، عادل (2003). العراق تحت الاستعمار المعولة، الأمة العربية افلاس الدولة القطرية وإعادة تجديد الذات، **مجلة كنعان**، فلسطين، العدد (113)، ص8.

03 عقيل، وصفي، مرجع سابق، ص 17.

المطلب الثاني: التحديات الرئيسية التي قد تهدد استمرارية الدولة في العراق:

إن ما يجري في العراق من غياب كامل للأمن والاستقرار، والسيادة الشمولية وفي شتى مناحي الحياة، ما هو الا نتاجاً لسياسات فرضتها مقتضيات المصلحة القومية للدول الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد كرست هذه الدول بسياساتها الاستعمارية في العراق التبعية السياسية وظاهرة فقدان الاندماج القومي، وانعدام الاستقرار السياسي والأمني وارتهان قراراتها السياسية والاقتصادية الشمولية، وذلك بسلب السيادة تحت غطاء جلب الديمقراطية والحرية للشعوب، وبفرض الحروب باستخدام استراتيجيات جديدة عن طريق تغذية النعرات الطائفية والاثنيه وتفتيت للهوية بين مكونات المجتمع في داخل العراق، ولم يغب عن هذه الدول من تكريس عوامل الضياع الاجتماعي والاقتصادي والإداري، فدولة العراق النفطية والتي تملك ما يربو عن (20%) من الاحتياط العالمي للنفط، ويعاني مواطنها الذي ينجو من القتل من سوء التغذية وانخفاض لمستوى دخل الفرد، وانتشار البطالة والأمراض والأوبئة وفقدان للهوية القوميه بالإضافة على السيطرة الكلية من تلك الدول على الثروة النفطية الرافد الرئيس لعجلة الاقتصاد في البلاد، ما اوجد التبعية الاقتصادية واضعف البنيان الصناعي والزراعي، والذي بدوره كرس الفساد الإداري من جراء سوء إدارة مرافق الدولة والتي بدورها وضعت جزء من عوائد النفط في مهب الريح.

وتواجه السيادة الوطنية العر اقية مجموعة من التحديات وهي :

التحدي الأول: وهو الطائفية، لا تقل الطائفية خطراً عن الاحتلال وهي إحدى نتائجه لأن الاحتلال سيزول لا محال، لكن تأثير الطائفية سيبقى عميقاً في المجتمع العراقي، وتجري في العراق عمليات تطهير مذهبي وديني وإثني باسم أمراء الطوائف طالت مئات الآلاف من المواطنين داخل العراق: بين الشيعة والسنة، وبين المسلمين والمسيحيين، والعرب والتركمان والأكراد وخصوصاً في منطقة كركوك، إضافة إلى نحو مليوني عراقي اضطروا إلى مغادرة العراق، حسب الأمم المتحدة، بينهم عدد كبير من العقول والعلماء والأكاديميين، خصوصاً بعد تعرض أعداد كبيرة منهم إلى الاغتيال والخطف.

التحدي الثاني: الإرهاب، ويتمثل ذلك بانتشار الجثث مقطوعة الرؤوس مجهولة الهوية، إضافة إلى السيارات المفخخة، وأعمال العنف المنفلتة من عقالها والخطف اليومي والجريمة المنظمة، وهي إحدى المشاهد المأساوية الراهنة في العراق[1].

التحدي الثالث: هو وجود المليشيات التابعة للأحزاب الحاكمة أو القريبة من الحكم أو خارجه، أو داخل بعض أجهزة وزارتي الداخلية والدفاع، إضافة إلى ميليشيات حماية المنشآت النفطية والكهربائية والخاصة، والسلاح ليس حكراً على الدولة، بل إن الميليشيات لا تزال ترفض نزع سلاحها، وهو ما فشلت حكومة نوري المالكي في إنجازه، مثل فشلها في مشروع المصالحة الوطنية وخطتي أمن بغداد الأولى والثانية، ومثلما لاحت معالم الفشل في خطة أمن بغداد الثالثة التي بدأت بقصف مناطق الرحمانية واستخدام عنف مفرط في شارع حيفا ومناطق الدورة وديالى بما فيها بعض المناطق الحدودية، واستشراء عمليات الإجراء والتطهير المذهبي والقتل على الهوية.

(1) الدسوقي، أبو بكر (2007)، مرجع سابق، ص26.

التحدي الرابع: تعد مشكلة الفساد والرشوة من أكثر المشاكل تأثيراً على استقرار العراق، حيث يعاني العراق منذ عام 2003 من مشاكل انتشار الرشوة بشكل كبير، حيث أن رئيس السلطة الانتقالية (بول بريمر) قد هدر ما يقارب 8 مليارات و800 مليون دولار، وتبعته حكومات بددت نحو 20 مليار دولار، حيث أتهمت وزارة الدفاع بتبديد أكثر من مليار دولار خلال بضعة أشهر، وعمليات التهريب الداخلي والخارجي مستمرة، والهدر يقدر بين 400- 800 مليون دولار شهرياً، كما كشفت عن ذلك تقارير المفتش العام الأمريكي المقدمة إلى الكونغرس وتقارير المفتش العام في وزارة النفط الذي أشار إلى أن خسارة العراق بلغت 24 مليار دولار منذ الاحتلال[1].

التحدي الخامس: نقص الخدمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية، فهناك أزمة في تدهور الأوضاع الاقتصادية، كأزمة الكهرباء والماء في الكثير من المناطق، إضافة إلى عدم توافر فرص العمل، حيث بلغت نسبة البطالة أكثر من (50%) حسب إحصاءات الأمم المتحدة.

التحدي السادس: هو التدخل الإقليمي، فكلما ضعف العراق تعرض لتدخلات من الجيران، خصوصاً إيران وتركياً، وهناك امتدادات كثيرة لأجهزة عديدة في العراق بما فيها لإسرائيل، وتحظى إيران بالذات بنفوذ سياسي ومذهبي واستخباري ومالي، فضلاً عن تأثيرات على ميليشيا فيلق بدر وعلى أطراف في الحكومة العراقية بحكم التقارب العقدي والمذهبي، ناهيكم بالمصالح الخاصة، وإن استعادة العراق لعافيته ووحدته الوطنية وإجلاء الاحتلال يمكن أن يعيد رسم العلاقات بين الجارين المسلمين اللذين تربطهما المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة، وعلى أساس تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية[2].

التحدي السابع: هو ضعف المواطنة العراقية وإضعافها لصالح الهويات المصغرة التجزيئية، فقد كان حل مؤسسات الدولة العراقية خطأ وخطيئة استراتيجيين دفعتا الناس إلى الاحتماء بهويات طائفية أو إثنية أو عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية الجامعة، وإذا كانت الفيدرالية نظاماً متطوراً أخذت به نحو 25 دولة ونحو (43%) من سكان الكرة الأرضية[3]، أما الوضع في كردستان، فهو مختلف لوجود حقوق تاريخية للشعب الكردي، وإقرار بها في الدساتير العراقي، خصوصاً دستور عام 1958 الذي اعترف بشراكة العرب والأكراد، ودستور عام 1970 الذي اعترف بوجود قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية، وقانون الحكم الذاتي لعام 1974. الخلاف إذن قد يكن حول الشكل الذي ستتخذه العلاقات العربية – الكردية في إطار العراق الموحد أرضاً وشعباً وسيادة، فهل هو حكم ذاتي موسع بتطوير صيغة الحكم الذاتي لعام 1974 أم يستند إلى صلاحيات الفيدرالية وحدودها وأبعادها المستقبلية؟ ذلك فضلاً عن التنازع حول بعض المناطق مثل كركوك وغيرها، وحول توزيع الثروات، ويمكن لهذه الخلافات أن تفجر الموقف بالكامل، خصوصاً إذا ما تمسكت الأطراف المختلفة بمواقفها في غياب حكومة مركزية قوية.

التحدي الثامن: يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، فقد واكب وجود القوى في السلطة وخارجها سعي حثيث إلى تديين الدولة، بخاصة في الجوانب الاجتماعية، مما ساعد على تعزيز التطرف والتعصب واللاعقلانية ومناوأة الحداثة

---

[1] سليم، نبيل محمد، مرجع سابق، ص 5.

[2] خلف، نديم عيسى، مرجع سابق، ص49.

[3] حياوي، نبيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص54.

وقضايا التقدم الاجتماعي، وكانت الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى عام 2003 دولة مدنية، على الرغم من تراجعها، لكن مرحلة ما بعد الاحتلال شهدت سيادة قيم ومفاهيم متخلفة لم تألفها الدولة والمجتمع.

التحدي التاسع: هو مشكلة كركوك، بين التركمان والعرب من جهة والأكراد من جهة ثانية، خصوصاً القيادات السياسية والدينية، كما أنها تثير حساسيات تركية، فضلاً عن حساسيات إيرانية في الوقت نفسه نظراً للصراع التاريخي الفارسي- العثماني الذي كان العراق مسرحة الأساس طيلة قرون، ولا يوجد إحصاء سكاني يمكن الاعتماد عليه، والمتوافر الأقرب إلى الحيادية هو إحصاء السكان لعام 1957، وهو الإحصاء الوحيد الذي تضمن سؤالاً عن اللغة الأم، وقد بين هذا الإحصاء أن نسبة الأكراد إلى مجموع السكان في العراق هو (14.6%)، وهذا الإحصاء قد حصل قبل محاولات تغيير التركيب الديموغرافي لمحافظة كركوك في السبعينيات وما بعدها، كما بين أن أكثرية سكان مدينة كركوك كانوا من العرب والتركمان معاً، وهم أيضاً أغلبية سكان لواء كركوك الذي سمي محافظة فيما بعد، وذلك قبل فصل بعض أقضيته الكردية وإلحاقها بمحافظة السليمانية أو محافظة صلاح الدين حسب قانون الحكم الذاتي[1].

فقد أقر البرلمان الكردي في نوفمبر 2002م، دستوراً فيدرالياً للعراق، مع ملاحظة أن طرح الأكراد للفيدرالية هو أقرب إلى الاستقلال شبه التام لكردستان العراق، ولذلك يعتبره البعض أقرب إلى الكونفدرالية منه إلى الفيدرالية، كما يطالب الكلدانيون والآشوريون باستحداث كيان إداري خاص بهم في شمال العراق، بحيث يتيح لهم حكماً ذاتياً، وقد قررت الأقليتان أن تصبح لهم تسمية مشتركة: "الكلداشوريون"، وبالإضافة إلى ذلك فإن جماعات من التركمان والشيعة والسنة تقول بخيار الفيدرالية[2].

وفي المقابل، فإن هناك من يطرح بعض الهواجس والمخاوف بشأن خيار الفيدرالية في العراق، ومن أبرزها أن هذا التوجه متى تم الأخذ به يمكن أن يؤدي إلى تقسيم العراق من الناحية العملية، خصوصاً أن خطوط التقسيم العرقي والطائفي في العراق تتمشى إلى حد ما أو بدرجة ما مع خطوط التقسيم الجغرافي، حيث تمركز الأكراد في الشمال، والسنة في الوسط، والشيعة في الجنوب، مع ملاحظة أن هناك مناطق تتداخل فيها الأعراق والطوائف، كما أن العراق يفتقر إلى بعض العوامل الهامة التي أسهمت وتسهم في نجاح تجارب الفيدرالية في دول أخرى مثل تكريس مبدأ المواطنة وما يرتبط به من حقوق متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعرقية والدينية والطائفية، فضلاً عن وجود أجهزة اتحادية فاعلة تتولى شؤون الأمن والدفاع والسياسة الخارجية في إطار صيغة دستورية واضحة تحدد شكل وطبيعة العلاقة بين المستويين الاتحادي والمحلي[3]، كما أن موضوع الفيدرالية في العراق له أبعاده المرتبطة بالموارد النفطية العراقية وكيفية استغلالها وتوظيف عوائدها، كما أن له أبعاده الإقليمية وبخاصة بالنسبة لكل من تركيا وسوريا وإيران، والأمر

---

[1] الدسوقي، أبو بكر (2007)، مرجع سابق، ص45.

[2] فارس، هاني (2007). الآثار السياسية –الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق وعلى المنطقة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (295)، سبتمبر، ص51.

[3] الحسن، عمر (2004). المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية: تفجيرات الرياض نموذجاً، القاهرة، **مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية**، ص69-70.

أكثر حساسية بالنسبة لتركيا على وجه التحديد، حيث ترفض مسالة إقامة كيان مستقل للأكراد في شمال العراق، لما لذلك من انعكاسات على المشكلة الكردية داخلها، ولذلك تعتبر هذه القضية قضية أمن وطني وخطأً أحمر بالنسبة لها[1].

وفي ضوء ما سبق، فإن هناك ما يؤكد على ضرورة الأخذ باللامركزية للمحافظات العراقية مع الحفاظ على الوضع الراهن في كردستان العراق، حيث أشار "اتفاق العملية السياسية" الموقّع بين مجلس الحكم الانتقاليِ، وسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بشأن تسريع نقل السلطة إلى العراقيين، إلا أن ذلك سيكون من بين مبادئ القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية، ونظراً للتعقيدات المرتبطة بمستقبل الدولة العراقيةِ، يرى البعض أن الصيغة الأنسب للعراق هي الفيدرالية القائمة على أساس إقليمي، وليس على أساس عرقي أو طائفي، حيث أن هذا من شأنه جعل الحكومات المحلية تهتم بجميع المواطنين في مناطقها بالدرجة نفسها دون أن تحابي هذه الفئة أو تلك لاعتبارات طائفية أو عرقية[2].

وقد يكون فقدان الدولة لإقليمها كليا، أو يتم تقسيم الدولة الى دويلات عدة، فان هذا الفقدان للسيادة يخلق مسائل قانونية ذات طبيعة معقدة ويترتب عليه الفقدان أو التقسيم نتائج واسعة من حيث المدى والتأثير، وهذا الفقدان للسيادة يحدث نتيجة لأسباب عدة منها الضم أو التنازل وتحرر الشعوب الى مستوى الاستقلال وكذلك التسويات الاقليمية بين مختلف الدول [3].

لكن مهما تكن صور فقدان السيادة أو انتقالها وهذه الواقعة ترتب آثارا قانونية في نطاق العلاقات الدولية المتعلقة بدويلات الاقليم وفي نطاق تكوينه الاقتصادي والاجتماعي وأساسه القانوني والقواعد القانونية التي تعني بهذا التغيير في السيادة[4] وأن تقسيم العراق جغرافيا لا يمنح لأية دويلة تقدم على آثار الدولة العراقية من استقرار فدول الجوار جميعا لربما باستثناء ايران التي ترغب باطنا بتقسيم العراق الى دويلات ثلاث على أساس قومي واثني فالصراعات الجغرافية لازالت قائمة والحدود السياسية السيادية للعراق تتعرض يوميا الى الانتهاكات من دول الجوار من تركيا في الشمال وايران من الشرق والكويت من الجنوب والحدود المفتوحة مع سوريا والتوغل لعصابات داعش الى العراق من خلاله وهذه الدول جميعها تنتهك الحدود الجغرافية للعراق ما بعد 2003 لعدم قدرة الدولة العراقية بفرض سيطرتها على الحدود السيادية للعراق والمحاباة مع دول الجوار على حساب سيادة العراق.

وهنالك مجموعة من الأولويات للحكومة العراقية للعمل على الحفاظ على سيادتها الوطنية، ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:

---

[1] فارس، هاني، مرجع سابق، ص53.

[2] الحسن، عمر، مرجع سابق، ص124.

[3] مركز الدراسات الاستراتيجية (2016). **تحديات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبدائل المتاحة للإصلاح**، جامعة كربلاء، ص17.

[4] ايوب، مها محمد (2011). **أثر خلافة الدول في المعاهدات الدولية**، بغداد: مطبعة النهار الجديد، ص4.

1. **العلاقة مع كردستان:** أصبح من الضرورة تنظيم العلاقات بين المركز والإقليم بما يضمن استقرار العراق، وذلك بالاعتماد على الدستور العراقي الذي تضمن العديد من المواد التي تحدد طبيعة وشكل العلاقة بينهما، ولا سيما بعد تعقُّد الأوضاع وتداخل الصلاحيات بينهما في الفترة التي أعقبت استفتاء الإقليم للانفصال عن العراق في سبتمبر 2017، وتشهد العلاقات بين الطرفين قدرًا من التحسن بعد إقرار الميزانية الجديدة التي جاءت بالتوافق بينهما، وفي هذا السياق، أكد "عبدالرحيم الشمري" (النائب عن محافظة نينوى) "أن إقليم كردستان حصل بموازنة 2019 على عشرة أضعاف ما حصل عليه بالموازنات السابقة، حيث تصل حصة الإقليم حاليًّا إلى 10 مليار دولار مع استثناء القروض والهبات"، وهو ما دفع "نيجرفان البارزاني" (رئيس حكومة الإقليم) للتصريح في 27 يناير 2019 بـ"أن كردستان قطعت مرحلة جيدة بتفاهماتها مع بغداد، وأن موازنة 2019 هي الأفضل بالنسبة للإقليم، وشكر حكومة بغداد لدفعها رواتب موظفي إقليم كردستان"، وتظل هناك بعض الخلافات بين الطرفين، خاصةً في ملف السياسة الخارجية والعلاقة مع كل من تركيا وإيران والولايات المتحدة[1].
2. **حصر عمليات امتلاك السلاح بيد الدولة العراقية:** مع تصاعد الصراعات في العراق، برزت ظاهرة انتشار السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة، ولا سيما لدى العشائر وبعض الجماعات المسلحة وحتى على مستوى الأفراد العاديين، وهو ما يعني استمرار حالة من عدم الاستقرار الممتد، ولهذا أصبحت هذه القضية ضمن أولويات الحكومة العراقية لعام 2019، حيث أعلن البرنامج الحكومي "أن الحكومة ستعمل على إنهاء الفوضى العامة، وحصر السلاح بيد السلطات الرسمية، وستمنع التدخلات من الجهات المختلفة، سواء كانت شبه عسكرية أو عشائرية، ومنع أي تشكيل عسكري أو وجود سلاح خارج إطار الدولة"، إذ يصعب أن تقوم الحكومة بممارسة دورها الطبيعي في ظل وجود جماعات تحمل السلاح خارج سيطرتها، مما يعني أنه يجب التصدي لتهديدات انتشار السلاح والفصائل المسلحة المختلفة لتحقيق الاستقرار في العراق[2].
3. **مواجهة التهديدات الإرهابية:** تخشى الدولة العراقية من احتمالية عودة "داعش" مرة أخرى إلى العراق في ظل وجود العديد من المؤشرات التي تؤكد عدم القضاء على التنظيم بشكل كامل، وهو ما يتطلب تعاون بغداد مع عدد من القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي اجتمعوا في كانون الأول 2019 على مستوى وزراء خارجية للتحالف الدولي ضد "داعش" في العاصمة الأمريكية في 6 شباط 2019 لبحث جهود القضاء على تنظيم "داعش"، وذكر بيان وزارة الخارجية الأمريكية "أن الولايات المتحدة مصممة على منع عودة داعش من الظهور في سوريا والعراق بعد انسحاب القوات الأمريكية من سوريا"، كما يتلقى العراق دعمًا مستمرًّا من حلف الناتو فيما يتعلق بتجهيزات القوات الأمنية، والبرامج التدريبية اللازمة لهم[3].

---

[1] الشريف، أميرة (2019). واشنطن تستضيف اجتماعا للتحالف الدولي ضد داعش، نقلا عن الرابط: www.islamist-movements.com/

[2] العبيدي، مثنى (2019). هل يخرج العراق من نفق عدم الاستقرار في 2019؟، نقلا عن الرابط: futureuae.com/

[3] الشريف، أميرة، مرجع سابق.

4. **منع تجدد الاحتجاجات:** أدى ضعف الخدمات والبنية التحتية في العديد من المدن العراقية إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية خلال السنوات الماضية، وهو ما اعتبرته العراق بمثابة تهديد لأمن واستقرار العراق، حيث قامت بوضعه في برنامجها الحكومي تحت بند "سيادة النظام والقانون، وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي". ويتوقع تحليل في مجلة (war on the rocks) حدوث أزمة جديدة في العراق بسبب تردي البنية التحتية والخدمات، حيث يذكر التحليل نصًّا: "الصيف آتٍ، وصبر العراقيين بدأ بالنفاد. ويُفترض ببغداد إحراز تقدم جاد في مجال توفيرها للخدمات الرئيسية، وإلا فإن سيقلب الموازين بطريقة عجز تنظيم داعش عن تحقيقها".

واستمرت حتى بعد الخروج الجزئي للعراق من طائلة الفصل السابع للأمم المتحدة، ونتيجة لكل هذه المتغيرات تحول العراق إلى دولة خاضعة لإرادات إقليمية ودولية، وأصبح القرار السياسي العراقي الذي يمثل الأساس السيادي للدولة يمر بعديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية السلبية التي تزيل الصفة السيادية عنه ليتحول بالتالي إلى قرار يخدم الأهواء السياسية والفئوية والبراغماتية المصلحية، مما شجع القوى الإقليمية المتصارعة بل وحتى الدولية لاتخاذه مسرحًا لتصفية صراعاتها وجعلها الأساس الذي تُبنى عليه مكانتها الإقليمية مستغلة حالة الفراغ الأمني والسياسي الذي يمر به البلد، ولعل هناك الكثير من الأسباب التي أدت لذلك أهمها: انعدام الثقافة الوطنية الجامعة وضعف تأثير الهوية والانتماء، فضلاً عن غياب الأطر الرسمية التي تحكم العمليات السياسية المتعارف عليها في الديمقراطيات المتحضرة وأن العراق دولة ديمقراطية ذات مؤسسات[1].

[1] إلياس، فراس (2015). إشكالية السيادة العراقية، نقلا عن الرابط: **www.noonpost.com/**

الخاتمة:

سعت الدراسة للتحقق من صحة الفرضية التالية: يوجد علاقة ارتباطية إيجابية بين العولمة (السياسية، والاعلامية، والاجتماعية، والاقتصادية) وبين إنتهاك سيادة الدول في الوطن العربي، حيث تبين من خلال الدراسة أنه قد بدأت قدرات الدول العربية بالتراجع تدريجياً فيما يتعلق بممارسة سيادتها على إقليمها بالمفهوم التقليدي، حيث أصبحت سياسات العولمة تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها، بل إن دور الدولة بدأ يضعف في ضبط عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والسلع والأموال والأفراد عبر حدودها، وطرحت العولمة مفاهيم وقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وإن للعولمة أثاراً سلبية كثيرة على العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الوطن العربي ولها تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وأنماط سلوكية وفكرية وثقافية، حيث شكلت سياسات العولمة تهديداً للأسس الشرعية التي قامت عليها الدولة في الوطن العربي فسياسات العولمة شاملة وواسعة النطاق تفرض قواعدها وأسسها على جميع الدول متجاهلة الظروف الخاصة لأي دولة أو مجتمع ودون أن يترك للدولة حرية الاختيار، وتلك الآثار قد تؤدي إلى التأثير على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة، ولذلك فقد بدأت الأنظمة السياسية في البحث عن شرعية تتلاءم والمتغيرات العولمة الجديدة.

كما سعت الدراسة للتحقق من صحة الفرضية التالية: يوجد تأثيرات سلبية للعولمة على سيادة الدولة العراقية بعد عام 2003، حيث تبين من خلال الدراسة أن السيادة العراقية قد تعرضت منذ عام 1991 للإنتهاك بموجب القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي شكلت تهديداً لسيادة العراق السياسية والعسكرية، وأصبح العراق عمليًا تحت طائلة القرارات الدولية التي كانت تصدر بين الحين والآخر والتي استمرت حتى عام 2003 وانتهت باحتلاله وإنهاء وجوده السياسي كدولة ذات كيان مستقل وتحول إلى دولة خاضعة للاحتلال، وحتى بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في عام 2004 إلا أن السيادة العراقية ظلت منقوصة كون هذا المجلس لم يكن يمتلك الحق المطلق لاتخاذ قرارات سيادية دون أن يوافق عليها الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)، وأصبح العراق يمتلك السيادة القانونية بعد عام 2011 دون الفعلية بمعنى أن العراق لم يتحرر مطلقًا من الإحتلال الأمريكي الذي قيده باتفاقية أمنية الهدف منها تحويل العراق إلى صفة تابع دون صفة الحليف العسكري، وألحقتها باتفاقية الإطار الاستراتيجي التي لم يستفد منها العراق سوى الوعود الكاذبة والتي ألقت بظلالها على الواقع الأمني المتهالك، واستمرت حتى بعد الخروج الجزئي للعراق من طائلة الفصل السابع للأمم المتحدة.

وسعت الدراسة للاجابة عن التساؤل التالي : كيف أثرت العولمة السياسية على سيادة الدولة العربية والانظمة السياسية العربية؟ وتبين من خلال الدراسة إن ظاهرة العولمة السياسية لا تقل خطورة عن انعكاسات ظاهرة العولمة الاقتصادية على واقع الوطن العربي، ذلك لأن هذه الظاهرة ما هي إلا مشروع مستقبلي، لأنها تعتبر مرحلة تطورية لاحقة لظاهرة العولمة الاقتصادية، والثقافية التي سوف تؤدي إلى قيام عالم بلا حدود، ولا سياسة، وهو الهدف النهائي لظاهرة العولمة السياسية، فتحقيق العولمة الاقتصادية، والثقافية، سيسهل قيام عولمة سياسية التي في ظلها سيتغير مفهوم الدولة والسيادة، عن طريق تغيير الولاء للوطن والأمة، وإحلال محله ولاءات جديدة، ومثل هذه السياسة تؤدي بالنتيجة إلى إلغاء سيادة الدول، وانتهاك حدودها، واستقلالها،

وسيكون تطبيق ذلك باستخدام كافة أنواع التدخل الاقتصادي، والسياسي فيها، وحتى لو استدعى ذلك الأمر اللجوء إلى استخدام القوة بكافة أشكاله، وأساليبه.

وسعت الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي: ما مستوى تأثير العولمة السياسية على سيادة الدولة العراقية بعد عام 2003؟ لقد كان تأثير العولمة كبير وواضح في انتهاك السيادة الوطنية للدولة العراقية منذ عام 1990، حيث تم توظيف أدوات العولمة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية لاحتلال العراق في عام 2003، ومن ثم السيطرة على كافة مقدرات الدولة العراقية من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ومن ثم إيران وتركيا.

النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- السيادة هي المفهوم الأساسي في الدولة ويتم التعبير عن ذلك عادة في ان الدولة هي المؤسسة التي يحق لها احتكار استخدام القوة، وهذا الحق ينبع في الأساس من حق الدولة في السيادة على أراضيها تجاه مواطنيها من جهة وتجاه الدول الأخرى من جهة أخرى، ولكن السيادة في نفس الوقت مفهوم قانوني، بمعنى أنه مفهوم يتضمن الاعتراف القانوني من المجتمع الدولي والمحلي.
- في ظل انتشار العولمة والتي تتمثل في الزيادة المطردة في الاتصالات والاقتصاد الكوكبي، والهجرة عبر الحدود وانتشار الأفكار عبر الحضارات من خلال وسائل الإعلام وبروز المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية فوق القومية، تراجعت قدرة الدول العربية على ممارسة سيادتها.
- أن السيادة الوطنية في الوطن العربي قد عرفت نقلةً نوعيةً من بُعدها التقليدي الذي يقوم على مطلق حرية الدولة في التصرف بلا قيود ولا ضوابط في المجالين الداخلي والخارجي، إلى البُعد النسبي أو ما يُعرف بالسيادة المحدودة أو المُقيدة بأداء الالتزامات الدولية، ومن هذا المنطلق فإن نظرية السيادة المطلقة لم تعد موجودة، خاصةً في ظل نسق عولمي يتميز بتنامي ديناميات الاعتماد المتبادل، والترابط الشبكي على المستوى العالمي، حتى أصبحت الدولة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة كائناً اعتبارياً أكثر منه طبيعياً بفعل انكماش القيمة المادية للمجال الوطني.
- إن دولة العراق وفقاً للقانون الدولي العام ما زالت توصف وتصنف ضمن الدول ذات السيادة الناقصة لوجود القوات الأجنبية على الأرض العراقية، وهذا الواقع انعكس على الاتفاقية التي صاغتها الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية، فوجود القوات الأجنبية يجعل من العراق دولة غير تامة السيادة، معنى ذلك أن دولة العراق ليست مستقلة بشكل فعلي، فعلى الرغم من أن ديباجة الاتفاقية تؤكد أن العراق والولايات المتحدة هما دولتان مستقلتان إلا أنها، أي الاتفاقية، غير متكافئة من الناحية الواقعية والعملية، وعدم التكافؤ يجعل من الولايات المتحدة تمارس دوراً أكثر فعالية وتأثير في عملية صنع القرار السياسي العراقي، وهذا ما يخل بالسيادة العراقية.

- الدولة العربية المعاصرة تخضع لدرجات من انتقاض السيادة في المجتمع الدولي، وفي الصورة المعاصرة التي تطرحها للدولة القومية يكون التكتل الاقليمي ضرورياً، وفي ظل التكتل الاقليمي تكون امكانية مواجهة الضغوط الدولية المتعلقة بالسيادة أكبر من قدرة الدولة المنفردة على مواجهتها، هذا التكتل الاقليمي يستدعي الاعتماد على منهج الفصل والوصل، أي الاعتماد على التواصل الاقليمي بين الدول العربية في ظل وجود الدول العربية المنفصلة عن بعضها البعض.
- أن حدود الدول تتغير بشكل مستمر مع تغيرات السياسة الدولية في حدود الاقليم الجغرافي نفسه، وأراضي الدولة هي التي تحدد انتماء الفرد المقيم عليها إلى الدولة، أي جنسيته، واذا كانت الأراضي تمثل العنصر المادي المباشر الذي تتكون منه الدولة والذي يعطي للمقيمين عليها الانتماء لها، فهي أيضاً تمثل الثروة الطبيعية التي تمتلكها الدولة.
- أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وهو ما يتضح من ارتخاء قبضة الدولة على أصولها وأجزاء من إقليمها وسحب بعض الوظائف منها لصالح المنظمات غير الحكومية، وزيادة حالات التدخل والمبادئ الناظمة له كمبدأ مسؤولية الحماية والتدخل الإنساني الدولي، وان الدول النامية عرضة للتأثر بدرجة أكبر لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة، وهذا ما يتضح في الحالة العراقية.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- إعادة النظر بكل ما حدث منذ عام 2003 من خلال إعادة رسم مسار العملية السياسية بهياكلها ومؤسساتها وجعل المعيار الأساسي الذي تقوم عليه هي الديمقراطية الجماعية التي تستند على أساس المشاركة السياسية الفاعلة في صناعة القرار وجعل المواطنة والهوية الوطنية العراقية هي معيار التفضيل الوطني، فضلاً عن تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية والإقليمية، وعدم فسح المجال للتدخلات الإقليمية والدولية وجعل العراق سيد نفسه، وعندها يمكن القول إن العراق قد تحرر من كل الإشكالات التي قد تشوه سيادته القانونية والسياسية.
- العمل على انهاء الانقسام الطائفي في العراق بما يسهم في إعادة بناء الدولة العراقية على أسس ديمقراطية حقيقية بعيدة عن الولاءات الطائفية.
- تعزيز الانتماء الوطني للدولة العربية واحترام سيادتها من خلال بناء المواطنة السليمة الواعية.
- يجب أن يكون انتقاص السيادة لصالح التكتل الاقليمي العربي والذي تمثله حالياً بشكل منقوص جامعة الدول العربية، لذلك سوف يلزم تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بحيث تسمح بنشأ الكيان الكلي الذي تكون له صلاحيات سياسة مهيمنة جزئياً على الصلاحيات السيادية لكل دولة على حدة.

المصادر والمراجع:

المصادر:

- ربيع، محمد محمود ومقلد وإسماعيل صبري (محرران) (2003م). **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت.
- عمر، أحمد مختار (2008) **معجم اللغة العربية المعاصرة**، القاهرة: عالم الكتب
- مالبير، كاريه دي (1902). **الدولة**، الجزء الأول.
- مالبير، كاريه دي (1920). **النظرية العامة للدولة**، الجزء الأول.
- المشاقبة، أمين (2015). **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، عمان: الجامعة الأردنية.
- المنجد في اللغة (1992) دار الشروق، بيروت، الطبعة 33.

المراجع العربية:

الكتب:

- إبراهيم، وايت ورأفت، وحيد (1937). **القانون الدستوري**. القاهرة: المطبعة العصرية.
- أبو هيف، على صادق (1975)، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- أمين، جلال (1998). العولمة والدولة في العرب والعولمة. **الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أمين، جلال (1998). **العولمة والدولة**، في، أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ايوب، مها محمد (2011). **أثر خلافة الدول في المعاهدات الدولية**، بغداد: مطبعة النهار الجديد.
- بجك، باسل يوسف (2006). **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005) دراسة توثيقية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- البداينة، ذياب (2009). **الأمن الوطني في عصر العولمة**، عمان: وزارة الثقافة.
- برستون، ولتر (1992). **افول السيادة**، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة ابراهيم ابو عرقوب، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع.
- بركات، نظام (2002). **مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي**، أمين مشاقبة (تحرير) السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث 3-4 نيسان 2001، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

- بعيطيش، يوسف (2020). **العالم العربي وإشكاليات وتحديات العولمة السياسية.** ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي
- بليكس، هانز (2004). **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، وآخرون، بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوبوش، محمد (2006)، **اثر التحولات الدولية الراهنة على السيادة الوطنية**، الرباط: جامعة محمد الخامس.
- البياتي، فراس (2013). **التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان2003**، بيروت: العارف للمطبوعات.
- تريب، تشالز (2006). **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الجابري، محمد عابد (1998). العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية. "تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي. في العرب والعولمة، **الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.** تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جانيس ج. تيري (2006). **السياسة الخارجية الأمريكية دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة**، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- جعفر، صباح صادق (2004). **قرارات مجلس الحكم 2003-2004**، بغداد: مكتبة العدالة، وزارة العدل.
- الجمل، يحي (1987). **أنظمة الحكم في الوطن العربي" ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجنابي، باسم (2008). **مجلس الأمن والحرب على العراق 2003**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- جواد، سعد ناجي (2004). **الوضع العراقي عشية الاحتلال، في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حاكم، محمد عبد القادر (1990). **الادارة في اليابان كيف تستفيد منها**، القاهرة: الهيئة العربية للكتب العامة.

- حداد، ريمون (2000)، **العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة.
- حسن، حارث (2014). **ترميم البيت الداخلي وتوسيع الشراكة الخارجية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الحسن، عمر (2004). **المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية: تفجيرات الرياض نموذجاً**، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- الحسني، عبد الرزاق (1988). **تاريخ الوزارات العراقية، وزارة الثقافة والاعلام**، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة السابعة الموسعة والمزيّدة.
- حسين، سهيل (2002)، **الوسيط في القانون الدولي**، بيروت: دار الفكر العربي.
- الحسيني، محمد تاج الدين (2000)، **المجتمع الدولي وحق التدخل**، الرباط: منشورات رمسيس (سلسلة المعرفة للجميع 18).
- الحلو، ماجد راغب (2005). **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان (2008). **السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 الى 8 شباط 1963**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حياوي، نبيل عبد الرحمن (2004). **قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالية**، بغداد: المكتبة القانونية.
- الخالدي، رشيد (2008). **العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟**، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- خطيب، إبراهيم (2012)، **الإسلاميون عقب الثورات. التحديات والمخاوف**، غزة: مركز الدراسات المعاصرة.
- الخفاف، حامد، (2007) **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية**، لبنان: دار المؤرخ العربي.
- الداية، أحمد (1971). **الفلسفة السياسية عند العرب**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- الدوري، محمد (2004). **اللعبة انتهت! من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط2.
- دويتش، كارل (1983). **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة الهيئة العامة للكتاب.

- الراجحي، محمد العالم (1989)، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي**، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.
- روبرتس، آدم (2005). **نهاية الاحتلال في عراق 2004، الاحتلال الأمريكي للعراق، صوره ومصائره**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- روزناو، جيمس (1997). **ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- سرحان، أحمد (2000)، **قانون العلاقات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- سرحان، عبد العزيز (1980). **مبادئ القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية.
- سَري الدين، عايدة العلي (1999). **الحرب الباردة في الخليج الساخن**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان.
- السعيدي، عبد الجبار عيسى (2015). **العراق والأمم المتحدة، قضية خروج العراق من الفصل السابع**، في علاء عكاب خلف (باحث)، علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي.
- السيد، ياسين (1998). **في مفهوم العولمة" في العرب والعولمة**، الفصل الأول، (تحرير أسامه أمين الخولي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سيمونز، جيف (2004). **عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، بيروت: دار الساقي.
- شبلي، سعد شاكر (2012). **التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- شكري، محمد عزيز (1982)، **مدخل الى القانون الدولي العام**، دمشق: جامعة دمشق.
- شيحا، ابراهيم عبد العزيز (1980)، **دراسات في النظم السياسية**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الصوفي، محمد (2001)، **تحولات النظام الدولي في عصر العولمة**، الرباط: مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- طعيمة، صابر (1425هـ)، **الدولة والسلطة الإسلام**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- العابد، حسن عبد الله (2008). **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- عبد الله، عبد الغني بسيوني (1985)، **النظم السياسية: ساس التنظيم السياسي**، القاهرة: الدار الجامعية.

- عبيد، منى حسين وخميس، خلود محمد (2015). **العلاقات العراقية–الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي**، في علاء عكاب خاف (باحث)، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي.
- العتوم، محمد عبد الكريم (2010). **نظام الحكم في الاسلام عند السنة والشيعة، وحدة في الأصول واختلاف في الفروع، دراسة منهجية موضوعية مفصلة لقضايا الفقه السياسي الاسلامي المعاصر عند السنه والشيعة**. عمان: المكتبة الوطنية.
- عجيلية، عاصم وعبد الوهاب، محمد رفعت (1992). **النظم السياسية**، ط5، القاهرة: دار الطباعة الحديثة.
- عصفور، سعد (1954). **القانون الدستوري**، الاسكندرية: دار المعارف.
- العطار، فؤاد (1966). **النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عطاري، يوسف، حمدو، أيمن يحيى (2016)، **القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة**، عمان: مركز الكتاب الجامعي.
- علوان، عبد الكريم (2001). **النظم السياسية والقانوني الدستوري**، عمان: دار الثقافة.
- علي، سليم كاطع (2007). **العراق والمستقبل المنير**، بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.
- عوض، محسن (1999). **مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي**، حقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- العيسوي، إبراهيم (1989)، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشاريع المستقبل العربي البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غالبريث، بيترو (2007). **نهاية العراق**، ترجمة اياد أحمد، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- غالي، بطرس وعيسى، محمود خيري (1963). **مبادئ العلوم السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الغذامي، عبدالله (2009). **القبيلة والقبائلية**، بيروت: المركز الثقافي العربي.
- غليون، برهان (1995). **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، بيروت: المركز الثقافي العربي.
- فرانسيس فوكاياما (1993) **نهاية التاريخ وخاتمة البشر**، ترجمة: خسين أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- فرج، عودة عباس (2009). **الدولة في الفكر الفقهي عند السيد محمد باقر الصدر**. بغداد: مؤسسة الآفاق للدراسات والأبحاث العراقية.

- فهمي، عبدالقادر محمد (2010). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- فودة، عز الدين (1993). **النظرية العامة للحدود: رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- كرم، سمير (2005). **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004**، فريق الترجمة حسن حسن وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكيلاني، إبراهيم زيد (1996)، **دراسات في الفكر العربي الإسلامي**، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- ليلة، محمد كامل (1969)، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- ليله، محمد كامل (1969). **النظم السياسية: الدولة والحكومات**، بيروت: دار النهضة العربية.
- المجذوب، محمد (1993). **الديمقراطية في الدساتير الراهنة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مجيد، كمال (2000). **العولمة والديمقراطية دراسة لآثر العولمة على العالم والعراق**، لندن: دار الحكمة.
- محمود، علي عبد (2012). **العلاقات العراقية-الايرانية في ضوء حروب الخليج والاحتلال الامريكي**، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع.
- مركز الدراسات الاستراتيجية (2016). **تحديات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبدائل المتاحة للإصلاح**، جامعة كربلاء.
- مركز دراسات الوحدة العربية (1998). **العرب والعولمة**. بيروت.
- مسعد، نيفين عبد المنعم (1991)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- المطيعي، الشيخ محمد بخيت (د.ت)، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**، د.ن.
- معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (1997). **تقرير حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة**، ترجمة عمران أبو حجلة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- **المؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الاحتلال الاسرائيلي**، بيروت: مؤسسة نزيه كركي.
- الناصر، عبد الواحد (2003)، **العلاقات الدولية الراهنه**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

- نافعة، حسن (2011). **اللغة العربية والأمن القومي العربي والقرار السياسي**، جامعة القاهرة، منشور في موقع مجمع اللغة العربية الأردني.
- نظمي، وميض عمر وآخرون (1982). **التطور السياسي المعاصر في العراق**، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.
- هلال، على الدين (1999). **أثر العولمة على علم السياسة**، في: حسن نافعة، سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، العولمة والعلوم السياسية، القاهرة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- هلال، علي الدين ومسعد، نيفين (2007). **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، كتب عربية.
- وزارة الخارجية العراقية، اللجنة الاستشارية، قمة بغداد العربية (2012). **التحدي والنجاح**. بيروت: مؤسسة نزيه كركي.
- ياسين السيد (1998). **في مفهوم العولمة" في العرب والعولمة**، الفصل الأول، (تحرير أسامه أمين الخولي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- اليحياوي، يحيى (1999). **العولمة: أية عولمة؟** إفريقيا الشرق.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- البحيري، سامي محمود أحمد (2011). **مداخل الاصلاح الاداري "التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن.
- خماس، عدي أسعد (2011). **الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية 2003-2010**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
- الرشيدي، محمد حمود البغيلي (2011)، **دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عبدالفتاح، فكرت نامق (1979). **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1953-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.
- عياشي، حفيظة (2015). **أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي - دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- غرادين، خديجة (2015). **إشكالية السيادة والتدخل الإنساني حالة الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر.



- الفرجاني، عبد الفتاح محمد علي (2008). **واقع استراتيجيات الاصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني "دراسة تطبيقية على قيادات الشرطة الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الدوريات والمجلات العلمية:

- إبراهيم، حسنين توفيق (1999). العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسية. **عالم الفكر**، 28 (2)، 186-187.
- أبو صعب، فارس (2011). التحولات العربية في عالم متغير مثلث القوة في الشرق الأوسط، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 389.
- أبو طالب، حسن (2007). الدلالات العملية والاستراتيجية لمؤتمر بغداد، ملف الاهرام الاستراتيجي، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 13 (148)، 39-40.
- أبو عامود، محمد سعد (2005). العولمة والدولة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161.
- أبي صعب، فارس (1999)، العرب وحتمية الحداثة، **مجلة قضايا فكرية**، القاهرة.
- أحمد، عبدالرحمن أحمد (1998) العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد 26.
- أصلان، كرم عبدالعزيز (2006). حصاد جهود إعادة إعمار العراق، **مجلة السياسة الدولية**، 41 (146)، 136-151.
- الأطرش، محمد (1998). العرب والعولمة: ما العمل؟ **المستقبل العربي**، العدد 229، مارس.
- بشير، عبدالفتاح (2012). الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 145.
- بشير، عبدالفتاح (2013). هل بدأت الثورات العربية تأكل أبناءها، **مجلة شؤون عربية**، العدد 154.
- بلقزيز، عبد الإله (1998). العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، **المستقبل العربي**، (229).
- بيتهام, دافيد (2004). الديمقراطية: مبادئ. مؤسسات ومشاكل، **مجلة البرلمان العربي**, العددان 91 و92, ديسمبر.
- توفيق، صبحي ناظم (2006). الافاق المحتملة لإرسال قوات عربية-اسلامية الى العراق، **مجلة السياسة الدولية**، 41 (164).
- التير، مصطفى عمر (1989). ظاهري التحديث في المجتمع العربي، محاولة لتطوير نموذج قطري، المستقبل **العربي**، السنة (1)، العدد 128.

- الجابري، محمد عابد (1998). العولمة والهوية الثقافية، **المستقبل العربي**، العدد 228، فبراير.
- جبريل امجد أحمد، (2012)، الثورات العربية والعلاقات العربية البينية الخلاف المصري – السعودي نموذجاً، **مجلة شؤون عربية**، العدد 150.
- الحريري، جاسم يونس (2004). العراق الثانية: ملف الوحدة الوطنية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (305)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حمود، محمد الحاج (2013). العراق والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **مجلة صدى الخارجية**، وزارة الخارجية العراقية، الدائرة الصحفية، 5 (10).
- خلف، نديم عيسى (2004). ملاحظات حول الخيار الرئاسي في العراق، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 59.
- الدسوقي، أبو بكر (2005). مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق، **مجلة السياسة الدولية**، 41 (159).
- الدسوقي، ابو بكر (2007). **مجلة السياسة الخارجية**، 42 (168).
- الربيعي، إسماعيل نورى (2014). في أصول السلطة والسيادة "بودان، هوبز، ستراوس"، **دفاتر السياسة والقانون**، الجامعة الأهلية، العدد (10)، البحرين.
- زريقات، فايز شراري (2008). اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني (الأعيان والنواب) نحو تأثير العولمة على وظائف الدولة، **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، 15 (1)،
- زيباري، هوشيار (2013). الخطاب السياسي والدور المطلوب، **مجلة صدى الخارجية**، 5 (10).
- سامح، راشد (2012). رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 15.
- سليم، نبيل محمد (2004). مشروع قانون آلية استعادة السلطة وإدارة دولة العراق للفترة الانتقالية، **مجلة دراسات الدولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (56).
- سمارة، عادل (2003). العراق تحت الاستعمار المعولة، الأمة العربية افلاس الدولة القطرية وإعادة تجديد الذات، **مجلة كنعان**، فلسطين، العدد (113).
- شنافة، صباح نعاس (2013). استراتيجية السياسة الخارجية العراقية، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (51)، 115-132.
- عبد الله، اسماعيل صبري (1997). "الكوكبه: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية. **المستقبل العربي**، (222).

- عبدالخالق، عبدالله (2002) عولمة السياسة والعولمة السياسية، **المستقبل العربي**، العدد 278.
- العزاوي، شاكر (2004). نظرة في الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، **مجلة الاعلام الديمقراطية**، العدد 7، بتاريخ 2004/11/15م.
- عقيل، وصفي (2013). إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة، **مجلة إربد للبحوث والدراسات**، جامعة إربد الأهلية، عدد 1.
- علي، ظاهر حسين (2012). الربيع العربي الأسباب والتداعيات الإقليمية والدولية. **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 142.
- العيسي، طلال ياسين (2010). السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر" دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 26 (1).
- فارس، هاني (2007). الآثار السياسية –الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق وعلى المنطقة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (295)، سبتمبر.
- الفاعوري، رفعت (2000). العولمة والدولة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، جامعة مؤتة، 15 (6).
- الفرا، محمد علي (2004). العولمة والحدود، **مجلة عالم الفكر**، 4 (32).
- قرني، بهجت (2013). تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 192.
- الكيلانى، هيثم (1999). العولمة والعسكرة في الشرق الأوسط، **قضايا استراتيجية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، عدد 22.
- اللباد، مصطفى (2012). الربيع العربي تركيا وإيران، ملامح النظام الإقليمي الجديد، **مجلة شؤون عربية**، العدد 149.
- لحمش، منير (2011). الثورات العربية إلى أين، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 138.
- محجوب، علي (2007). عندما يتصاعد نفوذ الشيعة، **مجلة قراءات استراتيجية**، 12 (1).55-72.
- محروس، صادق (1995). المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، 31 (122).
- مدني، أمين مكي (2003). التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، عدد (10)، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان.



- مصطفى، هالة (1998). العولمة دور جديد للدولة، **مجلة السياسة الدولية**، ع 134، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
- مصطفى، هالة (2000). العولمة القادمة، **مجلة قضايا برلمانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 3 (36).
- المطيري، منصور (2001)، العولمة في بعدها الثقافي، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، المملكة العربية السعودية.
- منصور، محمد إبراهيم (2002). العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، مجلة **المستقبل العربي**، 25 (282).
- النصراوي، صلاح (2007). مؤتمر بغداد اختبار للنيات دون حسم، **مجلة السياسة الدولية**، 42 (168).
- نظمي، وميض جمال (1994). المثقف العربي بين السلطة والجماهير: إشكالية العلاقة الصعبة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 186.
- نهرا، فؤاد (2011). أمريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 139.
- النويضي، عبد العزيز (د.ت). اشتراطية حقوق الانسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الانسان في العلاقات بين الدول"، **المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية**، العدد 18.
- واصل، محمد (2006). أعمال السيادة والاختصاص القضائي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 22 (2).

القرارات الدولية:

- الأمم المتحدة (2003). مجلس الأمن الدولي، القرار 1511، بتاريخ 10/16.
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (120) المرقم 6324 في 2003/9/9.
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (120) المرقم 6325 في 2003/9/9
- قرارا مجلس الأمن (2003/1483)
- قرارا مجلس الأمن (1978/425)
- قرارا مجلس الأمن 2003/1483،
- قرارا مجلس الأمن 1981/497،
- قرارا مجلس الأمن (1982/501)




المؤتمرات والندوات:

- اسماعيل، محمد أحمد (2007)، تحديات إدارة الموارد البشرية وتوقعاتها في الألفية الثالثة، **المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية**، عمان، الأردن.
- دراوشة، أمين (2007)، أثر العولمة على الثقافة العربية وكيفية التعامل معها، **ورقة علمية**، فلسطين، رام الله.
- عبد الستار، حيدر (2013). طارق القمة العربية في بغداد 2012 وأبعادها دولياً واقليمياً، **معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية**، بغداد.
- عبيد، منى حسين (2009). العلاقات العراقية–الاردنية وآفاق المستقبل، (دراسة)، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر** 17–11/18، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية.
- عنان، كوفي (2000)، **قضية التدخل**، إعلان الأمين العام، الدائرة الإعلامية للأمم المتحدة، نيويورك.

الصحف والجرائد:

- بريمر، بول (2003) تصريحات إعادة بناء الدولة في العراق، صحيفة التآخي، العراق العدد 4069 بتاريخ 9/9.
- بو قنطار، الحسان (2005). سمو القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الانسان، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 12/23.
- جريدة الصباح العراقية (2014). رفع الحصانة عن الأموال العراقية، العدد 3118 في 29 أيار.
- جريدة المدى العراقية (2014). الامم المتحدة ترحب بتشكيل حكومة العبادي وواشنطن تصفها بـ" حدث هام وكبير"، العدد 3169 في 10 أيلول.
- جون، هندرين (2003). كيف يرى ولفويتز العراق والمنطقة؟. لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد (8908).
- علاوي، زيباري (2007). يتهم بالتورط في مؤامرة ضد الحكومة، جريدة الدستور العراقية، العدد 1122 في 6/26/.
- مجلس الحكم الانتقالي، البيان الصحفي رقم 95، صحيفة الصباح، العراق، العدد 118، بتاريخ 2003/11/16م.
- مغير، عماد عبد الكريم (2007). استراتيجية ايران في احتلال العراق. صحيفة المحور، مواضيع وابحاث سياسية، العدد (2050).
- مكدوال، انجس (2013). دور السعودية في سوريا يحركه الخوف من اكتمال الهلال الشيعي، صحيفة (القدس العربي) بعددها الصادر بتاريخ 6/19.

- الناصر، عبد الواحد (1999)، حرب كوسوفو الوجه الآخر للعولمة، كتاب الجيب، العدد 7، منشورات جريدة الزمن، الرباط.

المواقع الإلكترونية:

- إبراهيم، منى (2009). اتفاقية أمنية أم مساس بالسيادة العراقية، نقلاً عن الرابط **www.aljazeerat**
- إلياس، فراس (2015). إشكالية السيادة العراقية، نقلا عن الرابط: **www.noonpost.com/**
- بدران، إبراهيم (2012). الربيع العربي وبناء الدولة الحديثة، منشور في موقع جامعة فيلادلفيا: **www.philadelphia.edu.jo**.
- الجاغوب محمد (2009). الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية، نقلاً عن الرابط.**www.arabrenewal.org**
- جريدة الصباح الالكترونية (2009)، على الرابط: **www.vb.6lal.com/archive**
- الحلوائي، جاسم (2008). **هل من بديل أفضل من الاتفاقية الأمنية العراقية . الأمريكية الراهنة**، نقلاً عن الرابط**www.babil-nl.org**
- الشريف، أميرة (2019). واشنطن تستضيف اجتماعا للتحالف الدولي ضد داعش، نقلا عن الرابط: **www.islamist-movements.com/**
- الظاهر، عدنان (2008). حول المعاهدة الأمنية الأمريكية العراقية، نقلاً عن الرابط: **http://www.ahewar.org/debat/show**.
- عبد الجبار، فالح (2004). عراق ما بعد الحرب، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 120، نقلا عن الرابط: **http://www.usip.org**
- عبدالهادي، محمد محمد (2011). القراءة الرقمية ومستقبل الكتاب، مكتب التربية العربي لدول الخليج، نقلا عن الرابط: **www.abegs.org/Aportal/Blogs/**
- العبيدي، مثنى (2019). هل يخرج العراق من نفق عدم الاستقرار في 2019؟، نقلا عن الرابط: **futureuae.com/**
- مجموعة الأزمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق 2003م، نقلا عن الرابط: **http//www.erisisgroup.org**
- مشغل، فاضل (2009). الاتفاقية الأمنية العراقية بين مشيد ومنتقد وجاهل بمضمونها، نقلاً عن الرابط **http://www.aljazeera.net/**
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية (2019). نقلا عن الرابط **www.mofa.gov.iq**

- موقع الشرقية نيوز (2013). المالكي: لم نخرج من حصار الاشقاء والاصدقاء بعد خروجنا من البند السابع، نقلا عن الرابط: **www.alsharqiya.com**
- نبيح، أمينة (2009). المدونات الالكترونية العربية بين التعبير الحر والصحافة البديلة، نقلا عن الرابط: www.kenanaonline.com/users/mavie/posts

المراجع الأجنبية:

- Al-Jaafari, (2014). discusses with his Saudi counterpart, bilateral relations and regional situation, **National Iraqi News Agency**, 12/09/.
- Australia PM Tony Abbott in surprise Iraq visit,(2015). www.bbc.com/news/
- Axtmann, Roland, (2004), The State of the State: The Model of the Modern State and its Contemporary Transformation", International **Political Science Review** ,Vol 25,No.3,259-279.
- Bacsu, Juanita (2007), **Measuring Citizen AttitudesToward W 4 Globalization**, University Of Saskatchewan, Canada.
- Barnet, Richard J (1968). **Intervention and Revolution**, The United States in Third World, New York, The World Publishing Co.
- Barry Holden (2000) **Global Democracy: Key Debaten**, London, New York: Routledge.
- Bayoumy, Yara (2015). Saudi Arabia to reopen Baghdad embassy after 25-year chill, **www.reuters.com**.
- Bull, Hedley (1995), **The Anarchical Society: A study of Order in World Politics**, 2d ed, Colombia University Press, London: Macmillan, New York,
- Christian Reus-Smit (2001), Human Rights and Social Construction of Sovereignty, **Review of International Studies**, NO. 27.
- Dimitrova, Anna (2002), **Challenging Globalization – The W 3 Contemporary Sociological Debate About Globalization**, Institut Eoropeen des Hautes Etudes Internationales, France.
- Dougherty & Robert Pflatzgraff (1971). **Contending Theories of International Relations**, J.B. Lippincott, N. Y.
- Eston, David (1965). **A framework for Political Analysis**, New Jersey: Prentice-Hall Inc.
- Gallman, Waldemar J (1964). **Iraq Under General Nuri, My Recollections of Nuri al-Said, 1954-1958**, Baltimore: The John Hopkins Press.
- Gom'a, Ahmed M (1977). **The Foundation of the League of Arab State**, London: 18 Longman Group.
- Maliki furious over Jordan-hosted Sunni opposition conference (2014). **www.al-monitor.com**
- Mansfield, E.D. and Snyder, J. (2007). **Turbulent Transitions: Why Emerging Democracies Go to War in the Twenty-first Century', in Crocker, C., Hampson, F. O. and Aall P**. (eds.), Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World, Washington, DC: United States Institute for Peace, pp. 161-176. United States Institute of Peace Press.
- Markey, Patrick and al-Salhy, Suadad (2012). **Iraq hosts Arab summit**, seeking regional role, Reuters, Mar 29.
- Orozalieva Karina (2010) **W5 Impact Of Globalization On Socio-economic and Political Development Of,** The Central Asian Countries, University Of South Florida, USA.

- Rosenau, James N. (1994) New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing and Localizing, **Security Dialogue**, Vol. 25.
- Security Council, Resolution (2170/2014). Adopted by Security Council at its 7242nd meeting, on 15 August 2014.
- Tunkin, G.I. (ed.), (1986), **International Law, Progress Publishers**, Moscow.
- United Nations (2003), **security council, Resolution 1483 adopted by the security council at its 4761st meeting**, on 22May,.
- United Nations (2003), **security council, Resolution 1483 adopted by the security council at its 4761st meeting,** on 22May,.
- United Nations (2003), **security council, Resolution 1500 adopted by the security council**, on 14august.
- United Nations (2004), **security council, Resolution 1546 adopted by the security council**, on 8 June .
- United Nations (2013), security council, Resolution 2107 adopted by the security council at its 9660 th meeting, on 27June**: http://daccess-dds-ny.un.org**.
- US (2014). forms 'core coalition' to fight Isis militants in Iraq, t**heguardian.com**.
- US, NATO (2014). Allies Form Coalition Against ISIS, Vow To Stop Flow Of Foreign Fighters, **International Businness Times**, September 05.
- USA TODAY (2014). France preparing for action, president visits Iraq,. September 12.
- Ushakov, N.A. (1971), **Non-Interference in the Internal Affairs of States**, Progress Publishers, Moscow.
- Waterbury, John (1985), **The Soft State and the Open Door,** Egypt Experience with Economic Liberaliztion,vol.18,no.1.
- (1)Goldman, Kjell Goldman (2017). **Nationalism and Internationalism in the Post Cold-War Era**, United Kingdom: Uxbridge.



The Globalization and its Impact on State Sovereignty in the Arab World: A Case Study "Iraq"

By
Salah al-Din Muhammad Teheter Al-Mashagbeh

supervisor
Dr. Amin Awad Al-Mashagbeh. Prof.

Abstract

The study aimed to introduce globalization and its implications for the state and national sovereignty, and to study and analyze the implications of globalization for the Arab state and Arab political systems, and to study and analyze the effects of globalization on the state's sovereignty in Iraq, and the study was adopted to test the validity of the assumption from which it was launched, to employ the descriptive analysis approach, the historical approach, and the method of systematic analysis.

It was found through the study that there is a direct relationship between the variables that accompanied globalization and the diminution of national sovereignty, and that the relationship of globalization with the nation-state does not go in the direction of the decline of state power and the erosion of its sovereignty as far as the matter of regression in its function is concerned, and that the era of the nation-state has ended and replaced by the era of non-state and the end of National boundaries and that Iraqi sovereignty has been subjected to decline gradually since 1991, starting with the United Nations resolutions issued by the United Nations, which undermined the political and military sovereignty of Iraq, and Iraq became practically subject to international resolutions that were issued from time to time and which continued until 2003, and the study recommends That there is an essential need to formulate a new model for the nature of the state and the concept of sovereignty in it that can keep pace with the changes of the times, and work to strengthen national sovereignty in the Arab countries and limit external interventions in a way that enhances the strength and cohesion of the Arab state in light of the increasing external threats to the entity's existence and stability through Strengthening national unity and national cohesion.

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا



The Globalization and its Impact on State Sovereignty in the Arab World: A Case Study "Iraq"

أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة "العراق أنموذجا"



By

Salah al-Din Muhammad

Teheter Al-Mashagbeh



DEMOCRATIC ARABIC CENTER
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
57348845-030/898999419-030/89005468-030
MOBILTELEFON: 00491742742787

